S/2017/1023

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
6 December 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧) بأن يحيل طي هذه الرسالة، وفقا للفقرة ٢٨ (ج) من القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧)، التقرير النهائي عن أعمالهم.

وقدم التقرير المرفق إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ ونظرت فيه اللجنة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ويرجو فريق الخبراء ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) رومين **إسمينجود**
منسق
فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧)

(توقيع) إلياس **أوسيديك**
خبير

(توقيع) لويس **بينافيديس**
خبير

(توقيع) ميلاني **دو غروف**
خبيرة

(توقيع) بول – سايمون **هاندي**
خبير

211217 191217 17-20206 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٣٩ (٢٠١٧)

موجز

استمر خلال الأشهر القليلة الماضية تدهور الحالة الأمنية الوارد وصفه في تقرير منتصف المدة الذي أعده فريق الخبراء لعام ٢٠١٧ (S/2017/639). وواصلت من تسمي نفسها بجماعات الدفاع عن النفس، التي تربطها صلة ضعيفة ببعض أعضاء جماعات أنتي – بالاكا، تنفيذ خطتها لـ ”تحرير“ المنطقة الجنوبية الشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى، مستهدفةً أثناء نشاطها المسلمين على وجه الخصوص.

ويحدد هذا التقرير بعض الأفراد المشاركين على نحو مباشر أو غير مباشر في هذا الهجوم العنيف، ولا سيما الاعتداء الذي شُن على بانغاسو في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٧. ومن ضمن أولئك الأفراد طائفة واسعة من المحرضين و ”دعاة الحرب“ الموجودين في بانغي، الذين ساهم خطابهم التحريضي الموجه ضد المسلمين وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) في استنفار الشباب ويمكن اعتباره تحريضاً على الكراهية والعنف.

وساهم القتال في جنوب شرق البلد إلى حد كبير في التدهور المأساوي للحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، حيث تواكب مع ترويج بعض أفراد جماعات الدفاع عن النفس ومؤيديهم لاستراتيجية تطهير عرقي ضد الطائفة المسلمة. ويوثق هذا التقرير حالات انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العديد من الهجمات ضد أفراد حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني التي تشنها جميع أطراف النزاع، سواء كانت عناصر ائتلاف سيليكا السابق أو جماعات الدفاع عن النفس أو جماعات أنتي – بالاكا.

وقد برزت جماعات الدفاع عن النفس على خلفية استمرار سيطرة فصائل ائتلاف سيليكا السابق على مناطق كبيرة من الإقليم الوطني، حيث واصلوا العدوان على السكان المدنيين. ولم يتمكن الشخصان المدرجان في قائمة الجزاءات عبد الله حسين ونور الدين آدم من إعادة توحيد صفوف التحالف السابق نظراً للتوترات المستمرة بين قبيلتي الرونغا والغولا وكذلك البرامج الاقتصادية المتضاربة لقادة ائتلاف سيليكا السابق. ولا تزال المنطقة الشمالية الغربية نقطة ساخنة أخرى، إذ تتنافس فيها بعنف عدة جماعات مسلحة على السيطرة على محاور الطرق والإيرادات المرتبطة بالانتجاع.

وبالنظر إلى الديناميات الإقليمية المؤثرة في الأزمة الحالية (الاتجار بالأسلحة والموارد الطبيعية، والانتجاع، وما إلى ذلك)، يمكن لمبادرة تشارك فيها جميع الدول المجاورة، مثل خارطة طريق الاتحاد الأفريقي نحو السلام والمصالحة، أن توفر قناة ملائمة لمعالجة أسباب النزاع. وأدى عدم الاستعداد فيما يتعلق بهذه المبادرة والافتقار إلى التنسيق مع جهود الوساطة التي تبذلها جمعية سانت إيجيديو إلى الحيلولة حتى الآن دون بدء مناقشات ملموسة ضمن إطار الاتحاد الأفريقي وقوضا قدرتها على ترك أي أثر على أرض الواقع.

وقد أُحرز تقدم محدود في استعادة سلطة الدولة، ليس فقط في المناطق الواقعة تحت سيطرة فصائل ائتلاف سيليكا السابق، التي لا تزال تضع هياكل غير قانونية متوازية للإدارة والضرائب، ولكن أيضا في المنطقة الغربية. ومن خلال تواطؤ بعض مسؤولي الدولة الذين يتصرفون خارج نطاق صفتهم الرسمية، يولد العديد من عناصر جماعات أنتي بالاكا إيرادات عن طريق التحكم في طرق الوصول إلى مناجم الماس، وكذلك – على نحو متزايد – طرق الوصول إلى مواقع تعدين الذهب. ويبدو أن المناطق التي أُعلن امتثالها بموجب عملية كيمبرلي والتي يمكن حاليا تصدير الماس المستخرج منها خاليةٌ من وجود الجماعات المسلحة، رغم وجودها في غرب البلد أيضا.

وقد عزز القتال في الجنوب الشرقي أهمية ممرات الاتجار بالأسلحة والذخيرة عبر جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لدى كل من جماعات الدفاع عن النفس وجماعات أنتي بالاكا، بالإضافة إلى فصائل ائتلاف سيليكا السابق. وتيسر عدة نقاط دخول (بانغاسو وبييما وستيما) في المنطقة الممتدة على طول الحدود حركة المعدات العسكرية المختلفة المنشأ، بما في ذلك ذخائر الصيد التي تنتجها شركة Manufacture d'armes et de cartouches du Congo من بوانت نوار، بالكونغو.

ولا يزال الحظر المفروض على الأسلحة موضع انتقاد، ولا سيما من جانب ''دعاة الحرب'' الموجودين في بانغي الذين يصورون الحظر على أنه عقبة أمام إعادة تسليح القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ومن ثم ''تحرير'' البلد. وتدعو جهات فاعلة أخرى، سواء في الحكومة أو في أوساط الشركاء الدوليين، بالأحرى إلى تخفيف الحظر للتمكين من تزويد وحدات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التي جرى تدريبها فعلا بالمعدات ونشرها، إذ يمكنها حينئذ أن تعمل في دعم البعثة المتكاملة.

وفيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات المحددة المستهدَفين، أكدت السلطات التشادية للفريق تجميد أصول عبد الله حسين، بما في ذلك الشركتين اللتين عمل لصالحهما (Djiguira و Abi Tchad) وزودته بمعلومات في هذا الشأن. وقد أحرز تقدم محدود خارج نطاق هذا التطور الإيجابي. وواصل فرانسوا بوزيزي، المدرج في قائمة الجزاءات، السفر في انتهاك لحظر السفر، مستخدما على الأرجح وثائق هوية مزيفة في وقت ما زالت فيه السلطات الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى تنتهك التزاماتها الدولية فيما يتعلق بتنفيذ تجميد الأصول.

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية ٦

ثانيا – تنفيذ الجزاءات: حظر الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر ٧

ألف – الحظر المفروض على الأسلحة وقوات الدفاع والأمن الوطنية ٧

باء – انتهاكات فرانسوا بوزيزي لحظر السفر ١٢

جيم – عدم تنفيذ السلطات الوطنية لتدابير تجميد الأصول ١٣

دال – أصول عبد الله حسين في تشاد وغيرها ١٤

ثالثا – العملية السياسية والمشاركة الإقليمية ١٥

ألف – مبادرات الوساطة المتنافسة ١٥

باء – مبادرة الاتحاد الأفريقي وإشراك المنطقة ١٧

جيم – لجنة المشورة والرصد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني والإعادة إلى الوطن ١٨

رابعا – العنف في جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى: ”دعاة الحروب“ وجماعات الدفاع عن النفس ١٨

ألف – السياق السياسي وراء العنف الحالي ١٩

باء – توسع جماعات الدفاع عن النفس في المنطقة ٦ . . . . . ٢١

جيم – جماعات أنتي بالاكا وجماعات الدفاع عن النفس: تجنيد المقاتلين المحليين والاتجار بالأسلحة والعتاد العسكري ٢٦

دال – الآثار الإنسانية المترتبة على القتال في منطقة جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى ٢٩

خامسا – الديناميات المتصلة بفصائل ائتلاف سيليكا السابق: التنافس الاقتصادي ومصالح الاتجار وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ٣٤

ألف – التنازع على النفوذ بين فصائل ائتلاف سيليكا السابق ٣٤

باء – إنشاء الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى لهياكل إدارة موازية ٣٨

جيم – تهريب الموارد الطبيعية في المناطق الواقعة تحت سيطرة فصائل ائتلاف سيليكا السابق ٣٩

دال – أسلحةُ ائتلاف سيليكا السابق وتهريبُه الأسلحة ٤١

هاء – انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكَبة من قِبل فصائل ائتلاف سيليكا السابق . ٤٥

سادساً – العنف في الشمال الغربي: القتال في سبيل السيطرة على محاور الطرق والحصول على الإيرادات المرتبطة بالماشية ٤٧
ألف – الانتجاع: تجارة مربحة للجماعات المسلحة ٤٧
باء – فرع الجنرال بهار للحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى ٤٨
جيم – جماعة العودة واسترداد الحقوق ورد الاعتبار: نتاج الطابع العنيف للانتجاع ٤٨
دال – جماعات أنتي – بالاكا وتشكيل شبكة إجرامية ٤٩
هاء – الانتجاع: قضية تستلزم معالجة على مستويات عدة ٥١
واو – التبعات الإنسانية لأعمال العنف في الشمال الغربي ٥١
سابعا – غيابُ سلطة الدولة وضلوعُ الجماعات المسلحة في الاتجار: الحالة السائدة في غرب البلد ٥٣
ألف – الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وأثره على الأمن في غرب البلد ٥٣
باء – الاتجار بالأسلحة والذخائر والمخدرات في بانغي وفي غرب البلد ٥٩
ثامنا – التوصيات ٦١
المرفقات* . . . . .

* تعمم المرفقات باللغة التي قدمت بها فقط ودون تحرير رسمي.

أولا – معلومات أساسية

١ – في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اتخذ مجلس الأمن قراره ٢٣٣٩ (٢٠١٧) الذي كلف بموجبه فريق الخبراء بمهام، من ضمنها موافاة المجلس، بعد مناقشة الأمر مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، بتقرير نهائي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢ – ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٩ (٢٠١٧)، يقيِّم هذا التقرير تنفيذ الجزاءات المفروضة من المجلس (الحظر ومنع السفر وتجميد الأصول) ويتناول عددا من المسائل بهدف تحديد الأفراد والكيانات الضالعة في أنشطة خاضعة للجزاءات، على النحو المحدد في الفقرتين ١٦ و ١٧ من القرار. وتتصل معايير الجزاءات بموجب هذا القرار بجملة أمور منها الأعمال التي تقوض السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وانتهاكات حظر توريد الأسلحة، وتقديم الدعم للجماعات المسلحة من خلال الاتجار بالموارد الطبيعية، وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك استخدام المجندين الأطفال والعنف الجنسي والجنساني.

التعاون

٣ – احتفظ الفريق، منذ بداية ولايته، بوجود شبه دائم في جمهورية أفريقيا الوسطى وسافر إلى ١٣ من أصل ١٦ مقاطعة (انظر الخريطة في المرفق ١–١). وشملت المقاطعات التي زارها الفريق مقاطعات كان القتال فيها على أشده (كوتو العليا، وامبومو، وامبومو العليا) وكثيرا ما كانت الحالة الأمنية فيها تجعل السير على الطرق خارج المدن أمراً مستحيلاً على الفريق.

٤ – وبالإضافة إلى الزيارات التي قام بها الفريق داخل جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد أجرى زيارات رسمية إلى كل من إسبانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وبلجيكا وتشاد وفرنسا والكاميرون وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. ولم تستطع حكومة جمهورية كينيا الاستجابة لطلب زيارة كينيا الذي وجهه الفريق عبر رسالته المؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وذلك بسبب عملية الانتخابات الرئاسية الجارية.

٥ – ووجَّه الفريق، منذ بداية ولايته، ٧٤ رسالة رسمية إلى دول أعضاء ومنظمات دولية وكيانات خاصة، لقيت مستويات مختلفة من الاستجابة للطلبات الواردة فيها (انظر المرفق ١–٢).

٦ – وينوه الفريق مع التقدير بدعم وتعاون بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة).

٧ – وعملاً بالفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن ٢٣٣٩ (٢٠١٧)، واصل الفريق تبادل المعلومات مع كل من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، وفريق الخبراء المعني بجنوب السودان، وفريق الخبراء المعني بالسودان.

المنهجية

٨ – يسعى الفريق جاهدا إلى ضمان الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

(S/2006/997، المرفق). وبينما يعتزم فريق الخبراء أن يتوخى الشفافية قدر الإمكان، فإنه في الحالات التي يكون فيها من شأن الكشف عن المصادر تعريض سلامة أعضاء الفريق أو آخرين لمخاطر غير مقبولة، يحجب المعلومات المحدِّدة للهوية.

٩ - والفريق ملتزم أيضا بأعلى درجات الإنصاف وسيسعى جاهدا إلى أن يتيح للأطراف، حيثما كان ذلك مناسبا وممكنا، أي معلومات في التقرير قد يشار فيها إليهم، وذلك لاستعراضها والتعليق والرد عليها من قِبلهم في غضون مهلة محددة.

١٠ - ويحافظ الفريق على استقلال عمله بحمايته من أي جهود ترمي إلى الانتقاص من حياده أو إيجاد تصوّر عنه بأنه متحيز. وقد وافق الفريق على نص هذا التقرير وما ورد فيه من استنتاجات وتوصيات بتوافق الآراء قبل أن يحيله منسّق الفريق إلى رئيس مجلس الأمن.

ثانيا - تنفيذ الجزاءات: حظر الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر

١١ - عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٩ (٢٠١٧)، كُلف الفريق بجمع وبحث وتحليل المعلومات عن تنفيذ تدابير الجزاءات (حظر الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر).

١٢ - ويمكن الاطلاع على قائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تشمل الكيانات والأفراد الخاضعين لحظر السفر وتجميد الأصول، في الموقع الشبكي للجنة[١]. وهي تضم حتى الآن ١١ فرداً وكيانين. وعبد الله حسين هو آخر شخص أُضيف اسمه إلى القائمة (في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧).

ألف - الحظر المفروض على الأسلحة وقوات الدفاع والأمن الوطنية

١٣ - يجري تناول العديد من حالات الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة لحظر توريد الأسلحة في الفقرات من ١٠٥ إلى ١٠٨، ومن ١٧٠ إلى ١٨٠، ومن ٢٤٧ إلى ٢٥٥. ويتضمن هذا الفرع تطورات ذات صلة بتنفيذ حظر الأسلحة من جانب السلطات الوطنية وشركائها الدوليين، بالإضافة إلى تطورات ذات صلة تتعلق بإصلاح قطاع الأمن.

قوات الأمن وقوات الدفاع الوطنية: حقائق وأرقام

الشرطة والدرك

١٤ - في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧، وقع كل من وزير الدفاع ووزير الداخلية مرسوما بشأن تعيين ٢٥٠ من ضباط الشرطة و ٢٥٠ من ضباط الدرك، تتولى البعثة المتكاملة تدريبهم حاليا. وباستثناء مقاطعتي كوتو العليا وامبومو، حيث حالت الحالة الأمنية دون توظيف المرشحين، يوجد تمثيل لجميع المناطق الأخرى[٢]. بيد أن السلطات المحلية في مقاطعتي بامينغي - بانغوران وفاكاغا أعربت عن عدم

(١) https://www.un.org/sc/suborg/en/sanctions/2127/sanctions-list-materials.

(٢) قائمة تضم ٥٠٠ مرشح تلقاها الفريق في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

رضاها عن اختيار عدد قليل من المرشحين من مقاطعتيهما، معربةً عن أسفها لعدم مراعاة التوازن الجغرافي في الاختيار النهائي (المرفق ٢-١)[٣].

١٥ - وفي بانغي، تواصل السلطات الوطنية تنظيم دورات تدريبية لفائدة ضباط الشرطة والدرك بدعم من البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٤]. ويجري تدريجيا نقل الضباط إلى مقاطعات عدة، منها بامباري التي أنشئت فيها ''منطقة خالية من الجماعات المسلحة'' في شباط/فبراير ٢٠١٧ (S/2017/639، الفقرة ٥٣)؛ وقد نشر ٣٢ عنصراً من الدرك بدعم من البعثة المتكاملة منذ ذلك الحين. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، نُشر أيضاً تسعة أفراد من الدرك وسبعة من ضباط الشرطة في بوكارانغا (مقاطعة أوهام - بنديه) دعما لعملية البعثة المتكاملة المسماة ''داماكونغو'' (انظر الفقرة ٢١١)[٥].

١٦ - ويشكل نشر قوات الدفاع والأمن الوطنية أمرا لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار واستعادة سلطة الدولة. ومع ذلك، ما زال الضباط المنتشرون يواجهون تحديات لوجستية. ووردت تقارير أيضاً عن حالات تتعلق بسوء السلوك، ومن ذلك إنشاءُ نقاط تفتيش لتحصيل ما أطلق عليه ضرائب في مقاطعتي سانغا - امبايريه ونانا باكاسا، في كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠١٧ على التوالي[٦]، والاعتداءُ البدني على أحد موظفي البعثة المتكاملة الوطنيين في بامباري في أيار/مايو ٢٠١٧[٧]. ويفترض كذلك أن تكون قوات الدفاع والأمن الوطنية قبل نشرها، وعقب طلب الإعفاءات ذي الصلة، مجهزة ومسلحة بالقدر الكافي، وهو أمر كثيرا ما لا يتحقق، حسب ما ذكره الفريق، ومثال ذلك في أوبو وبامباري وبوالي[٨].

القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى

١٧ - أنجزت بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى تدريب أول كتيبة تابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في أيار/مايو ٢٠١٧. وسينجز تدريب الكتيبتين الثانية والثالثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وآب/أغسطس ٢٠١٨ على التوالي.

١٨ - وفي إطار المشروع التجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين (S/2017/639، الفقرة ٢٦)، وبدعم من بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، سيبدأ موظفو القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى تدريب سريّة مختلطة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تجمع بين أفراد حاليين في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وما مجموعه ٢٨٠ مقاتلا من الجماعات المسلحة. وكان من المقرر أن يبدأ تدريب الدفعة الأولى من المقاتلين السابقين في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، ولكنه تأجل

(٣) اجتماع مع السلطات المحلية، في نديلي، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٤) اجتماع مع مسؤولي البعثة المتكاملة، في بانغي، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٥) تقرير سري، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٦) تقرير سري، ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٧) تقرير سري، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٨) زيارة الفريق إلى بوالي في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وإلى بامباري في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وإلى أوبو في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

لأسباب إدارية وسياسية على السواء، بسبب استمرار اعتراض بعض الضباط الرفيعي المستوى في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى على إدماج مقاتلي ائتلاف سيليكا السابق في الجيش الوطني[٩].

١٩ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وقع رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستان - أرشانج توادیرا، خطة الدفاع الوطني التي تحدد هيكل الجيش الوطني في المستقبل. وسيكون الجيش قائما على حاميات وينظم في أربع مناطق عسكرية وفقا لخطة قطاعية لم يتم إعدادها بعد[١٠]. ويعتبر إنشاء جيش قائم على حاميات، والذي يتباين مع مفهوم الجيش ذي الهيكل المركزي (*armée de projection*) الذي ساد في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ١٩٦٠، ”شرطا لا غنى عنه لإعادة إرساء سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد“[١١]. وقد وقع وزير الدفاع في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ على وثيقة توجيهية لنشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، ولا سيما الكتائب التي دربتها بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، يجري نشر عناصر تابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى للقيام بمهام محددة (المرفق ٢-٢)، مثل المهمة المضطلع بها في بوار والمناطق المحيطة بها، حيث كان من المفترض أن تتصدى قوة بحجم الفصيلة لأنشطة الجماعات المسلحة (انظر الفقرة ٢٠٦)[١٢].

٢٠ - وقد شددت السلطات الدولية والوطنية، في مناسبات عديدة، على ضرورة الوفاء بعدة شروط لنشر عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى: (أ) توافر الأسلحة؛ و (ب) استمرار دفع المرتبات؛ و (ج) الدعم اللوجستي المستديم. ولم يتم بعد استيفاء هذه الشروط (S/2016/1032، الفقرة ١٧٨)[١٣]. وعلاوة على ذلك، لا تزال القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى تعاني من ضعف تسلسل القيادة وسوء الخدمات اللوجستية (S/2016/694، الفقرة ٧٦).

٢١ - وانتقلت عدة عناصر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى المنتشرة في أوبو إلى زيمبو وامبوكي بمبادرة منها. وقد قتل ما لا يقل عن ثلاثة من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في امبوكي في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧[١٤]. وبالإضافة إلى ذلك، تُتهم عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في زيمبو بسوء السلوك والمعاملة حيال السكان المحليين[١٥]. ووجهت اتهامات مماثلة إلى عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى المنتشرة في أوبو وبيربيراتي[١٦]. وتواصل وحدة غير نظامية مسلمة تابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى أيضا، وخارجة عن نطاق القيادة والسيطرة المركزيتين في الجيش وخاضعة لقيادة

(٩) مقابلة مع ضابط عسكري رفيع المستوى، بانغي، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. محادثة هاتفية مع مصدر سري، ٤ نوفمبر ٢٠١٧.

(١٠) وثيقة حصل عليها الفريق في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١١) ”خطة الدفاع الوطنية“، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الصفحتان ١ و ٢.

(١٢) تقرير سري، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٣) المرجع نفسه. كذلك، تقرير سري، ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧، و S/2017/865، الفقرة ٤٥.

(١٤) اجتماع مع ضابط عسكري رفيع المستوى، بانغي، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٥) مصدر سري، بانغي، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٦) تقارير سرية، ٤ و ٥ و ٨ أيار/مايو و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

ضابط القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى محمود أباكار، نشاطها في المنطقة الثالثة في بانغي (المرفق ٢-٣؛ انظر أيضا S/2016/1032، الفقرة ٩٨)[١٧].

٢٢ - وعلاوة على ذلك، تشارك عدة عناصر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في أنشطة الاتجار غير المشروع. فإلى جانب مشاركتها في استيراد ذخائر الصيد من شركة Manufacture d'armes et de cartouches du Congo (شركة الكونغو لتصنيع الأسلحة والخرطوش) (ماك) (انظر الفقرة ٢٤٨)، أبلغ مصدران غير مترابطين الفريق أن عناصر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بانغي عرضت بيعهما بندقية هجومية من طراز كالاشنيكوف ومسدسات من عيار ٩×١٩ ملم تركية الصنع[١٨].

اقتناء الأسلحة وتزايد عدد طلبات الإعفاء

٢٣ - اشتكى المسؤولون الحكوميون في مناسبات عديدة من تعقد الإجراءات المتعلقة بالإعفاءات من حظر الأسلحة واستغراقها وقتا طويلا، معتبرينها عائقا أمام استعادة سلطة الدولة. ولذلك، فإن عدة مسؤولين حكوميين وضباط عسكريين رفيعي المستوى، وإن كان عددهم قليلا جدا[١٩]، أعربوا في بعض الأحيان عن خيبة أملهم من خلال التهديد باستيراد المعدات العسكرية بتجاوز الإجراء المنطبق[٢٠]. ومع ذلك، لم يحصل الفريق على أي دليل على أن الحكومة قد جلبت معدات فتاكة إلى الأراضي الوطنية بصورة غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء اللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات المعنية بتنسيق المسائل المتصلة بحظر توريد الأسلحة[٢١] مؤخرا يبين أن السلطات الوطنية، بدعم من الشركاء الدوليين، ملتزمة بالامتثال للقواعد والإجراءات ذات الصلة وبتنسيق أفضل لاقتناء المعدات.

٢٤ - وفي ضوء الحاجة المشروعة لتجهيز عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التي دربتها بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، أعربت عدة دول وشركات عن اهتمامها ببيع أسلحة وذخائر إلى جمهورية أفريقيا الوسطى أو بالتبرع بها لها. وخلال الفترة قيد النظر، قُدم عدد متزايد من طلبات وإخطارات الإعفاء إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) لكي تنظر فيها. ومع أن اللجنة وافقت على أغلبية كبيرة من الطلبات، فقد عُلقت عدة طلبات لنقل الأسلحة والذخائر إما لغياب بيانات أساسية (مثل النوع الدقيق والمستعمل النهائي للمعدات)[٢٢] على النحو المطلوب في المبادئ التوجيهية أو بسبب وجود مناقشات جارية على مستوى اللجنة لتحديد ما إذا كان من الممكن - أم لا - إعادة طرح المعدات التي ضبطت من الجماعات المسلحة للتداول[٢٣].

---

(١٧) اجتماع مع رئيس أركان وزارة الدفاع، بانغي، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. اجتماع مع مسؤول مسلم في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بانغي، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٨) اجتماع مع مصادر سرية، بانغي، في ١٦ أيلول/سبتمبر و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٩) مؤتمر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بانغي، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٢٠) اجتماع مع مصادر حكومية، بانغي، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٢١) اجتماع لإنشاء "لجنة التنسيق الفنية"، بانغي، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٢٢) https://www.un.org/sc/suborg/en/sanctions/2127/committee-guidelines.

(٢٣) وثائق اللجنة، ٢٥ و ٣٠ آب/أغسطس و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٢٥ - ويقدم المرفق ٢-٤ معلومات مستكملة عن عودة معدات عسكرية تابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى من الكاميرون.

الدعوات إلى تخفيف حظر الأسلحة وتجهيز ونشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى: الفرص والمخاطر

٢٦ - يلاحظ الفريق أن الدعوات التي وجهتها الجهات الفاعلة الوطنية لرفع حظر توريد الأسلحة قد تراجعت لصالح النداءات الداعية إلى جعل نظام الجزاءات أكثر مرونة من أجل السماح بتدفق مستمر للمعدات العسكرية إلى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ونشرها في الوقت المناسب ودعمها. وقد ازدادت هذه النداءات الأخيرة في سياق العدد المتزايد من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى الذين دربتهم بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي[٢٤].

٢٧ - وفي حين أن هذه النداءات كانت تأتي عموما في الماضي من جهات فاعلة وطنية وبعض المنظمات الإقليمية، يلاحظ الفريق أن عددا متزايدا من الجهات الفاعلة الدولية يتشاطر الرأي القائل بأن من شأن زيادة مشاركة قوات الدفاع والأمن الوطنية، بدعم من البعثة المتكاملة، أن تساعد كلا من البعثة المتكاملة والقوات الوطنية على أن يقوم كل منهما بمهمته على نحو أفضل. كما أعرب عدة شركاء دوليين عن قلقهم من أن الجنود المدربين يمكن أن ينضموا في نهاية المطاف إلى صفوف الجماعات المسلحة إذا كانوا عاطلين عن العمل[٢٥].

٢٨ - ويتفق الفريق مع الرأي القائل بأن تدريب أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى يمكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار في البلد بدعم من البعثة المتكاملة. وفي الوقت نفسه، فإن نقاط الضعف المذكورة أعلاه المرتبطة بالخدمات اللوجستية وعدم وجود تسلسل قيادي متكامل، تمثل دليلا على أهمية الرصد الدقيق لعملية إعادة تسليح القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ونشرها.

الفريق العامل المعني بحظر توريد الأسلحة

٢٩ - في أعقاب توصية الفريق الواردة في تقريره النهائي لعام ٢٠١٦ (S/2016/1032، الفقرة ٢٣٩) ورسالة الأمين العام المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس المجلس (S/2017/597)[٢٦]، أنشأت البعثة المتكاملة فريقا عاملا معنيا بحظر توريد الأسلحة يجتمع مرة واحدة في الشهر. وفي حين يمثل هذا خطوة إيجابية أولى لتنسيق جهود البعثة المتكاملة بشأن تنفيذ حظر توريد الأسلحة، فإن الاجتماعات التي

(٢٤) بيان الرئيس فوستان - أرشانج توادیرا في الجمعية العامة، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (المرفق ٢-٥).

(٢٥) اجتماع مع قيادة بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، بانغي، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٢٦) طلب مجلس الأمن، بموجب الفقرة ٢٩ من القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧)، إلى الأمين العام أن يوفر خيارات لوضع معايير مرجعية لتقييم تدابير حظر توريد الأسلحة وفقا للتقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك ما يتعلق بقوات الدفاع والأمن الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى، إلى جانب معلومات إضافية عن توصية فريق الخبراء بإنشاء فريق عامل معني بحظر توريد الأسلحة، ربما في إطار البعثة المتكاملة.

عقدت حتى الآن ركزت أساسا على مساعدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في إعداد طلبات الإعفاء من حظر توريد الأسلحة.

٣٠ - ويشجع فريق الخبراء الفريقَ العامل على أن يكون أيضا بمثابة قناة لتبادل المعلومات بشأن الاتجار بالأسلحة من أجل تيسير الإجراءات التي تتخذها البعثة المتكاملة، وعند الاقتضاء، مصادرة الأسلحة، وفقا لولاية البعثة المتكاملة المحددة في الفقرة ٣٤ من قرار مجلس الأمن ٢٣٠١ (٢٠١٦). وفي هذا الصدد، يكرر الفريق رأي الأمين العام القائل بأن هناك علاقة واضحة بين جهود البعثة الرامية إلى إنفاذ حظر الأسلحة وهدفها الاستراتيجي المتمثل في تقديم الدعم لتهيئة ظروف تفضي إلى التقليل على نحو مستدام من وجود الجماعات المسلحة والتهديدات التي تشكلها (S/2017/597، الصفحة ٦).

اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها بطريقة غير مشروعة

٣١ - حُددت مهمة ووظائف وتنظيم اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها بطريقة غير مشروعة في مرسومين رئاسيين صادرين في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧. وعلى الرغم من اعتماد البرلمان خريطة طريق في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، لم يتم بعد تشغيل اللجنة، لأن رئيس الجمهورية لم يسمِ بعدُ رئيسا وأمينا تنفيذيا للجنة[٢٧].

باء - انتهاكات فرانسوا بوزيزي لحظر السفر

٣٢ - أفاد الفريق في تقريره لمنتصف المدة (S/2017/639، الفقرة ٣٥)، واستنادا إلى شهادة مباشرة، أنه في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧، كان الشخص المدرج في قائمة الجزاءات فرانسوا بوزيزي على متن رحلة شركة الخطوط الجوية الإثيوبية رقم ET336 المتوجهة من أديس أبابا إلى عنتيبي. وفي ١٠ أغسطس/آب ٢٠١٧، أبلغت الخطوط الجوية الإثيوبية الفريق بأنه لم يكن هناك أي مسافر بوثائق هوية تحمل اسم فرانسوا بوزيزي على متن الرحلة المذكورة أعلاه. وخلص الفريق إلى أن الرئيس السابق كان على الأرجح يسافر مستخدما وثائق سفر مزيفة تحمل اسما آخر.

٣٣ - ويلاحظ الفريق أن فرانسوا بوزيزي استمر في السفر إلى بلدان في المنطقة. ويقال إنه ذهب إلى جنوب السودان في أيلول/سبتمبر وبنن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧[٢٨].

٣٤ - ويأسف الفريق لأن جمهورية كينيا لم تستجب لعدة طلبات معلومات بخصوص سفر فرانسوا بوزيزي المبلغ عنه عبر مطار جومو كينياتا الدولي في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2017/639، الفقرة ٣٤).

(٢٧) اجتماع مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، البعثة المتكاملة، بانغي، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٢٨) اجتماع مع مصادر سرية ودبلوماسية، بانغي في ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. مكالمة هاتفية مع مصدر سري، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

جيم - عدم تنفيذ السلطات الوطنية لتدابير تجميد الأصول

٣٥ - في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧، وجه رئيس اللجنة رسالة إضافية إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تشير إلى التزاماتها بتجميد أصول الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة. وأرسل الفريق أيضا رسالتين مؤرختين ٢٩ آب/أغسطس و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن المسألة نفسها. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحكومة لم تتخذ بعد إجراءات في هذا الصدد، ولا تزال تنتهك التزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن.

شركة الأمن الخاصة التي يسيطر عليها الشخص المدرج في القائمة ألفريد يكاتوم

٣٦ - كما هو مبين في تقرير منتصف المدة الذي قدمه الفريق في عام ٢٠١٧ (S/2017/639، الفقرات ٣٦-٤١)، لا يزال عدد من الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة يتقاضون رواتبهم، بما في ذلك من السلطات الوطنية، وقد أنشأ أحدهم ويدعى ألفريد يكاتوم، شركة أمن خاصة تحت اسم كويا. وعلى الرغم من الالتزامات التي قطعها وزير الداخلية آنذاك جان - سيرج بوكاسا باتخاذ الإجراءات المناسبة (S/2017/639، الفقرة ٣٧)، فقد واصلت الشركة أنشطتها. ووفقا لما شهده الفريق، تملك شركة كويا مكاتب في بيمبو (مقاطعة أومبيلا امبوكو، على بعد ١٥ كيلومترا من بانغي) وفي بيسا (مقاطعة لوباي). وهي توفر الأمن لمواقع إنتاج زيت النخيل لشركتي باليكس وبالم دور الواقعة في مقاطعة لوباي (المرفق ٢-٦). وأكد يكاتوم هذه المعلومات للفريق وقال إنه كان على اتصال مع شركات أخرى لمواصلة تطوير أنشطة شركة كويا[٢٩]. وأشار يكاتوم أيضا إلى حقيقة أن الشركة كويا كانت توفر فرص عمل في منطقة ذات نسبة باطلة عالية.

٣٧ - وأبلغ ممثلو شركتي باليكس وبالم دور الفريق بأن شركة كويا تمتلك جميع الوثائق القانونية والأذونات للعمل كشركة أمن خاصة[٣٠]. وأشاروا إلى أن مسؤولية تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة تقع على عاتق الحكومة وليس على الشركات.

٣٨ - وأبلغ ألفريد يكاتوم الفريق بأن زوجته هي رئيسة شركة كويا، ولكن عدة مصادر، بما في ذلك موظفون من الشركة، كانوا يعلمون أن يكاتوم نفسه هو الرئيس الفعلي[٣١]. وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٩ (٢٠١٧)، يشمل تجميد الأصول جميع الأصول التي تملكها أو تتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، جهات من الأفراد أو الكيانات التي تدرج اللجنة أسماءها في القائمة، أو كيانات أو أفراد يعملون باسم تلك الجهات أو وفقاً لتوجيهاتها. ولذلك يرى الفريق أن عدم تجميد أصول شركة كويا يشكل انتهاكا من جانب السلطات الوطنية لتجميد الأصول وعدمَ تنفيذٍ منها لالتزاماتها الدولية.

---

(٢٩) اجتماع مع ألفريد يكاتوم، بانغي، في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٣٠) اجتماعات مع ممثلي شركتي باليكس وبالم دور، بانغي، في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، وجه الفريق رسالة إلى وزير الداخلية يطلب فيها معلومات عن شركات الأمن الخاصة التي تلقت أذونات للعمل بتلك الصفة. ولم يتلق الفريق أي رد بعد.

(٣١) اجتماع مع موظفين من شركة كويا، في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧.

دال – أصول عبد الله حسين في تشاد وغيرها

أصول عبد الله حسين في تشاد

٣٩ – أشار الفريق في تقريره لمنتصف المدة إلى صلات عبد الله حسين، المدرج في قائمة الجزاءات، مع شركتين مقرهما في نجامينا، هما: دجيغيرا (Djiguira) وآبي تشاد (S/2017/639، الفقرات ٤٣ إلى ٤٥). وأكدت السلطات التشادية أن عبد الله حسين كان مشاركا في إدارة كلتا الشركتين، وكانت له القدرة على الوصول إلى حساباتهما المصرفية أو سلطة التصرف فيها[٣٢].

٤٠ – وقد أنشأ عبد الله حسين، بالشراكة مع مواطن تشادي، شركة دجيغيرا في عام ٢٠٠٩. وباستخدام وثائق هوية تشادية مزورة، فتح حسابين مصرفيين يزعم فيهما أن مجال النشاط الرئيسي لشركة دجيغيرا هو التجارة. وأظهرت كشوف حسابي شركة دجيغيرا في مصرف أفريقيا المتحد ومصرف سوسيتيه جنرال تشاد مبالغ وصلت إلى ٤٦ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٧٥٠ ٨١ دولاراً) و ١٤ مليون فرنك (٩٠٠ ٢٤ دولار) على التوالي[٣٣]. وقد استخدم عبد الله حسين كلا الحسابين في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، في الوقت الذي كان فيه الزعيم الرئيسي للجماعة المسلحة المسماة تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام التي تأسست في عام ٢٠٠٨.

٤١ – وقد أكدت السلطات التشادية أيضاً أن عبد الله حسين كان رسمياً المستشار المالي لشركة آبي تشاد وأحد مديريها. فقد سُجلت آبي تشاد رسمياً في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وفتحت حساباً في مصرف سوسيتيه جنرال تشاد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بإيداع أولي قدره ١١٢ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٠٠٠ ١٩٨ دولار). وفي ذلك الوقت، كان حسين قد ترك منصبه في الحكومة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى منذ أربعة أشهر فقط. وظل هذا الحساب نشطاً حتى آذار/مارس ٢٠١٦، عندما أصبح حسين قائداً للميليشيات المسلحة في الحي الثالث من بانغي (ضاحية النقطة الكيلومترية ٥) (S/2016/694، الفقرة ٨). وعندما جُمد الحساب في حزيران/يونيه ٢٠١٧ كان قد توقف استخدامه (انظر الفقرة ٤٢).

أنشطة عبد الله حسين في تجارة النفط الخام

٤٢ – ذكر الفريق في تقريره لمنتصف المدة حدوث محاولة للاتجار بالنفط الخام التشادي بين شركة آبي تشاد وشركة أوروبية تدعى ميزكور (MEZCOR) (S/2017/639، الفقرة ٤٤). وهذا هو النشاط الوحيد الذي علم به الفريق.

٤٣ – وأكدت شركة ميزكور للفريق أنها قد دخلت في مناقشات مع شركة آبي تشاد أواخر عام ٢٠١٤ عن طريق عبد الله حسين[٣٤]. وأوضح ممثلو الشركة للفريق أن عبد الله حسين لم يكشف أبداً عن دوره

(٣٢) اجتماع مع السلطات التشادية، نجامينا، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٣٣) الوثائق محفوظة لدى الأمم المتحدة.

(٣٤) رسالة موجهة إلى الفريق من مصدر سري، ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧.

كمدير لشركة آبي تشاد ولكنه قدم نفسه كمسؤول حكومي من تشاد. كما أبلغ ممثلو شركة ميزكور الفريق بأن الصفقة لم تنفذ في نهاية المطاف وأن مبلغ ٣٨٥ ١٤ يورو قد تم تحويله إلى حساب شخص يدعى سومين كوتيغا أسيلك لتغطية نفقات سفر حسين فيما يتعلق بالاجتماعات المعقودة بين شركتي ميزكور وآبي تشاد.

تجميد أصول عبد الله حسين

٤٤ - عملاً بالقرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧)، يتعين تجميد جميع الأصول المملوكة للشركات الخاضعة لسيطرة عبد الله حسين. وقد أكدت السلطات التشادية للفريق تجميد الأصول المذكورة أعلاه اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٧، وقدمت أدلة على ذلك. ويرحب الفريق بهذه المبادرة ويشكر السلطات التشادية على تعاونها الموسع بشأن هذه المسألة.

٤٥ - وأُبلغ الفريق أيضاً بأن شركة أبي تشاد لديها حساب لدى مصرف سيتي بنك أمريكا الشمالية[٣٤]، فوجه رسالة إلى سيتي بنك في ٢٧ حزيران/يونيه و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ورداً على ذلك، أشار المصرف إلى أنه لا يستطيع تقديم أي معلومات بسبب ”طائفة من القيود القانونية وغيرها[٣٥]“. وللأسف، فإن عدم تجاوب مصرف سيتي بنك يمنع الفريق من الاضطلاع بولايته التي تشمل، عملاً بالقرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧)، رصد تنفيذ تجميد الأصول.

ثالثا - العملية السياسية والمشاركة الإقليمية

ألف - مبادرات الوساطة المتنافسة

٤٦ - لاحظ الفريق في تقريره لمنتصف المدة لعام ٢٠١٧ (S/2017/639، الفقرات ١٣-٢٠) أن جهود الوساطة الدولية المتصلة بأزمة أفريقيا الوسطى اتسمت حتى الآن بالمنافسة. وقد سعى اجتماع الوسطاء الذي عقد في بروكسل في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بمبادرة من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأوروبي، إلى تعزيز التنسيق بين الوساطتين الرئيسيتين؛ وهما الوساطة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والوساطة التي تقوم بها جمعية سانت إيجيديو. بيد أن الاجتماع فشل في تحقيق ذلك الهدف.

٤٧ - وقد اعتُمدت خارطة طريق الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في اجتماع وزاري عقد في ليبرفيل في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. وتعرض الوثيقة خارطة الطريق بوصفها المرجع الوحيد لعملية السلام في البلد[٣٦]. وفي وقت سابق، جدد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي

(٣٥) مراسلة بالبريد الإلكتروني مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٣٦) *البيان الختامي للاجتماع الوزاري للمبادرة الأفريقية من أجل السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى*، ليبرفيل، ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ (المرفق ٣-١).

التأكيد على دعمهم لمبادرة الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك في مؤتمر القمة الذي عقدوه في تموز/يوليه في أديس أبابا[٣٧].

٤٨ - وعلى الرغم من ذلك، أصدر الرئيس توادیرا في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧ مرسوماً (المرفق ٣-٢)، أنشأ بموجبه لجنة متابعة لاتفاق روما المبرم في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، برعاية جمعية سانت إيجيديو (S/2017/639، الفقرتان ١٧ و ١٨). ولم تشر الوثيقة صراحة إلى كون الاتحاد الأفريقي من بين المشاركين في لجنة المتابعة. وبإصدار هذا المرسوم بعد إقرار خارطة طريق الاتحاد الأفريقي، تكون السلطات الوطنية قد أسهمت في الخلط بين عمليتي الوساطة[٣٨]. ويلاحظ الفريق أن هذا النقص في التنسيق قد أسهم في إبطاء البدء في مناقشات جوهرية.

٤٩ - وجاء أهم عامل دافع لإنشاء قناة وحيدة للوساطة من الاجتماع الوزاري الذي اشترك في رئاسته الرئيس توادیرا والأمين العام للأمم المتحدة، والذي عقد على هامش الجمعية العامة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في نيويورك. وقد أكد المشاركون مجدداً دعمهم للدور الريادي لخارطة طريق الاتحاد الأفريقي وضرورة البدء في تنفيذها في أقرب وقت ممكن. وقبل أسبوع من ذلك، أي في ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عُقد في بانغي الاجتماع الافتتاحي لفريق الميسرين التابع للاتحاد الأفريقي (المرفق ٣-٣).

العدالة والمصالحة: جوهر الخلاف

٥٠ - يلاحظ الفريق أن التنافس بين الاتحاد الأفريقي وجمعية سانت إيجيديو لا يدور حول اختلافات جوهرية كبيرة بل يتعلق بمسألة القيادة السياسية للوساطة. بيد أن مصدراً رئيسياً للخلاف لا يزال قائماً بين الجهات الفاعلة الدولية فيما يتعلق بمسألة العدالة والمصالحة، لا سيما توقيت كل منهما في عملية السلام.

٥١ - وفي هذا الصدد، يمكن تقسيم الجهات الفاعلة المشاركة في مختلف عمليات الوساطة إلى ثلاث مجموعات رئيسية. تؤيد المجموعة الأولى استنتاجات منتدى بانغي للمصالحة الوطنية المعقود في أيار/مايو ٢٠١٥ (انظر S/2015/344) وتعتبر أن العدالة عنصر أساسي في حل الأزمة؛ وتشكل البعثة المتكاملة والحكومة الوطنية أبرز ممثلي هذه المجموعة، وإن كان ذلك لأسباب مختلفة. ومن المحتمل أن يلجأ بعض أعضاء الحكومة إلى التشجيع على انتهاج مسار تحقيق العدالة من أجل تحييد خصومهم السياسيين والعسكريين[٣٩]. كما أن الحاجة إلى العدالة هي جزء من الخطاب الذي تستخدمه مجموعة من الجهات الفاعلة التي يصفها هذا التقرير بأنهم ”دعاة حرب“ (انظر الفقرة ٦٣) والذين يعتبرون أن أعضاء ائتلاف سيليكا السابق هم المذنبون الوحيدون، بينما يعتبرون أعضاء جماعات أنتي بالاكا وطنيين.

٥٢ - وتشدد المجموعة الثانية من الجهات الفاعلة، التي تضم بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية، على أن العفو عن الجماعات المسلحة هو الثمن الواجب دفعه من أجل المصالحة، وأن العدالة لن تؤدي إلا إلى

(٣٧) انظر: African Union, Assembly of the Union, 39th Ordinary Session, Decisions, Declarations and Resolution, Assembly/AU/Dec. 644 (XXIX), 3-4 July 2017.

(٣٨) اجتماعات مع مصادر دبلوماسية في بانغي في حزيران/يونيه وتموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٧.

(٣٩) اجتماعات مع أعضاء في الحكومة وممثلين للجماعات المسلحة، بانغي، في ١٠ إلى ١٢ آب/أغسطس و ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

تقويض فرص تنفيذ عملية حقيقية لنزع السلاح. ويشير عدة مؤيدين لهذا الرأي في الغالب إلى تجارب حل النزاعات في بلدانهم، حيث تم دمج المتمردين السابقين بنجاح في الحكومة وقوات الأمن والدفاع(٤٠).

٥٣ - وتتخذ المجموعة الثالثة من الجهات الفاعلة موقفاً يوفق بين وجهتي النظر السابقتين. فهم يعتبرون أن العدالة جانب مهم من جوانب تسوية النزاعات، ولكن توقيت تنفيذها لا ينبغي أن يعرض جهود المصالحة للخطر. وهم يرون أن المصالحة مسألة ملحة ينبغي أن تسبق العدالة(٤١). وقد أعربت السلطات التشادية عن هذا الموقف في اجتماع مع الفريق(٤٢).

٥٤ - ويرى الفريق أن الشكوك المتعلقة بوجود مصالح وخطط خفية متصورة قد حالت حتى الآن دون إجراء نقاش حقيقي بين المناصرين والمؤيدين لهذه المواقف الثلاثة، مما يؤخر بدء عملية وساطة تشمل الجميع.

باء - مبادرة الاتحاد الأفريقي وإشراك المنطقة

٥٥ - على الرغم من التأييد الذي تحظى به مبادرة الاتحاد الأفريقي كقناة وحيدة للوساطة في مفاوضات السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإنها لم تحقق بعد الزخم الذي تتوقعه الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. وأظهرت حالات التأخير المتعاقبة في بدء جهود الوساطة عدم الاستعداد والافتقار إلى استراتيجية واضحة المعالم(٤٣). وقد أثار ذلك مخاوف بين أعضاء الحكومة والشركاء الدوليين الذين كانوا يتوقعون أن يغتنم الاتحاد الأفريقي فرصة زيارة الأمين العام إلى بانغي لبدء الجولة الأولى من المناقشات(٤٤).

٥٦ - وأبلغت مصادر دبلوماسية مختلفة الفريق بأن الميزة النسبية للاتحاد الأفريقي في قيادة عملية الوساطة تتمثل في قدرته على إشراك بلدان المنطقة(٤٥). وقد أشار الفريق في تقاريره المتعاقبة إلى الكيفية التي أثرت بها الديناميات الإقليمية بطرق كثيرة على الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك مثلاً عن طريق الاتجار بالأسلحة والذخائر والموارد الطبيعية أو تحركات المقاتلين الأجانب (S/2016/1032، الفقرات ١٤٣-١٥٢، و S/2017/639، الفقرات ٩٩-١٠٤). وقد أصبحت هجرة الماشية بين الكاميرون وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى سبباً في نشوب اشتباكات عنيفة، وتشكل مسألة إضافية ذات طابع إقليمي (انظر الفقرات ١٩٠ إلى ٢١٠).

٥٧ - ويلاحظ الفريق عدم الاتساق بين هذه الديناميات الإقليمية والمشاركة الخجولة للجهات الفاعلة الإقليمية في بعض جهود الوساطة السابقة. وفي حين أن جهود الوساطة دون الإقليمية كانت تقودها بشكل عام جهات فاعلة إقليمية مجاورة، فإنها لم تشرك دائماً جميع أصحاب المصلحة المعنيين، لا بلدان

(٤٠) اجتماعات مع ممثلي حكومات بلدان من منطقة وسط أفريقيا، بانغي، ٢٤ أيار/مايو و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٤١) اجتماعات مع أعضاء حكومات أفريقية وغير أفريقية، وكذلك مع ممثلي منظمات إقليمية، بانغي، ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٤٢) اجتماع مع وزارة الخارجية في تشاد، نجامينا، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٤٣) بحلول وقت كتابة التقرير، لم يكن فريق الميسرين التابع للاتحاد الأفريقي قد تشكل رسمياً بعد، ولم تكن المفاوضات قد بدأت بعد.

(٤٤) اجتماعات مع مصادر حكومية ودبلوماسية، بانغي، ١٣ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٤٥) اجتماعات مع مصادر دبلوماسية، بانغي، ١٤ أيلول/سبتمبر و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

المنطقة الأوسع نطاقاً ولا الاتحاد الأفريقي[٤٦]. ومن الأمثلة على هذه الوساطة الإقليمية، هناك عملية نيروبي التي أحدث طابعها غير الشامل انقسامات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين والجهات الفاعلة الإقليمية (S/2015/936، الفقرات ٢٤-٢٦).

٥٨ - ويمكن للمبادرة الأفريقية، التي تشمل جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في القارة، أن تتيح فرصة للتغلب على هذه التحديات. وفي الوقت نفسه، ما زال يتعين على الاتحاد الأفريقي أن يضع استراتيجية تعرض بوضوح كيف يمكن التوفيق بين استعادة الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمصالح الأمنية والاقتصادية المشروعة لبلدان المنطقة.

جيم - لجنة المشورة والرصد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني والإعادة إلى الوطن

٥٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، زادت لجنة المشورة والرصد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني والإعادة إلى الوطن من وتيرة اجتماعاتها. ويُعزى ذلك جزئيا إلى التطورات المتصلة بالمشروع التجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن (انظر الفقرة ١٨)، الأمر الذي أوجد دينامية جديدة داخل هذه اللجنة وأسهم في التوصل إلى فهم أفضل لهيكل الجماعات المسلحة المشاركة والمعدات العسكرية التي في حوزتها[٤٧].

٦٠ - وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (الجبهة الشعبية) ما تزال الجماعة المسلحة الوحيدة التي انضمت إلى المشروع التجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن (انظر الفقرتين ١٤٣-١٤٤). ولا تزال قيادة الجبهة الشعبية تربط أي التزام بنزع السلاح بتوقيع اتفاق سياسي شامل (S/2017/639، الفقرة ٢٠). وترى مصادر حكومية أن هذه الطلبات غير مشروعة لأن الرئيس توادرا استجاب في الآونة الأخيرة إلى بعض مطالب الجبهة الشعبية بتعيين قياديَين اثنين من كبار القادة السياسيين للجبهة في مناصب حكومية[٤٨].

رابعا - العنف في جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى: "دعاة الحروب" وجماعات الدفاع عن النفس

٦١ - تحدث فريق الخبراء، في تقرير منتصف المدة الذي قدمه لعام ٢٠١٧ (S/2017/639)، عن حدوث تدهور خطير للحالة الأمنية في البلد مما أدى إلى تقويض المكاسب التي تحققت منذ الانتخابات الرئاسية والتشريعية في آذار/مارس ٢٠١٦. ففي حين أن فصائل ائتلاف سيليكا السابق خفَّضت تدريجيا

(٤٦) اجتماعات مع جهات وساطة، بانغي، ١٠ آب/أغسطس و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٤٧) أشار أحد كبار أعضاء لجنة المشورة والرصد إلى أن إطلاق المشروع التجريبي أمر بالغ الأهمية للتحضير لبدء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٤٨) في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عُيِّن لامبرت ليسان - موكوفيه وزيرا للمياه والغابات والصيد ومصائد الأسماك، وعين أحمد سنوسي وزيرا للأشغال العامة وصيانة الطرق.

من حدة الاقتتال فيما بينها، فقد كثّفت ما تُسمَّى جماعات الدفاع عن النفس هجماتها في الجنوب الشرقي، وتمثل هجماتها وأنشطة الاتجار التي تقوم بها الآن أحد المصادر الرئيسية لعدم الاستقرار في البلد.

ألف – السياق السياسي وراء العنف الحالي

ظهور خطاب تحريضي تمييزي

٦٢ – يأتي بين العوامل التي أدت إلى اندلاع القتال الذي شمل في الآونة الأخيرة جماعات الدفاع عن النفس التي تستهدف تحديدا المجتمعات المحلية المسلمة في الجنوب الشرقي، ظهورُ خطاب عنيف وتمييزي يميل إلى تصوير المسلمين على أنهم أجانب ومؤيدون لجماعات ائتلاف سيليكا السابق. ويُستهدف على نحو خاص الشعب الفولاني، الذي يُنسَب عموما إلى كل من جماعة الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (الاتحاد من أجل السلام) وجماعة العودة واسترداد الحقوق ورد الاعتبار المسلحتَين.

٦٣ – وعلى الرغم من أن هذا الخطاب ليس جديدا في البلد، إلا أن الفريق يشير إلى تزايد انتشار هذه الشعارات الرنانة في خطاب السياسيين والجهات الفاعلة الحكومية وممثلي الدولة (العُمَد ونُوّاب حكام المقاطعات وأعضاء البرلمان) وضباط الجيش والسلطات التقليدية والدينية في بانغي. ويشكل هذا الخطاب، الذي يُبثُّ عن طريق محطات الإذاعة المحلية والوطنية[٤٩]، ووسائل الإعلام المطبوعة وكذلك على شبكة الإنترنت، أداة لتعبئة جماعات أنتي بالاكا، وجماعات الدفاع عن النفس، وفي بعض الأحيان، منظمات المجتمع المدني[٥٠].

٦٤ – وهذا الخطاب ناشئ عن أسباب منها مرارة متأصلة بسبب العمليات العسكرية التي شنها ائتلاف سيليكا في عام ٢٠١٣ وما تبعها من أعمال الابتزاز التي استهدفت أساسا السكان غير المسلمين (S/2014/452، الفقرات ٢٤-٢٩). ولا يزال بعض كبار الضباط والسياسيين، ولا سيما أولئك الذين كانوا أعضاء في إدارة الرئيس فرانسوا بوزيزي، يعتبرون الهزيمة العسكرية التي تكبدتها القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى إهانة يرغبون في إزالة آثارها من خلال شن ”حملة انتقامية“[٥١]. وإذ يرفضون الموقف المحايد للبعثة المتكاملة، فإنهم لا يرون بديلا عن العملية العسكرية للتعامل مع الجماعات المسلحة واستعادة سلطة الدولة في نهاية المطاف.

٦٥ – ولأغراض هذا التقرير، يشير الفريق إلى مجموعة الأفراد والكيانات الذين يعربون عن هذه الآراء بوصفهم ”دعاة الحروب“. ويستهدف الخطاب العنيف والتمييزي الذي يعرب عنه أعضاء هذه المجموعة هدفين رئيسيين هما المسلمون والأمم المتحدة.

---

(٤٩) على الصعيد الوطني، بثّت إذاعة نديكيه لوكا رسائل مختلفة لممثلي السلطات المحلية وأعضاء البرلمان يعربون فيها عن خطاب معاد للمسلمين وللبعثة المتكاملة (انظر الفقرة ٧٢).

(٥٠) كانت مجموعة منظمات المجتمع المدني التي نظمت مظاهرات ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ التي شلّت الحركة في بانغي لعدة أيام تؤجّج بالفعل المشاعر المعادية للبعثة المتكاملة (S/2016/1032، الفقرات ١٠٣-١٠٥).

(٥١) مقابلات مع ضباط عسكريين ومع سياسيين، بانغي، ١١ أيار/مايو و ١٠ حزيران/يونيه و ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

المسلمون يُصوَّرون على أنهم ”غزاة وجناة“

٦٦ - في هذا الخطاب، عادة ما يُصوَّر المسلمون على أنهم مرتكبو العنف الرئيسيون في البلد ويُحرَمون غالبا من صفة الضحايا، كما يتبين ذلك من غياب رد الفعل من الحكومة على بعض حوادث القتل التي تعرض لها المسلمون في الجنوب الشرقي. وفي هذا السياق، فإن أي محاولة تبذلها البعثة المتكاملة أو المنظمات غير الحكومية بهدف حماية أفراد الطائفة المسلمة تعتبرها جماعات أنتي بالاكا أو جماعات الدفاع عن النفس عادة دعما نشطا لفصائل ائتلاف سيليكا السابق[٥٢]. وعلى نفس المنوال، تُصوَّر المظالم السياسية التي يقدمها المسلمون عادة على أنها غير مشروعة.

٦٧ - ويرى الفريق أن استخدام مصطلح ”جماعات الدفاع عن النفس“ (بدلا من مصطلح أنتي بالاكا) يهدف تحديدا إلى إلقاء مسؤولية عدم الاستقرار في الجنوب الشرقي على عاتق المسلمين الذين يتوجب على بقية السكان أن يدافعوا عن أنفسهم ضدهم. ويهدف إصرار ما يُسمَّى بـ ”دعاة الحروب“ على تصوير المسلمين باعتبارهم أجانب أيضا إلى إلقاء المسؤوليات عن الأزمة على جهات خارجية وفي الوقت نفسه الترويج لمناخ يسود فيه شعور بالتعرض للإيذاء مما يضفي الشرعية على الإفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكبها جماعات أنتي بالاكا وجماعات الدفاع عن النفس.

المشاعر المعادية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والدعوات إلى إعادة نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى

٦٨ - أشار الفريق في عدة تقارير إلى تعميم خطاب معاد للبعثة المتكاملة حرَّض على شن هجمات ضد حفظة السلام (S/2016/1032، الفقرات ٦٠-٦٤). ونشأت خيبة أمل كبيرة تجاه البعثة عندما أدرك سياسيون في بانغي أن هدف البعثة ليس دحر الجماعات المسلحة عسكريا بل بالأحرى تشجيع التوصل إلى حل سياسي شامل.

٦٩ - ولا يقيس الكثير من السياسيين نجاح البعثة إلا بقدرتها على دحر الجماعات المسلحة عسكريا. وتُستغلّ الصعوبات التي تواجهها البعثة أو في بعض الحالات، عدم استجابتها في الوقت المناسب لتهديدات وشيكة ضد المدنيين، ذريعة لتجنيد المقاتلين في المناطق النائية من البلد. ومن المفارقات أن الإنجازات التي حققتها البعثة المتكاملة في مجال حماية المدنيين، من قبيل إنشاء منطقة خالية من الجماعات المسلحة في بامباري، كثيرا ما تُستخدَم أيضا أساسا لشكاوى من افتقار البعثة المتصوَّر للرغبة في تكرار النمط نفسه في مدن أخرى أو للقدرة على القيام بذلك.

٧٠ - ولذلك يعتبر العديد من ”دعاة الحروب“ اللجوء إلى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى الحل العملي الوحيد الكفيل بدحر الجماعات المسلحة. وفي هذا السياق، يُنظر إلى حظر توريد الأسلحة باعتباره العقبة الرئيسية أمام تحقيق ذلك الهدف.

(٥٢) تشكل بانغاسو مثالا جيدا على هذا الاتجاه. إذ قُتِل أفراد مغاربة من حفظة السلام وأُجبِرت منظمة أطباء بلا حدود على وقف عملياتها بسبب هجمات استهدفت منع تقديم الدعم أو الحماية إلى الطائفة المسلمة.

السياق السياسي والمسؤوليات

٧١ - يلاحظ الفريق مع القلق أن التحريض على العنف ونشر الخطاب التمييزي أسهما على نطاق واسع في تعبئة جماعات الدفاع عن النفس وفي الاستهداف المحدد للجماعات المسلمة وحفظة السلام أثناء القتال في الجنوب الشرقي.

٧٢ - فعلى سبيل المثال، في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧ في مقابلة مع إذاعة نديكيه لوكا نُشرت فيما بعد على موقع الإذاعة الشبكي، اتهم ميشيل كبينغو، وهو عضو في البرلمان من غامبو (مقاطعة امبومو)، القوات المغربية بالتواطؤ الفعلي مع جماعة الاتحاد من أجل السلام، أحد فصائل ائتلاف سيليكا السابق، في قتل أشخاص مدنيين[٥٣]. وأثناء اجتماع عُقد مع الفريق، برر أيضا قتل حفظة السلام في يوغونفونغو في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بحجة أن ذلك كان حالة دفاع عن النفس بسبب الدعم المزعوم من حفظة السلام لهجوم وشيك من ائتلاف سيليكا السابق[٥٤].

٧٣ - وتمشيا مع تقرير الأمين العام عن البعثة المتكاملة الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (S/2017/865، الفقرة ٩١)، يرى الفريق أنه ينبغي محاسبة المحرضين على العنف والكراهية. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة بوجه خاص في سياق لم يتعرض فيه المحرضون على العنف وحاملو الخطاب التمييزي للمقاضاة أو لم يُحكم عليهم في الماضي إلا نادرا[٥٥].

باء - توسع جماعات الدفاع عن النفس في المنطقة ٦

٧٤ - تضم المنطقة ٦ مقاطعات كوتو السفلى وامبومو ومبومو العليا[٥٦]. والوجود المتزايد لجماعة الاتحاد من أجل السلام في المنطقة منذ عام ٢٠١٦، الذي تعزز عقب طرد علي داراسا من بامباري في شباط/فبراير ٢٠١٧، ولّد شعورا بالإحباط لدى السكان المحليين وأسهم في إنشاء جماعات الدفاع عن النفس.

٧٥ - ومنذ الهجوم الذي شنّته جماعات الدفاع عن النفس على باكوما في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧ (S/2017/639، الفقرة ٨٧)، شهدت هذه المنطقة مستوى غير مسبوق من العنف. ثم توسع القتال ليصل بانغاسو في ١٣ أيار/مايو، وغامبو في ٣ آب/أغسطس، وبييما في ١١ آب/أغسطس، وبومبولو في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٧٦ - وعلى النحو المبين أدناه، يرى الفريق أن العديد من أعضاء ما يُسمَّى بجماعات الدفاع عن النفس الناشطة في المنطقة ومؤيديها، منخرطون في تنفيذ استراتيجية للتطهير العرقي ضد المسلمين تبررها الحاجة المعلنة إلى ”تحرير“ المنطقة من جماعات ائتلاف سيليكا السابق.

٧٧ - وتشارك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في عملية تعبئة المقاتلين للانخراط في جماعات الدفاع عن النفس، وتشمل هذه الجهات الفاعلة، من ناحية، شبكة دعم واسعة النطاق، ومن ناحية أخرى،

(٥٣) http://www.radiondekeluka.org/securite.html?start=39، اطُّلع عليه في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٥٤) مقابلة مع ميشيل كبينغو، بانغي، في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٥٥) أنشأت الحكومة لجنة للتحقيق في الأحداث التي وقعت في المنطقة ٦. وما زالت نتائجها قيد الانتظار.

(٥٦) تنقسم جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ٦ مناطق.

زعماء سياسيين محليين ورُوّاد أعمال اقتصادية يرون في ذلك فرصة للاستيلاء على أعمال تجارية عائدة للمسلمين. ويرد أدناه ذكر بعض هذه الجهات الفاعلة الرئيسية.

شبكة دعم واسعة النطاق

٧٨ - جاء هجوم جماعات الدفاع عن النفس في المنطقة ٦ نتيجة عمليةٍ أُعِدّت وشاركت فيها شبكة دعم واسعة النطاق، تضم مقاتلين من مقاطعات أخرى (يُشار إليهم فيما يلي باسم ''المقاتلين الخارجيين'')، فضلا عن أفراد مرتبطين بشبكات أنتي بالاكا.

٧٩ - وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧، اتّسم الهجوم الذي شُنّ على باكوما بقيادة أحمت ريموند بالعنف المفرط والاستهداف المنهجي للمدنيين المسلمين[٥٧]. وقام بتنظيم عملية باكوما إيرفيه مادانباري[٥٨]، وهو واعظ محلي، كان هدفه الرئيسي طرد عناصر جماعة الاتحاد من أجل السلام الذين كانوا قد سيطروا على المدينة في عام ٢٠١٦ (S/2017/639، الفقرة ٥٤).

٨٠ - وحصل مادانباري، في سياق الجهود التي بذلها لتعبئة الشباب المحليين، على دعم أحد قادة ائتلاف أنتي بالاكا يُدعى ''سوسينغيه''، وهو زعيم محلي من أتونغو باكاري (مقاطعة أواكا). وقدم سوسينغيه الدعم لذلك الهجوم عن طريق القيام بطقوس ''التحصين''[٥٩] للمقاتلين وإقامة اتصالات مع ''مقاتلين خارجيين''. ويشكل الدور الذي يؤديه سوسينغيه دليلا على وجود جهود تنسيق تشترك فيها شبكة واسعة النطاق من جماعات أنتي بالاكا، رغم أن الفريق لم يجمع أي أدلة على وجود تنسيق من جانب هذه الجماعات، سواء كان ذلك تحت قيادة باتريس - إدوارد نْغايسونا أو ماكسيم موكوم. يضاف إلى ذلك أن موكوم أخبر الفريق بأن عددا من قادة جماعات الدفاع عن النفس الموجودة في بانغاسو طلبوا تأييده، لكنه رفض عرضهم[٦٠].

٨١ - وفي باكوما وخلال القتال الذي اندلع لاحقا في المنطقة، انضم ''مقاتلون خارجيون'' إلى جماعات الدفاع عن النفس المحلية لتوفير التدريب وتقديم المشورة بشأن الاستراتيجية العسكرية للشباب المحليين. وتلقّى ''المقاتلون الخارجيون'' مكافآت عن طريق النهب وفرض ضرائب غير قانونية على الطرق والأسواق التجارية.

٨٢ - ومن بين ''المقاتلين الخارجيين''، اضطلع كل من كيفن بيربيري (من بينزمبيه، مقاطعة أوهام) وكريبِن واكانام المعروف بِاسم ''بينو بينو'' (من بوالي، مقاطعة أومبيلا امبوكو) بدورين رئيسيين في الهجوم الذي وقع على بانغاسو في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٧. وقدم كلاهما نفسيهما إلى الفريق وإلى السلطات المحلية على أنهما عضوان سابقان في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى[٦١].

---

(٥٧) مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ٣ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٥٨) مقابلة مع مصادر سرية، بانغي، ٣ آب/أغسطس و ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٥٩) ''التحصين'' طقس يمارسه أفراد من جماعات أنتي بالاكا بُغية الحصول على قدرات غامضة وحماية ضد الأسلحة التقليدية.

(٦٠) مقابلة مع ماكسيم موكوم، بانغي، ٦ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٦١) مقابلات مع مصادر سرية، بانغاسو، ٩ حزيران/يونيه و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٨٣ - ويدَّعي بيربيري أيضا أنه عضو سابق في الحرس الرئاسي لبوزيزي وأنه جاء إلى امبومو للمساعدة في ''تحرير'' بلده[٦٢]. ويدعم بيربيري جماعات الدفاع عن النفس في مقاطعات امبومو العليا وامبومو وكوتو السفلى[٦٣]. وتفيد التقارير أيضا بضلوعه في القتال الذي نشب في غامبو ضد جماعة الاتحاد من أجل السلام يومي ٤ و ٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ (انظر الفقرة ١١١)[٦٤]. وينحدر بينو بينو من بوالي وله روابط أسرية في امبومو. وهو حاليا قائد منطقة متنفذ في بانغاسو وقد اضطلع أيضا بدور هام في هجوم جماعات الدفاع عن النفس باتجاه محور غامبو - أليندا‌و[٦٥].

ماكسيم امبرينغا تاكاما، "سلطان" بانغاسو

٨٤ - ماكسيم تاكاما هو أحد شيوخ قبيلة انزاكارا في مقاطعة امبومو. بيد أن بعض سكان امبومو يعترضون بشدة على منصبه ويشككون في انتمائه إلى قبيلة انزاكارا[٦٦]. وهو مقيم في بانغي، وقلما يسافر إلى بانغاسو، ويشعر بالظلم لعدم اعتراف السلطات الوطنية به كسلطان[٦٧]. وكان التهديد المتزايد من قِبل جماعة الاتحاد من أجل السلام في المنطقة السبب الذي دفع السلطان أخيرا إلى التحرك والسعي لتحقيق طموحاته السياسية. وكشفت التحقيقات التي أجراها الفريق أن تاكاما أدى دورا حاسما في استنفار شبكات الشباب في امبومو باللعب على وتر الشعور بخيبة الأمل لدى أفراد قبيلة انزاكارا الذين يساورهم شعور قوي بعدم كفاية تمثيلهم في القطاعين السياسي والاقتصادي[٦٨].

٨٥ - وفي مقابلة مع الفريق، سلم ماكسيم تاكاما وثيقة موقعة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ ومعنونة ''تقرير عن الأزمة الأمنية والإنسانية في امبومو''، يعرض فيها اتهامات مزعومة ضد البعثة المتكاملة وممثلي المسلمين في بانغاسو ويثني على إنشاء جماعات الدفاع عن النفس (المرفق ٤-١).

٨٦ - واعترف ماكسيم تاكاما أيضا بتدبير نقل مبلغ مجهول من المال إلى بانغاسو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦[٦٩]. وكان المال موجها إلى إيرفيه مادانباري لدعم الهجوم الذي وقع في باكوما[٧٠]. كما شارك أفراد مرتبطون بماكسيم تاكاما في إنشاء جماعات الدفاع عن النفس. وأكد صامويل انزونغو، عضو البرلمان من بانغاسو الثانية، للفريق أنه تحت سلطة ماكسيم تاكاما. ويزعَم أنه يستخدم اتصالاته في

(٦٢) مقابلة مع كيفن بيربيري، بانغاسو، مقاطعة مبومو العليا، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٦٣) تقرير سري، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٦٤) مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٦٥) مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. مكالمة هاتفية مع مصدر سري، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٦٦) مقابلات مع أشخاص مقيمين في امبومو، بانغي، ٦ و ٨ أيار/مايو و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٦٧) على النقيض من سلطنة انديلي وسلطنة بيراو، لا تعترف السلطات الوطنية بسلطنة بانغاسو. مقابلتان مع ماكسيم تاكاما، في بانغي، يومي ١٩ أيار/مايو و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٦٨) مقابلات مع أعضاء النخبة السياسية المنتمين إلى مقاطعة امبومو والمقيمين في بانغي وأعضاء جماعات الدفاع عن النفس والسلطات المحلية في بانغاسو، بانغي، ٦ و ٨ أيار/مايو ٢٠١٧، و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٦٩) مقابلة مع ماكسيم تاكاما، بانغي، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٧٠) مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ٣ آب/أغسطس ٢٠١٧.

بانغاسو لإرسال الأموال إلى المقاتلين المحليين[٧١]. ورغم أن صاموبل انزونغو أنكر تورطه في تمويل هذه الأنشطة، يظل من الحقائق الواقعة أنه أعرب عن آراء متشددة مناهضة للمسلمين أثناء مقابلة مع الفريق، مبررا الهجوم الذي وقع على بانغاسو في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٧[٧٢].

٨٧ - وقد صور ماكسيم تاكاما نفسه، في عدة مناسبات، قائدا لجماعات الدفاع عن النفس العاملة في امبومو وادعى أنه هو الجهة الفاعلة الوحيدة القادرة على استعادة السلام[٧٣]. وكان يأمل بذلك أن يرفع مكانته السياسية وتعترف به السلطات رسميا كسلطان بانغاسو.

إضفاء الشرعية على جماعات الدفاع عن النفس في بانغاسو

٨٨ - أنشئت جماعات الدفاع عن النفس في بانغاسو يوم ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ أثناء اجتماع نظمته ميشيل باغيناتي، نائب عمدة بانغاسو وأحد حلفاء ماكسيم تاكاما. وفي هذا الاجتماع، الذي عقد بحضور السلطات السياسية والدينية المحلية، طلب باغيناتي إلى الشباب المحليين تنظيم أنفسهم من أجل حماية المدينة من هجمات جماعة الاتحاد من أجل السلام[٧٤]. كما استهدف بالتحديد أفراد الطائفة المسلمة، باتهامهم بالتعاون مع جماعة علي داراسا. بيد أن الفريق لم يجد في تحقيقاته أي دليل على وجود جماعة الاتحاد من أجل السلام في بانغاسو.

٨٩ - وقد اعترض حاكم مقاطعة امبومو آنذاك على إنشاء جماعات الدفاع عن النفس، معلنا أنها غير قانونية[٧٥]. وبعد ذلك استُهدف بحملة قادتها السلطات المحلية، من بينها نائب الحاكم والعمدة، اللذان اتهموه بدعم فصائل ائتلاف سيليكا السابق. وكان الحاكم مستهدفا على وجه التحديد بالهجوم الذي وقع على بانغاسو يوم ١٣ أيار/مايو ٢٠١٧.

٩٠ - وبعد الهجوم ببضعة أيام، أنشئت جماعة تعرف باسم ”تنسيقية سكان الإقليم ٦“. وتضم أعضاء حاليين وسابقين في البرلمان وعددا قليلا من ممثلي الطائفة المسلمة. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، نظمت تلك التنسيقية مسيرة في بانغي لشجب انعدام الأمن في المنطقة ٦ وقدمت مذكرة إلى الرئيس توادير نفت فيها استهداف الطائفة المسلمة واتهمت البعثة المتكاملة والاتحاد من أجل السلام بالمسؤولية عن عدم الاستقرار في المنطقة (المرفق ٤-٢)[٧٦].

٩١ - ولم يصدُر عن أي بعثة من البعثات الرسمية التي زارت بانغاسو وكانت تضم وزراء وأعضاء من البرلمان أي إدانة على الإطلاق لأنشطة جماعات الدفاع عن النفس أمام السلطات المحلية. وأخبر عدة شهود الفريق أن أعضاء البرلمان، بمن فيهم مسؤولون حكوميون، قد وزعوا أموالا على السلطات المحلية وقادة

(٧١) مقابلات مع مصادر سرية، بانغي، ١٥ حزيران/يونيه و ٣ و ٥ آب/أغسطس٢٠١٧.

(٧٢) مقابلة مع صاموبل انزونغو، بانغي، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٧٣) تصريحات أُدلي بها في عدة مناسبات، بما في ذلك يوم ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ أثناء اجتماع عقد في وزارة الشؤون الاجتماعية بين ممثلي تنسيقية سكان الإقليم ٦ وأحد أعضاء المنبر الديني الوطني وممثلي الطائفة المسلمة في بانغاسو.

(٧٤) مقابلات مع مصادر سرية، بانغاسو، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وبانغي، ٣ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٧٥) مقابلتان مع حاكم المقاطعة، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٧٦) مقابلة مع دوبو زيرو بولان، عضو سابق في البرلمان، بانغي، ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧.

جماعات الدفاع عن النفس[٧٧]. وهذه ممارسة معتادة أثناء الزيارات الرسمية التي يقوم بها السياسيون الموجودون في بانغي، ولكن في هذه الحالة ربما فسرت جماعات الدفاع عن النفس ذلك على أنه تأييد لأعمالهم.

الموقف الغامض الذي اتخذه بعض قادة الكنيسة الكاثوليكية المحلية

٩٢ - أيد بعض قادة الكنيسة الكاثوليكية المحلية في بانغاسو إنشاء جماعات الدفاع عن النفس، معتبرينها حصنا ضروريا ضد استيلاء الاتحاد من أجل السلام على البلدة. وتدل على ذلك مشاركةُ بعضهم في اجتماع ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦[٧٨].

٩٣ - وقد اتهم ممثلو المسلمين أيضا القس بيسيالو، أحد ممثلي الكنيسة المحلية، بالعمل كوسيط لجماعات الدفاع عن النفس، مما يخل بشرعية تصرفه بصفة رئيس لجنة الوساطة المحلية[٧٩].

٩٤ - وأدت الكنيسة الكاثوليكية المحلية دورا حاسما في إنقاذ أرواح المواطنين المسلمين في البلد، الذين استهدفتهم جماعات الدفاع عن النفس[٨٠]. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، أدان قادة الكنيسة بوضوح أيضا ممارسة العنف الجماعي ضد الطائفة المسلمة، التي احتمى أفراد منها بمباني الكنيسة.

٩٥ - وأعرب عضو رفيع المستوى في الكنيسة المحلية علناً في مناسبات عديدة عن رغبته في أن يغادر المشردون داخليا منطقة الكنيسة في بانغاسو. وعطل عدة مرات تقديم المساعدة الإنسانية إلى هؤلاء المشردين[٨١]. وقد أدى هذا الوضع إلى انعدام الثقة بين زعماء الكنيسة والمشردين داخليا الذين قاموا، نتيجة لذلك، بنهب معهد اللاهوت بحثا عن الخشب وأحرقوا دراجات نارية في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧[٨٢].

٩٦ - وردا على هذه الأحداث في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قدمت منظمة كاريتاس، وهي منظمة غير حكومة كاثوليكية، إلى البعثة المتكاملة قائمة تضم ١٩ مشردا داخليا يعتقد أنهم من المقاتلين الأجانب وطلبت إبعادهم عن الكنيسة (المرفق ٤-٣)[٨٣]. وتمكن الفريق من إثبات أن هذه القائمة قد أُعدت بدعم من قادة جماعات الدفاع عن النفس[٨٤] واستهدفت بعض ممثلي المسلمين المولودين في بانغاسو ولا يُعرف لهم أي انتماء عسكري أو إلى جماعة مسلحة[٨٥].

٩٧ - واستغلت جماعات الدفاع عن النفس وجود المشردين داخليا والتهديد الأمني المزعوم كوسيلة للحفاظ على الوضع القائم وفرض سيطرتها على الاقتصاد المحلي.

---

(٧٧) مقابلة مع مصادر سرية، بانغي، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٧٨) مقابلة مع مصادر سرية، بانغاسو، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٧٩) مقابلات مع مصادر سرية، في بانغي، ٤ آب/أغسطس، وبانغاسو، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٨٠) مقابلات مع مصادر سرية، في بانغاسو، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وبانغي، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٨١) مقابلات مع مصادر سرية، في بانغي، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وبانغاسو، ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٨٢) مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٧.

(٨٣) مقابلة مع مصادر سرية، بانغاسو، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٨٤) مقابلة مع كيفين بيربيري، بانغاسو، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٨٥) مقابلات مع مسؤولين محليين والأشخاص المذكورين في القائمة، في بانغاسو، يومي ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

جماعات الدفاع عن النفس باعتبارها وسيلة لخدمة مصالح اقتصادية

٩٨ - تندرج أيضا ضمن الشبكة الواسعة للأفراد المشاركين في دعم جماعات الدفاع عن النفس جهاتٌ فاعلة ذات أغراض اقتصادية. فعلى سبيل المثال، أيد إيفون انزيليتيه، وهو رجل متنفذ في قطاع التعدين الحرفي، جماعات الدفاع عن النفس للاستيلاء على أعمال أفراد الطائفة المسلمة في قطاع التعدين[٨٦]. والتقى الفريق بكيفن بيربيري في منزل انزيليتيه يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مما يدل على وجود صلة بين الشخصين.

٩٩ - والواقع أن الجهات الفاعلة الاقتصادية من غير المسلمين قد استفادت من اتساع منطقة نفوذ جماعات الدفاع عن النفس. وعلى وجه الخصوص، فإن السيطرة على محور بانغاسو - غامبو - بيما، أتاحت لهم احتكار أنشطة اقتصادية[٨٧].

جيم - جماعات أنتي بالاكا وجماعات الدفاع عن النفس: تجنيد المقاتلين المحليين والاتجار بالأسلحة والعتاد العسكري

تجنيد المقاتلين والحاجة إلى المعدات العسكرية

١٠٠ - تتمثل سياسة جماعات أنتي بالاكا وجماعات الدفاع عن النفس في تجنيد أكبر عدد ممكن من المقاتلين للقيام بعمليات عسكرية معينة. وفي حين أن معظم قادة هذه الحركات في الغالب يأتون من خارج منطقة العمليات الفعلية، فإنهم يقومون بتعبئة المقاتلين من المجتمعات المحلية بهدف حشد المزيد من المقاتلين والتمكُّن من الهجوم على البلدات في طريقهم.

١٠١ - وبقيادة بينو بينو، وانغاديه، وبيربيري، تم تجنيد ما لا يقل عن ٥٠ مقاتلا في بانغاسو، ووانغو، وبيما، ونياكاري، وباكوما، وكيمبيه، وغامبو لمهاجمة غامبو (مقاطعة امبومو)، معقل الاتحاد من أجل السلام، في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٧[٨٨]. وقد وصل مزيد من العناصر المسلحة من بانغاسو ووانغو في اليوم التالي[٨٨]. وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠١٧، قام اثنان من قادة جماعات الدفاع عن النفس، هما بينو بينو وروماريك، بمهاجمة بيما (مقاطعة امبومو) بثلاثمائة مقاتل، معظمهم مجندون محليا على الطريق بين بانغاسو وبيما[٨٩]. وبالمثل، عندما هاجمت جماعات الدفاع عن النفس بومبولو (مقاطعة امبومو) في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، لاحظت البعثة المتكاملة في البلدة عدة عشرات من المدنيين المسلحين بأسلحة مصنوعة يدويا[٩٠].

(٨٦) مقابلات مع مصادر سرية، في بانغاسو، يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وبانغي، يوم ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٨٧) مقابلات مع مصادر سرية، في بانغي، يومي ٢ و ٣ آب/أغسطس ٢٠١٧، وبانغاسو، يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٨٨) تقرير سري حصل عليه الفريق في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٨٩) حوار هاتفي مع شهود عيان، في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٧. مقابلات مع مصادر سرية، بانغي، يومي ٢١ أيلول/سبتمبر و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٩٠) تقرير سري، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

١٠٢ - وقد أدت المشاركة المقررة لهذا العدد الكبير من الأشخاص، الذين معظمهم من المدنيين، في الهجمات والقتال إلى ازدياد الطلب على الأسلحة والعتاد العسكري، مما أسفر عن تزايد الاتجار بالمعدات العسكرية. وعلى عكس ممارسة مختلف جماعات ائتلاف سيليكا السابق، حيث ينظَّم اقتناء الأسلحة مركزياً، فقد أبلغ الفريقَ عدةُ مقاتلين تابعين لجماعات الدفاع عن النفس وجماعات أنتي بالاكا بأن عليهم عموما توفير الأسلحة والذخيرة التي يستخدمونها في القتال، وبالتالي إيجاد فرص تجارية مربحة لصانعي بنادق الصيد الحرفية والتجار المحليين الذين يستفيدون من شبكات التجارة العابرة للحدود (S/2017/639، الفقرة ٩٣).

أنواع الأسلحة والذخيرة والمعدات

١٠٣ - لا يزال كل من مقاتلي جماعات أنتي بالاكا وجماعات الدفاع عن النفس مجهزين أساسا بأسلحة مصنوعة يدويا وأقواس وسهام وسكاكين وسواطير (المرفق ٤-٤، و S/2017/639، المرفق ٦-٥). أما الأسلحة التقليدية فيستخدمها قادة هذه الجماعات في المقام الأول.

١٠٤ - ومعظم الأسلحة اليدوية الصنع مصنوعة محليا[٩١]. بيد أن جماعات الدفاع عن النفس واصلت خلال الفترة المشمولة بالاستعراض تنشيط شبكات إمداد جديدة، لا سيما في المناطق التي سيطرت عليها في الآونة الأخيرة، مما مكَّنها من الحصول على كميات كبيرة من ذخائر الصيد المنتجة صناعيا بمعرفة شركة ماك (انظر الفقرة ١٠٦)، والهواتف الساتلية، وأجهزة اللاسلكي، والمخدرات، وبعض الأسلحة التقليدية، معظمها بنادق هجومية من طراز كالاشنيكوف، والقنابل اليدوية، والقنابل الصاروخية، وعدد قليل من المسدسات الآلية[٩٢]. وقد تبين أيضا من كميات الأسلحة التقليدية المضبوطة من مقاتلي جماعات أنتي بالاكا وجماعات الدفاع عن النفس أن تداول الأسلحة داخل البلد لا يزال كبيرا (المرفق ٤-٥، و S/2015/936، الفقرة ٤٥)[٩٣].

مسالك الاتجار في المنطقة الجنوبية الشرقية

١٠٥ - تشكل البلدات الحدودية ساتيما (مقاطعة كوتو السفلى)، وبانغاسو وبيما (مقاطعة امبومو) مراكز الاتجار الرئيسية التي تشتري من خلالها جماعات الدفاع عن النفس المحلية الآن الأعتدة العسكرية القادمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية لإعادة إمداد جبهاتها. فموقع هذه البلدات الاستراتيجي على طول نهر أوبانغي، والتي كانت سابقا في حوزة الاتحاد من أجل السلام (S/2016/1032، الفقرات ١٤٣ إلى ١٤٩ و S/2017/639، الفقرات ٧٣ إلى ٧٥)، هو السبب الرئيسي الذي يدفع جماعات الدفاع عن النفس إلى السيطرة على هذه المناطق.

(٩١) على سبيل المثال، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ألقي القبض في كاغا باندورو على أحد عناصر جماعات أنتي بالاكا اشتهر بصنع الأسلحة وبيعها. وثيقة سرية، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٩٢) قاعدة بيانات الأسلحة التابعة للفريق. مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧.

(٩٣) قاعدة بيانات الأسلحة التابعة للفريق.

١٠٦ - ولا تزال عمليات الاتجار بالأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية الموردة من ياكوما وإندو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عبر بيما وبانغاسو، إلى داخل جمهورية أفريقيا الوسطى، مستمرة (انظر الخريطة في المرفق ٤-٦، و S/2016/1032، الفقرات ١٤٣-١٤٩)[٩٤]. وفي أيلول/سبتمبر، اشترى روماريك ونغادي وبينو بينو صناديق ذخائر صيد وأسلحة صيد من إنتاج شركة ماك، في إندو، وهي قرية لا يفصلها عن بانغاسو سوى نهر أوبانغي، وألقت القوات العسكرية الكونغولية القبض عليهم لفترة وجيزة. وأُبلغ الفريق بأن القوات العسكرية ضبطت في إندو ٤٨ صندوقا لذخائر الصيد من إنتاج نفس الشركة موجهة لجماعات الدفاع عن النفس في بانغاسو[٩٤].

١٠٧ - وتردد ذكر ناثانايل وابي، وهو تاجر في ياكوما، باعتباره أحد تجار ذخائر الصيد والذهب والماس، بين ياكوما وبيما (S/2016/1032، الفقرة ١٤٦)[٩٥]. وبعد استيلاء جماعات الدفاع عن النفس على بيما، معقل الاتحاد من أجل السلام، دعا وابي تجار بانغاسو إلى العودة إلى بيما وياكوما لتنشيط التجارة بين البلدتين[٩٦]. وما زال الاتجار بأسلحة وذخائر الصيد سوقا مربحة، مما يفسر سبب مواصلة التجار التجارة في هذه السلع إلى جانب السلع الأساسية الأخرى. ولاحظ الفريق أن ذخائر الصيد من إنتاج شركة ماك القادمة من بانغاسو تباع علنا في الأسواق والمحلات ومخيمات المشردين داخليا في أماكن أخرى من البلد، كما هو الحال في بريا وكاغا باندورو وإيبي (انظر المرفق ٤-٧، و S/2017/639، الفقرتين ٩٢ و ٩٣، والمرفق ٦-٤)[٩٧].

١٠٦ - وأخيرا، في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، انتشرت عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في مطار امبوكو الدولي في بانغي وصادرت ٨٠ جهازا لاسلكيا يدويا من طراز Baofeng BF-777S نقلت على متن طائرة قادمة من بانغاسو[٩٨]. وأكدت عدة مصادر للفريق أن الأجهزة اللاسلكية اليدوية تم شراؤها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتهريبها إلى بانغاسو لإرسالها لاحقا إلى بانغي[٩٩]. وادعى عدة أشخاص من الثمانية الذين ألقي القبض عليهم، بمن فيهم زونابونا ناسيل فابريس، وهو ضابط بالحرس الرئاسي، أن عددا من هذه الأجهزة كان موجها إلى الحرس الرئاسي[١٠٠]. وتبين هذه الواقعة أن بانغاسو أصبحت منفذا يهرب عبره الأفراد والكيانات، بما في ذلك الكيانات غير المرتبطة بالجماعات المسلحة، أعتدة فتاكة وغير فتاكة.

(٩٤) اجتماع مع مصادر سرية، بانغي وبانغاسو، ١٥ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٩٥) اجتماع مع مصدر سري، بانغاسو، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ومقابلة مع مقاتل من جماعات الدفاع عن النفس من بانغاسو، بانغي، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٩٦) اجتماع مع مصدر سري، بانغاسو، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٩٧) مقابلة مع مصدر سري وأصحاب متاجر، بريا، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ومقابلة مع مصدر سري، كاغا باندورو، ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. ومكالمة هاتفية مع مصدر سري، بريندیزي، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٩٨) وثائق سرية حصل عليها الفريق في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٩٩) اجتماع مع مصادر سرية، بانغاسو وبانغي، ٢٢ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٠٠) وثائق سرية حصل عليها الفريق في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

دال – الآثار الإنسانية المترتبة على القتال في منطقة جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى

١٠٩ – منذ بداية عام ٢٠١٧، شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى أعمال عنف انتقامية مأساوية تضرر منها في الغالب المدنيون. وارتفع عدد المشردين داخليا بنسبة ٥٠ في المائة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فيما ازداد عدد اللاجئين بأكثر من ٠٠٠ ٥٠ لاجئ. ويزيد عدد المشردين حاليا عن ١,١ مليون شخص (٠٠٠ ٦٠٠ مشرد داخلي و ٠٠٠ ٥٠٠ لاجئ)، بينما يحتاج نصف السكان إلى المساعدة الإنسانية. ويرد في المرفق ٤-٨ المزيد من المعلومات عن المشردين داخليا واللاجئين في جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة.

١١٠ – ويشكل القتال في الجزء الشرقي من البلد السبب الرئيسي لتدهور الحالة الإنسانية. فعدم الاستقرار الناجم عن ظهور جماعات الدفاع عن النفس في امبومو امتد إلى المقاطعات المجاورة. وشرقا، شهدت مقاطعة كوتو السفلى سلسلة من الاشتباكات بين الاتحاد من أجل السلام وجماعات الدفاع عن النفس، استهدف خلالها المقاتلون من كلا الفريقين المدنيين والجهات الإنسانية الفاعلة. أما غربا، فقد شهدت مقاطعة امبومو العليا اندلاع اشتباكات عنيفة بين المجتمعات المحلية نجمت عنها عمليات تشريد جماعي للسكان.

كوتو السفلى: المدنيون هم الهدف الرئيسي لأعمال القتال الدائرة بين الاتحاد من أجل السلام وجماعات الدفاع عن النفس

١١١ – في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٧، في غامبو (٧٥ كيلومترا غرب بانغاسو)، اشتبكت جماعات الدفاع عن النفس مع مقاتلي الاتحاد من أجل السلام، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٣٠ مدنيا وحرق أكثر من ١٥٠ منزلا. وقتل عناصر من الاتحاد من أجل السلام تسعة متطوعين من الجمعية الوطنية للصليب الأحمر بينما كانوا يعملون في مركز صحي. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قتلت جماعة مسلحة غير معروفة سائقا يعمل في الجمعية الوطنية للصليب الأحمر على الطريق الرابطة بين غريفاي وأزيني في منطقة كاغا باندورو[١٠١]. وأُبلغ أيضا عن وقوع اشتباكات في الأيام التالية في أوانغو وبيما وبومبولو (٧٥ كيلومترا و ١٠٥ كيلومترات إلى الجنوب الغربي من بانغاسو، على التوالي) سقط خلالها أكثر من ٨٠ قتيلا و ٩٦ جريحا، فضلا عن تشريد ما لا يقل عن ٦٠٠ شخص[١٠٢].

١١٢ – وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، شنت جماعات الدفاع عن النفس هجوما على بلدة كيمبي التي كانت آنذاك تحت سيطرة الاتحاد من أجل السلام، بما في ذلك المسجد الذي احتمى فيه عدد من المسيحيين والمسلمين. وقُتل ما مجموعه ٢٦ شخصا من الـ ٤٤ شخصا الذين كانوا داخل المسجد. ولا يزال اكتشاف ما يزعم أنه قبر جماعي في كيمبي قيد التحقيق، وربما يزيد من مجموع عدد الضحايا[١٠٣].

---

(١٠١) مقابلة مع موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

(١٠٢) تقارير سرية، ٧ و ١٠ آب/أغسطس، و ٦ أيلول/سبتمبر، و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٠٣) تقرير سري، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

١١٣ - وفي ١٨ تشـرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، شـنت جماعات الدفاع عن النفس هجوما في بومبولو (٢٨ كيلومترا غرب غامبو، مقاطعة امبومو)، أسفر عن مقتل ٢٦ مدنيا على الأقل وعنصرين من عناصر الاتحاد من أجل السلام. ويمكن للوجود المزعوم لمقبرة جماعية أخرى أن يزيد أيضا من عدد الضحايا[١٠٤].

١١٤ - واتُّهمت جماعات مسلحة متورطة في الاشتباكات التي وقعت في مقاطعة كوتو السفلى بالقيام بعمليات الهدف منها تشريد السكان قسرا. وذكر ضحايا الهجمات التي شنتها قوات الاتحاد من أجل السلام وجماعات الدفاع عن النفس للفريق أن أفراد الجماعة المسلحة قالوا لهم إنهم يريدون التخلص منهم بسبب انتمائهم إلى طائفة تعتبر متواطئة مع جماعة معادية[١٠٥].

مقاطعة امبومو العليا: تصاعد العنف بين المجتمعات المحلية

١١٥ - حتى منتصف عام ٢٠١٧، لم تتأثر زيميو وامبوكي (مقاطعة امبومو العليا) بالقتال بين جماعات ائتلاف سيليكا السابق والجماعات غير المسلمة، سواء أكانت ميليشيات أنتي بالاكا أم جماعات الدفاع عن النفس. بيد أن التوترات ومشاعر عدم الثقة بدأت تنتشر بعد الهجمات التي شنتها جماعات الدفاع عن النفس على بانغاسو في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٧، بين المجتمعات المحلية التي تعيش على طول المحور الرابط بين بانغاسو ورافاي وزيميو وامبوكي وأوبو.

زيميو

١١٦ - اندلعت أعمال عنف بين الأقلية المسلمة والأهالي غير المسلمين في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في زيميو، أسفرت عن تدمير منازل، ومقتل ٢٢ مدنيا على الأقل وإصابة عدد غير محدد بجروح. ولجأ زهاء ١٨ ٠٠٠ مدني إلى المنطقة المحيطة بقاعدة البعثة المتكاملة، والكنيسة الكاثوليكية، والمستشفى المحلي، في حين قرر بضع مئات من الأشخاص عبور النهر صوب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١١٧ - وأدت هذه الأحداث إلى دوامة من أعمال العنف والانتقام. وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، عبر معظم الأشخاص المشردين داخليا من زيميو النهر ولجأوا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويُعزى التشريد إلى إشاعات تزعم أن هجوما وشيكا سيشنه أفراد مسلحون من الجماعة المسلمة. وفي الفترة من نهاية حزيران/يونيه إلى منتصف أيلول/سبتمبر، نهبت منازل ومكاتب تابعة لمنظمات غير حكومية، على الرغم من وجود البعثة المتكاملة (المرفق ٤-٩).

١١٨ - وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧، قُتل قاصر وأُصيب عدة أشخاص بجروح داخل مستشفى منظمة أطباء بلا حدود في زيميو[١٠٦]. وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، قُتل جندي من القوات المسلحة لأفريقيا

(١٠٤) تقرير سري، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٠٥) مقابلات مع مشردين داخليا من موباي وألينداو، بانغي، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٠٦) مقابلات مع مشردين داخليا في المستشفى وأعضاء المنظمة غير الحكومية، زيميو، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

الوسطى أثناء جولة أخرى من العنف الطائفي[١٠٧]. وفي ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، وقع هجوم آخر ضد المشردين داخليا في زيمبو أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ثمانية أشخاص وإصابة اثني عشر آخرين بجروح[١٠٨].

مبوكي

١١٩ - وصلت التوترات بين الطوائف الدينية إلى امبوكي أيضا (على بعد ٦٠ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من أوبو)، وهي مركز اقتصادي يقع في مقاطعة امبومو العليا، ويكثر فيه وجود التجار الوافدين من السودان وتشاد. وبدءا من حزيران/يونيه ٢٠١٧، أخذت تنتشر في المدينة شائعات تفيد بوجود مقاتلين تابعين للاتحاد من أجل السلام وبشن غارات على يد عناصر تابعة لجماعات الدفاع عن النفس من بانغاسو[١٠٩].

١٢٠ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وقع تبادل لإطلاق النار بين القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وأفراد من الطائفة المسلمة أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ثلاثة أفراد من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وإصابة عدد غير محدد من المدنيين بجروح[١١٠]. وفر أفراد الطائفة غير المسلمة من امبوكي خوفا من تصعيد النزاع، والتمسوا اللجوء في أوبو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية[١١١].

أوبو

١٢١ - إضافة إلى مغادرة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوة الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي وقوات الولايات المتحدة المساندة لها (S/2017/639، الفقرات ٧٩ إلى ٨١)، زاد وجود مهربين من جنوب السودان (S/2016/1032، الفقرة ١٩)[١١٢]، ومخاطر الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة من انعدام الأمن في أوبو التي تأثرت مؤخرا من وصول عدد كبير من المشردين داخليا في أعقاب الحوادث التي وقعت في زيمبو وامبوكي. ومع زيادة سكان أوبو بنسبة ٥٠ في المائة، شهدت البلدة تنافسا على الموارد مما يعزز من مخاطر اندلاع العنف بين المجتمعات المحلية[١١٣].

---

(١٠٧) اجتماع مع العريف ماليباكبا المنتمي إلى القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٠٨) مقابلات مع سكان ومع أعضاء منظمات غير حكومية، زيمبو (مقاطعة مبومو العليا)، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٠٩) مقابلات مع مشردين داخليا من مبوكي، ١٣ أيلول/سبتمبر، واجتماعات مع السلطات المحلية، أوبو، يومي ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١١٠) مقابلة مع رئيس أركان القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بانغي، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١١١) مقابلات مع مشردين داخليا من مبوكي، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، واجتماع مع النقيب ياكورو المنتمي إلى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقائد الدرك غبوسو ميلشيسيديك، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١١٢) مصدر سري، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١١٣) مقابلات مع مشردين داخليا وافدين من زيمبو ومبوكي، والسلطات المحلية ومصادر سرية، ١١-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ومقابلات مع لاجئين من جنوب السودان وهاربين من جيش الرب للمقاومة، ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٢٢ - وبسبب قتل أسرة من قبيلة فولانية تسكن على بعد خمسة كيلومترات خارج أوبو في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، واعتقال مقاتلين اثنين من جماعات الدفاع عن النفس في أوبو في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، تأججت مخاوف السكان من التعرض لعمليات انتقامية في البلدة[١١٤].

لاجئو جمهورية أفريقيا الوسطى في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٢٣ - في الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، لجأ قرابة ١٠٠ ٠٠٠ شخص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبذلك بلغ مجموع عدد لاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى إلى هذا البلد أكثر من ١٦٧ ٠٠٠ شخص (المرفق ٤-٨). وقد كانت مقاطعتا أويلي السفلى وشمال أوبانغي في جمهورية الكونغو الديمقراطية هما الأكثر تأثرا بتدفق اللاجئين.

١٢٤ - وفي زيمبو وامبوكي، أسفرت الاشتباكات عن تشريد أعداد هائلة من الناس. وعبر قرابة ١٨ ٠٠٠ شخص نهر أوبانغي متجهين صوب جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال شهر تموز/يوليه ٢٠١٧ فقط. واستقر العديد من اللاجئين مؤقتا على ضفة جمهورية الكونغو الديمقراطية من النهر أو في الجزر الواقعة على طول نهري أوبانغي ومبومو، مما يجعل من الصعب تحديد عددهم الإجمالي بدقة.

استمرار تهديد جيش الرب للمقاومة

١٢٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفيد عن وقوع ٤٧ حادثا نسب إلى جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى قتل خلالها ٩ أشخاص واختطف ١٣٢ شخصا معظمهم من القُصّر والنساء[١١٥]. وأبلغ الفريقَ منشقون عن جيش الرب للمقاومة وفارون منه بأنه على الرغم من قدرات جيش الرب للمقاومة المحدودة من حيث عدد المقاتلين، فإنه لا يزال يمتلك القدرة على القيام بعمليات في الشرق[١١٦].

عام ٢٠١٧، أكثر الأعوام إراقة لدماء حفظة السلام

١٢٦ - على نحو ما أبلغ به الفريق (S/2017/639، الفقرات ١٠٦-١٠٩)، وقعت معظم الهجمات ضد حفظة السلام في مقاطعات كوتو السفلى وامبومو وامبومو العليا. وحتى الآن، قتل ١٢ فردا من حفظة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٧ (المرفق ٤-١١).

١٢٧ - ولا تزال الهجمات تشن بصورة شبه يومية على طول الطريق الرابطة بين كوانغو وموباي وبانغاسو ورافاي وزيمبو وأوبو. وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٧، قتل اثنان من حفظة السلام في بانغاسو[١١٧]، مما يجعل من مقاطعة امبومو الأشد فتكا لحفظة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث بلغ المجموع تسع وفيات.

---

(١١٤) مقابلات مع محتجزين، ومع النقيب ياكورو المنتمي إلى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقائد الدرك غبوسو ميلشيسيديك، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١١٥) استنادا إلى قاعدة بيانات فريق الخبراء والموقع التالي: https://www.lracrisistracker.com/. انظر المرفق ٤-١٠ بشأن هجمات جيش الرب للمقاومة.

(١١٦) مقابلات مع فارين من جيش الرب للمقاومة، أوبو، ٩ نيسان/أبريل و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١١٧) تقرير سري، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧.

١٢٨ - ويشـــير عدد من تقارير التحقيق إلى ”الجنرال أَرنو“ منســـق جماعات الدفاع عن النفس في يونغوفونغو، وجوزيف كوسا أو فريدي، وكريبان ويكانام المكنَّى بـ ”بينو بينو“ و ”نغاد“ بوصفهم مرتكبي الهجوم على حفظة السلام في يونغوفونغو وربما هجمات أخرى في منطقة بانغاسو. بيد أنه من الضروري أن تجري السلطات الوطنية أو الدولية المزيد من التحقيقات الجنائية بغية تحديد مدى مسؤوليتهم، فضلا عن مشاركة أفراد آخرين. فهذه الهجمات ضد حفظة السلام يمكن أن تشكل جرائم حرب.

أخطر مكان للجهات الفاعلة الإنسانية

١٢٩ - استمر عدد الهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني في الارتفاع، مما يجعل من جمهورية أفريقيا الوسطى أخطر مكان تؤدي فيه الجهات الفاعلة الإنسانية أعمالها، بما يؤكد الاتجاهات الوارد وصفها في تقرير منتصـــف المدة الذي قدمه الفريق (S/2017/639، الفقرات ١١٠ إلى ١١٢)[١١٨]. وحتى الآن في عام ٢٠١٧، قُتل ١٣ عاملا في المجال الإنساني، واختُطف ٣ عاملين (المرفق ٤-١٢)[١١٨].

١٣٠ - ويســـاور الفريق القلق بصـــفة خاصـــة إزاء الهجمات التي وقعت داخل المرافق الصـــحية وضـــد العاملين في مجال الصـــحة. ويمكن اعتبار مقتل تسـعة من متطوعي الصـليب الأحمر في غامبو في ٣ آب/أغســـطس ٢٠١٧، وإطلاق النار داخل مســـتشـــفى منظمة أطباء بلا حدود بزيمبو في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧ (انظر الفقرة ١١٨) جرائم حرب.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

١٣١ - حصـل الفريق على عدة شـهادات تؤكد أن العنف الجنسـي المتصـل بالنزاع لا يزال ظاهرة واسـعة الانتشار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن الجماعات المسلحة تستخدمه وسيلة للعقاب أو للانتقام.

١٣٢ - فعلى سـبيل المثال، أشـار الضـحايا الوافدون من أليندا وموباي للفريق أن جماعات الدفاع عن النفس ومقاتلي الاتحاد من أجل السـلام قاموا بأعمال عنف جنسـي، وبخاصـة الاغتصـاب ضـد الإناث والذكور[١١٩]، كوســـيلة للتعذيب. واســـتهدفوا أفرادا منتمين إلى جماعات دينية أو إثنية معينة مرتبطة بجماعات مسلحة يقاتلونها[١١٩]. ويتضمن المرفق ٤-١٣ شهادات الضحايا الذين ذكروا أن أفرادا ينتمون إلى جماعات الدفاع عن النفس هم أنجيمبا مارتن، وبوننغا برنار، وزاك أغات وكذلك عناصـــر تنتمي إلى الاتحاد من أجل السلام بقيادة أتاي مامات، هم من ارتكب هذه الأفعال.

(١١٨) استنادا إلى بيانات جمعتها المنظمة الدولية المعنية بسلامة المنظمات غير الحكومية، وقاعدة بيانات جمهورية أفريقيا الوسطى المتعلقة بالوقائع والإحصـــاءات، المتاحة في الموقع التالي: http://www.ngosafety.org/keydata-dashboard/، الذي تم الاطلاع عليه في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١١٩) أبلغت عن نتائج مماثلة مثلا منظمة هيومن رايتس ووتش، في المنشـــور *“They Said We Are Their Slaves”: Sexual Violence by Armed Groups in the Central African Republic* (٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧).

١٣٣ - ولمعالجة هذه المسألة، أنشأت الحكومة وحدة مشتركة للتدخل السريع ومكافحة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال مكلفة بالكشف عن الجرائم، ومساعدة الضحايا وملاحقة مرتكبي العنف الجنسي قضائيا[١٢٠].

خامسا - الديناميات المتصلة بفصائل ائتلاف سيليكا السابق: التنافس الاقتصادي ومصالح الاتجار وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

ألف - التنازع على النفوذ بين فصائل ائتلاف سيليكا السابق

١٣٤ - في تقريره لمنتصف المدة (S/2017/639، الفقرات ٥٢-٦٣)، وصف فريق الخبراء مواجهةً مفتوحة بين الاتحاد من أجل السلام والائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧. ومنذ ذلك الحين، لم يحدث أي قتال جدير بالذكر بين الجماعتين. وبدلا من ذلك، ظهر التنازع على النفوذ بين فصائل ائتلاف سيليكا السابق، وكانت بريا هي المركز والمكان الوحيد الذي وقعت فيه اشتباكات متفرقة في الآونة الأخيرة بين هذه الفصائل.

١٣٥ - وبدءا من حزيران/يونيه ٢٠١٧، انخرط ممثلو الاتحاد من أجل السلام والجبهة الشعبية في مفاوضات للتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار[١٢١] من أجل وضع حد للقتال الجاري. وتمخضت هذه الجهود عن إبرام اتفاق إيبي في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (المرفق ٥-١) وهو اتفاق يهدف إلى التوفيق بين ما تتنافس عليه هاتان الجماعتان من مصالح، ولا سيما الاقتصادية منها. ولكنه لم ينجح في تحقيق إعادة التوحيد العسكري والسياسي وفقا لما ينادي به عبد الله حسين ونور الدين آدم، المدرج اسماهما في قائمة الجزاءات.

اتفاق إيبي: محاولة أخرى لإعادة التوحيد؟

١٣٦ - كان علي داراسا، زعيم الاتحاد من أجل السلام، وعبد الله حسين، المدرج اسمه في قائمة الجزاءات، هما المبادرَيْن بالدعوة إلى الاجتماع المعقود في إيبي (مقاطعة أواكا) في الفترة من ٢ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وكان هدفهما الرئيسي هو ضمان حرية الحركة على الطريق الرابط بين بريا وبامباري وإعادة فتح ممرات الانتجاع، المغلقة فعليا منذ سنة تقريبا بسبب انعدام الأمن، تحسباً لموسم الجاف المقبل.

١٣٧ - ووقّع الاتفاق المذكور أيضا ممثل غايتان بُواديه، زعيم تجمع الجمهوريين، وهي حركة من جماعات أنتي بالاكا أنشئت في بامباري في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٧. وكان بُوادي، وهو عضو سابق في تنسيقية جماعات أنتي بالاكا في نغايسونا، قد حارب الاتحاد من أجل السلام الذي يقوده علي دراسا منذ ٢٠١٤ ثم انضم إلى الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية في آذار/مارس ٢٠١٦ (S/2017/639 الفقرة ٦٠)،

(١٢٠) مقابلة مع النقيب بول أميدي موينزو، مدير الوحدة المشتركة للتدخل السريع ومكافحة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، ٩ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(١٢١) مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

قبل أن ينفصل عنه وينشئ تجمع الجمهوريين. ويتحكم تجمع الجمهوريين في منجم الذهب في نداسيما، ويسيطر أيضا على المحاور المحيطة بإيبي، بالتعاون مع عناصر الجبهة الشعبية، وهي محاور أساسية للتبادل التجاري والانتجاع (انظر الخريطة في المرفق ٥-٢).

الانتجاع، جانب رئيسي للاقتصاد في مقاطعتي أواكا وكوتو العليا

١٣٨ - غيرت الأزمة الحالية، التي بدأت في عام ٢٠١٣، ديناميات الانتجاع في البلد وجعلت مقاطعة أواكا المركز الرئيسي لاقتصاد الماشية في جمهورية أفريقيا الوسطى[١٢٢]. وتمثل بايدو ومالوم وبوكولوبو بلدات الرعي الريفية الرئيسية الثلاث (''commune d'élevage'') في مقاطعة أواكا[١٢٣]. (المرفق ٥-٢). وتهدف إعادة فتح ممرات الانتجاع تجاه هذه البلدات، على النحو المتوخى في اتفاق إيبي، إلى توليد إيرادات هامة للجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق، وذلك عن طريق فرض ضرائب غير قانونية على حواجز الطرق، ودفع رعاة الماشية لمقابل على الخدمات الأمنية، وفرض ضرائب على تجارة الماشية.

اتفاق مصيري لبقاء الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى

١٣٩ - في تقريره لمنتصف المدة، قدم فريق الخبراء معلومات عن الصعوبات التي يواجهها الاتحاد من أجل السلام في مقاتلة الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية والحفاظ على عدة جبهات عسكرية (انظر S/2017/639، الفقرات ٧٣-٧٥). وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، خسر الاتحاد من أجل السلام عدة مواقع رئيسية أمام جماعات الدفاع عن النفس في مقاطعتي امبومو العليا وكوتو السفلى (انظر الفقرة ١٠٥)[١٢٤]. وأحدث تفاقم انعدام الأمن في محور بامباري - أليندا و - غامبو، وهو خط إمداد مهم ومصدر إيرادات رئيسي عبر نقاط التفتيش، ضغطاً إضافياً على الاتحاد من أجل السلام. وفي هذا السياق، وفرت إعادة فتح محور بامباري - بريا التي يتوخاها اتفاق إيبي، خط إمداد جديدا للاتحاد من أجل السلام.

عملية تعديلات غير واضحة داخل المجلس الوطني للدفاع والأمن (المجلس الوطني)[١٢٥]

١٤٠ - يحمل اتفاق إيبي بعداً سياسيا أيضاً. ففي أعقاب اجتماع إيبي، أصدر نور الدين آدم، الخاضع للجزاءات، بيانا أكد فيه تعيين عبد الله حسين رئيسا للمجلس الوطني للدفاع والأمن وعين فيه علي دراسا نائبا له (المرفق ٥-٣). ولكن في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أنكر زعيم الاتحاد من أجل السلام أي تورط مع التسلسل القيادي للمجلس الوطني للدفاع والأمن، مؤكدا التزامه باتفاق إيبي (المرفق ٥-٤).

---

(١٢٢) Food and Agriculture Organization of the United Nations, Danish Refugee Council and Catholic Relief Services, joint mission report, "Situation de la transhumance et étude socioanthropologique des populations pastorales après la crise de 2013-2014 en République centrafricaine" (March 2015).

(١٢٣) مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٢٤) تقارير سرية، ٦ و ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(١٢٥) المجلس الوطني للدفاع والأمن هو الفرع العسكري لائتلاف الجبهة الشعبية كما تم إنشاؤه أثناء المؤتمر العام المعقود في بريا في ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2017/639، الفقرة ٥٨).

١٤١ - وقبل توقيع اتفاق إيبي، أصدر الجنرال محمد الخاتم، زعيم الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، بياناً في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ أنكر فيه أي مشاركة أخرى في الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية، معلنا استقالته من منصب رئيس أركان المجلس الوطني للدفاع والأمن (المرفق ٥-٥)[١٢٦]. ومن خلال هذا البيان، كان على الأرجح يعرب عن استيائه من عدم إشراكه في محادثات اتفاق إيبي مع الاتحاد من أجل السلام. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أعرب الخاتم رغم ذلك عن استعداده للتوقيع على الاتفاق[١٢٧]. فالانضمام إلى الاتفاق سيخدم مصالحه الاقتصادية (أسواق الماشية والضرائب المفروضة عليها، والحواجز الطرقية) بفضل استئناف حرية التنقل بين مناطق نفوذ الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام.

١٤٢ - وتظهر هذه السلسلة من البيانات الالتباس المحيط بالتنظيم الفعلي للمجلس الوطني للدفاع والأمن، فضلا عن هيمنة الاعتبارات الاقتصادية في القرارات التي يتخذها زعماء ائتلاف سيليكا السابق والتحالفات التي يعقدونها.

رفض الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى المشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

١٤٣ - ما زال تشكيل ائتلاف جديد بين فصائل ائتلاف سيليكا السابق هدفاً رئيسياً لعبد الله حسين ونور الدين آدم، العازمين كلاهما على تعزيز تأثير الجماعة في العمليات السياسية الجارية وممارسة الضغط من أجل التوصل إلى اتفاق شامل جديد (انظر الفقرة ٦٠).

١٤٤ - ويمثل رفض الجبهة الشعبية المشاركة في المشروع التجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن موقفا سياسيا من جانب زعماء الجماعة، الذين يهدفون إلى إقناع فصائل ائتلاف سيليكا السابق الأخرى بإعادة النظر في مشاركتها في تلك العملية[١٢٨]. ووفقا لما ذكره ممثلو الجبهة الشعبية، فإن الجيش الوطني ليس مستعدا لإدماج مقاتلي ائتلاف سيليكا السابق وأولئك الذين ينضمون إلى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى سيعرّضون حياتهم للخطر. ويُنظر إلى عملية التجنيد والتدريب الجارية لقوات الأمن الداخلي (انظر الفقرة ١٤)، التي تمت دون إدماج أفراد الجماعات المسلحة، على أنها محاولة من الحكومة لتعزيز صفوف الجيش بهدف هزيمة ائتلاف سيليكا السابق عسكرياً.

بريا، مدينة الجماعات المسلحة

١٤٥ - تستضيف بريا (مقاطعة كوتو العليا) فصائل كل الجماعات المسلحة الرئيسية تقريبا في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتُظهر الحالة في هذه المدينة، التي تشهد حوادث عنف متكررة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، العلاقة المعقدة بين الجماعات المسلحة بصفة عامة، وبين فصائل ائتلاف سيليكا السابق بصفة خاصة.

(١٢٦) تقرير سري، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٢٧) تقرير سري، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٢٨) مقابلة مع ممثلين للجبهة الشعبية، بانغي، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٤٦ - ويجمع المجلس الوطني للدفاع والأمن، الذي يوجد مقره في بريا، أهم فصائل ائتلاف سيليكا السابق باستثناء الاتحاد من أجل السلام، رغم وجود هذه الجماعة في بريا أيضا (في حي غوبولو). بيد أن انهيار الجماعات المسلحة يصعّب قيام المجلس بممارسة سيطرة فعلية على فصائل الائتلاف. وينبع الانقسام الرئيسي داخل المجلس من التنافس بين الجماعة الإثنية رونغا، التي يقودها عبد الله حسين في بريا (الجبهة الشعبية/رونغا) والجماعة الإثنية غولا، بقيادة الجنرال دامان (الجبهة الشعبية/غولا). وقبل الانضمام إلى الجبهة الشعبية، كان أفراد جماعة غولا المنتمون للائتلاف منضوين تحت التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تجدد التنافس بين رونغا وغولا

١٤٧ - يجمع بين جماعتي رونغا وغولا تاريخ طويل من النزاع. فقد وقعت بصفة متكررة اشتباكات بين جماعات مسلحة تزعم أنها تمثل هاتين الجماعتين، بما في ذلك في بريا التي شهدت قتالا في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بين اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع (غولا) وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام (رونغا)، وهما جماعتان شاركتا لاحقاً في تأسيس ائتلاف سيليكا (S/2011/739، الفقرة ١٣). وما زال هذا التنافس وانعدام الثقة بين الجماعتين قائمين إلى اليوم، كما يتضح من الاشتباكات التي وقعت في الأشهر الأخيرة على أسس عرقية واضحة.

القتال بين الجماعات المسلحة نتيجة للتوترات بين الطوائف

١٤٨ - في تقريره لمنتصف المدة، أكد الفريق الشواغل التي كانت لدى قادة جماعات عرقية ومسلحة من طائفة العرب وطائفة سارا بشأن مشاركة أفراد من جماعات أنتي بالاكا وجماعات الدفاع عن النفس في الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية (S/2017/639، الفقرة ٦٢). وكان القلق يساورهم من أن استخدام هؤلاء الأفراد، ومعظمهم من طائفة باندا، للخطاب المعادي للمسلمين، من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع اعتداءات ضدهم. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٧، اشتبكت عناصر مسلحة من طائفة العرب وطائفة سارا مع جماعات دفاع عن النفس من طائفة باندا قادمة من باكوما.

١٤٩ - وإثر ذلك، رفضت الجبهة الشعبية/غولا دعم عناصر طائفتي العرب وسارا المتحالفين مع عبد الله حسين، وفضلت التعاون مع جماعات دفاع عن النفس من طائفة باندا[١٢٩]. وقررت الجبهة الشعبية/غولا اغتنام هذه الفرصة لإضعاف الجبهة الشعبية/رونغا التي يقودها عبد الله حسين، والذي يتهمونه بالتلاعب بالمجلس الوطني للدفاع والأمن من أجل تحقيق مصالحه الاقتصادية الخاصة[١٣٠]. واعتمد زعماء الجبهة الشعبية/غولا أيضا خطابا عدائيا تجاه طائفتي العرب وسارا، وهو يُذكِّر بالخطاب المناهض للفولانيين الذي استخدمه عدة زعماء منهم في الماضي (S/2017/639، الفقرة ٦٣)[١٣١].

(١٢٩) مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٣٠) مقابلة مع الجنرال أوبين عيسى باندا، بريا، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٣١) مقابلة مع الجنرال خالد أزور، بريا، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

١٥٠ - وتعمل جماعات الدفاع عن النفس في بريا تحت نفوذ الجبهة الشعبية/غولا. وقد انتخب قادة منطقة مقاطعة بريا الفرعية قائد هذه الجماعات، فرانسوا بلينغا، الملقب بالجنرال بوكاسا، في حزيران/يونيه ٢٠١٦[١٣٢]. ومع ذلك، ما زالت سلطته هشة لأن العديد من أعضاء طائفة باندا، الذين يسعون إلى الانتقام من فصائل ائتلاف سيليكا السابق في بريا[١٣٣]، يعتبرون بوكاسا معتدلا أكثر مما ينبغي[١٣٤].وتفيد التقارير بأن ماكسيم موكوم اتصل بزعماء جماعات الدفاع عن النفس وحاول استقطابها تحت قيادته، غير أنهم رفضوا وأصروا على أن يُعتبروا من جماعات الدفاع عن النفس لا عناصر من جماعات أنتي بالاكا[١٣٥].

عواقب اتفاق إيبي في بريا

١٥١ - نتيجة للقتال بين الجبهة الشعبية/غولا والجبهة الشعبية/رونغا، أقال نور الدين آدم أزور خالد، أحد قادة طائفة غولا، من منصبه كرئيس أركان المجلس الوطني للدفاع والأمن في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧، وعين علي أسطى بدلا منه. وعلى الرغم من انتماء علي أسطى إلى طائفة غولا، فهو لا يملك أي خلفية عسكرية ولديه شرعية محدودة داخل ائتلاف سيليكا السابق[١٣٦]. ولذلك، لن يسهم تعيينه في المصالحة بين طائفتي غولا ورونغا، ولكنه يُظهر بالأحرى التأثير الآخذ في الضعف للمنتمين إلى طائفة غولا داخل المجلس الوطني.

١٥٢ - ولم يشرك عبد الله حسين فصيل الجبهة الشعبية/غولا في المفاوضات بشأن اتفاق إيبي. وقد حاول عبد الله حسين، عبر التوصل إلى صفقة، ليس مع الاتحاد من أجل السلام فحسب وإنما أيضا مع تجمع الجمهوريين الذي يقوده غايتان بُوادي ويشمل عددا كبيرا من المنتمين إلى طائفة باندا، تهميش الجبهة الشعبية/غولا وتقويض تحالفها مع المنتمين إلى طائفة باندا.

باء - إنشاء الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى لهياكل إدارة موازية

١٥٣ - يمثل تحصيل الضرائب أحد الأهداف الرئيسية التي دفعت فصائل ائتلاف سيليكا السابق إلى إنشاء هياكل إدارية موازية، ولا سيما من جانب الجبهة الشعبية. وقد أكد كريستوف غازام بيتي، المدير العام لشركة FIT Protection، أن الجبهة الشعبية لا تزال تفرض ضرائب على جميع الأنشطة الاقتصادية المنجزة في مقاطعة بامنغي - بانغوران (S/2017/639، المرفق ٥-١٠). وأخبر فريقَ الخبراء بأنه في أوائل عام ٢٠١٧، طلب عبد الله حسين تعويضا ماليا للسماح لشركة FIT Protection بمتابعة توفير خدمات الأمن الخاص لأنشطة استكشاف النفط في غاسكاي (S/2016/1032، الفقرات ٢١٣-٢١٥). ولأن

(١٣٢) مقابلة مع الجنرال بوكاسا، بريا، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٣٣) تقرير سري، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(١٣٤) تقرير سري، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(١٣٥) مقابلة مع بوكاسا ومصادر سرية، بريا، ٦ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٣٦) مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

زعيم الجبهة الشعبية رأى أن العروض المالية التي قدمها غير مرضية، اضطرت شركة FIT Protection إلى وقف أنشطتها تحت ضغط مقاتلي الجماعة[١٣٧].

١٥٤ - وكشهادة على عزم الجبهة الشعبية الحفاظ على السيطرة على مناطق نفوذها، أعرب نور الدين آدم عن معارضة الجماعة القوية لنشر حكام ونواب حكام المقاطعات الذين عينهم الرئيس توادیرا في الآونة الأخيرة (المرفق ٥-٦).

١٥٥ - وبالمثل، وبمبادرة من نور الدين آدم، نظمت الجبهة الشعبية دورات تدريبية للشباب في سكيكديه (مقاطعة فاكاغا) لتنمية الموارد البشرية اللازمة للحفاظ على إدارة موازية. وبين ١ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، شارك ٥٠ فردا اختارتهم الجماعة في دورة تدريبية لبناء القدرات بشأن الإدارة العامة والتنظيم أجرتها شركة استشارية سودانية تسمى الثريا (المرفق ٥-٧).

جيم - تهريب الموارد الطبيعية في المناطق الواقعة تحت سيطرة فصائل ائتلاف سيليكا السابق

١٥٦ - ظلّ الاستغلال غير القانوني للموارد المعدنية من مصادر الدخل الرئيسية للجماعات المسلحة المنتشرة في شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، بما فيها فصائل ائتلاف سيليكا السابق وكذلك جماعات أنتي بالاكا وجماعات الدفاع عن النفس في بعض الحالات الآن. ولا تزال الجماعات المسلحة تحقق إيرادات أساسا من خلال فرضها غير المشروع للضرائب، وابتزازها المنقِّبين اليدويين وجامعي المعادن، وتقديمها خدمات أمنية (S/2017/639، المرفق ٥-١٠؛ و S/2015/936، الفقرات ١٢٦-١٢٩؛ و S/2014/762، الفقرة ١٢٤).

١٥٧ - ولا تزال المناطق الرئيسية لاستخراج الماس هي مقاطعة كوتو العليا (ولا سيما المناطق المحيطة ببريا وسام أواندجا ويالينغا)، وبدرجة أقل مقاطعتا أواكا وامبومو. وتُستغل أيضا مواقع لاستخراج الماس في مقاطعة بامينغي - بانغوران وإن كانت صغيرة الحجم. ويُستخرج الذهب أساسا في مقاطعة أواكا.

١٥٨ - وما زالت المعادن المستخرجة من تلك المناطق تُهرَّب عبر تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان (S/2015/936، الفقرتان ١٣٣ و ١٣٤). وإضافة إلى نقلها برّاً، يجري أيضا نقلها جوا، كما تبيّن من حالتَي ضبط تمّتا مؤخرا.

ضبط أحجار ماس في بانغي (٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

١٥٩ - في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، صادرت الوحدة الخاصة لمكافحة الاحتيال ٢٣٤,٤ قيراطا من أحجار الماس غير المفصح عنها من باتريك كوزونغو - ياكانغي في مطار امبوكو الدولي في بانغي عند وصوله على متن رحلة جوية من بريا على خطوط شركة الطيران Minair.

(١٣٧) مقابلة مع كريستوف غازام بيتي، بانغي، ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

١٦٠ - واعترف كوزونغو - ياكانغي، عندما استجوبته الوحدة، بأنه اشترى أحجار الماس في بريا عازماً جلبها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (المرفق ٥-٨).

١٦١ - وأُلقي القبض على كوزونغو - ياكانغي إثر اتهام اثنين من المنقِّبين اليدويين له لأنهما اعتبرا ذهابَه إلى بانغي دون تقاسم الإيرادات معهما غدراً بهما. وعندما علِم زعيم ائتلاف سيليكا السابق عبد الله حسين بالقبض على كوزونغو - ياكانغي، طلب تعويضا من المنقبين اليدويّن بحجة أن القيام بأي أنشطة لاستخراج الماس في بريا يتطلّب موافقة مسبقة[١٣٨].

١٦٢ - وقبع كوزونغو - ياكانغي في السجن في قسم البحث والتحقيق بضعة أيام فقط. والقسمُ والوحدةُ يُحمّل كلاهما الآخر المسؤولية عن الإفراج المبكر عن المتهم، مما حال دون فتح تحقيق في الحالة كما ينبغي[١٣٩].

ضبط أحجار ماس في دوالا بالكاميرون (٦ آب/أغسطس ٢٠١٧)

١٦٣ - في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٧، قُبض على عبادي شوقي في مطار دوالا الدولي وبحوزته ٢١ قيراطا من الماس الخام (المرفق ٥-٩). وفي ذلك اليوم، كان قد انتقل من بريا إلى بانغي على متن رحلة جوية على خطوط شركة الطيران ''لابارا''، ثم إلى دوالا بالكاميرون على متن رحلة جوية على الخطوط الجوية الكينية. وأخبرت سلطات الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى الفريقَ بأن شوقي كان يعتزم الذهاب على متن رحلة جوية على الخطوط الجوية التركية من دوالا إلى لبنان، ثم التوجه منه إلى الإمارات العربية المتحدة[١٤٠].

١٦٤ - وصدر أمر منذ ٨ أيار/مايو ٢٠١٧ بإلقاء القبض على شوقي من المدعي العام في المحكمة الإقليمية في بريا عقب دعوى رفعها المحلّ سحر ديام الذي يشترى الماس (المرفق ٥-١٠). ورفَع مديرو محلّ سحر ديام الدعوى على شوقي لنكثه عهدا بقيمة تفوق ١٠٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١٧٧ ٠٠٠ دولار) بحجة أن شوقي اقترض المال من المحلّ لشراء أحجار ماس في غرب البلد ولم يردّ ما اقترضه قط[١٤١].

١٦٥ - وعبادي شوقي جامع معادن مرخص له ومسجل في بريا حيث يمارس نشاطه منذ عدة سنوات. ولاحظ الفريق أنه كان موجودا في المدينة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وأيار/مايو ٢٠١٧. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، حاول ضباط الدرك تنفيذ أمر إلقاء القبض على شوقي في بريا ولكن تعذر عليهم ذلك لأنه كان في حماية مقاتلين منضوين تحت قيادة عبد الله حسين[١٤٢].

---

(١٣٨) مقابلة مع مصادر سرية ومنقِّب يدوي، بريا، ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٣٩) مقابلة مع رئيس قسم البحث والتحقيق، بانغي، ٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. ومقابلة مع قائد الوحدة الخاصة لمكافحة الاحتيال، بانغي، ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(١٤٠) مقابلة مع رئيس شؤون الجمارك بمطار دوالا، دوالا، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٤١) مقابلة مع مسؤولين من إدارة التعدين، بانغي، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٤٢) مقابلة مع مصادر سرية، بريا، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

١٦٦ - وقيمة أحجار الماس التي صودرت من عبادي شوقي في دوالا بالكاميرون ضئيلة نسبيا (٤,١ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية أو ٣٠٠ ٧ دولار)[١٤٣]، غير أن الدعم الذي لقيه خلال رحلته، سواء في بانغي أو دوالا، يدلّ على أنه ينتمي إلى شبكة أوسع للتهريب. وتذكرة رحلة طيرانه من بانغي إلى دوالا اشتُريت، حسب ما أُفيد، في صباح يوم الرحلة في مطار بانغي، ومن اشتراها هو محمد مصطفى[١٤٤]، وهو جامع ماس سابق أُلقي القبض عليه لحيازته أحجار ماس غير مفصح عنها في مطار بانغي في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٦ (S/2016/1032، الفقرة ١٧٢، الإطار ٢).

نقل المعادن بالطائرات التجارية

١٦٧ - الطائرات الصغيرة من الوسائل المفضلة لنقل الماس غير المفصح عنه إلى بانغي من مناطق استخراجه مثل بريا. وقد أخبر مديرو شركات طيران الفريقَ بأن سلطات المطار وحدها مسؤولة قانونا عن التحقق مما إذا كان الركاب ينقلون معهم معادن غير مفصح عنها[١٤٥].

١٦٨ - وفي مناطق مثل بريا حيث لا توجد حاليا سلطة مطار رسمية وحيث لا تباشر البعثة المتكاملة إلا سلطة محدودة على المطار، لا يُفتَّش الركاب التفتيشَ اللازم. ومن ثم يمكن استخدام أي طائرة متجهة إلى بانغي لنقل المعادن إلى العاصمة[١٤٦]. ويستطيع المنقِّبون اليدويون أو جامعو المعادن شراء تذاكر الطائرة في بريا[١٤٧]؛ وقد استفاد بعضهم أيضا أحيانا من تعاون عناصر الجماعات المسلحة معهم بتهديد أطقم الطائرات حتى يدعوهم يستقلون الطائرات[١٤٨].

١٦٩ - ويلاحظ الفريق بارتياح أن فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية أخذ على عاتقه وضع توصيات بشأن المبادئ التوجيهية لتبسيط وتعزيز عمليات مراقبة نقل الذهب غير المشغول في حقائب سفر الركاب المحمولة على متن الطائرات التجارية (S/2016/672.Rev.1، الفقرات ١١٠-١١٢). والفريق مستعد لدعم فريق الخبراء في هذا الصدد.

---

(١٤٣) أعلنت منابر إعلامية في الكاميرون في البداية أن قيمة الماس المضبوط تبلغ ٦٥٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١,١ مليون دولار). انظر: http://apanews.net/fr/news/saisie-de-diamants-bruts-a-laeroport-de-douala.

(١٤٤) مقابلة مع أفراد يعملون في مطار بانغي، بانغي، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٤٥) مقابلات مع مديري شركات الطيران Via Air و Lapara و Minair، بانغي، ٦ و ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٤٦) مقابلة مع منقب يدوي، بريا، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٤٧) نفَت شركة الطيران Minair، وهي شركة شقيقة للكيان باديكا/كارديام المدرج على قائمة الجزاءات، بيعَ تذاكر الطيران في بريا في رسالتين موجّهتين إلى الفريق مؤرختين ١٥ أيلول/سبتمبر و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. بينما أكّدت مصادر عديدة، بما فيها الشخص الذي يبيع التذاكر، عكس ذلك للفريق. زيارة الفريق لبريا، ٦-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٤٨) مقابلة مع مصادر سرية، في بانغي، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ وفي بريا، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

دال – أسلحةُ ائتلاف سيليكا السابق وتهريبُه الأسلحة

أسلحةُ الجبهةِ الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وفصيلٍ غولا من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والحركةِ الوطنية لأفريقيا الوسطى وتهريبُهم الأسلحة

١٧٠ - الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية/غولا والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى مجهّزون تجهيزا جيدا بالأسلحة التقليدية والزي العسكري والهواتف الساتلية والدراجات النارية والمركبات (S/2015/936، الفقرات ١٦٣ و ١٦٤ و ١٧٣ و ١٧٤؛ و S/2017/639، الفقرة ٦٤)[١٤٩]. ويحمل قادة الجماعات المسلحة مسدسات لم يشاهدها الفريق من قبل. ورغم أن طلب التتبع المقدم إلى الصين لم يسفر عن استنتاجات قاطعة، فإن مسدس الجنرال الخاتم الذي أُظهر للفريق في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ كان مماثلا في تصميمه وخصائصه والعلامات المنقوشة عليه لمسدس صيني الصنع من طراز (QSZ-92-2 عيار ٩ × ١٩ ملم) (الرقم التسلسلي S019461 03 236)[١٥٠] وشوهد عبد الله حسين وهو يحمل مسدسا تركي الصنع عيار ٩ × ١٩ ملم (المرفق ٥-١١)[١٥١].

١٧١ - وفي أونداغو (مقاطعة نانا - غريبيزي)، شاهد الفريق نحو ٦٥ مقاتلا من الجبهة الشعبية/الحركة الوطنية، يقودهم الجنرال الخاتم وعلي زبادي، وهم يحملون بنادق هجومية من طراز كلاشنيكوف ورشاشات ومسدسات رشاشة، وشاهد أيضا رشاشا عيار ١٢,٧ محمولا على مركبة (المرفق ٥-١٢)[١٥٢]. وشوهدت أسلحة مماثلة على طول المحور الرابط بين باتانغافو وكابو وسيدو الذي تسيطر عليه الجبهة الشعبية/الحركة الوطنية، وكذلك في بريا وندياليه[١٥٣].

١٧٢ - وأبرز الفريق، في تقاريره السابقة، أن موسى أسيميه، وهو أحد أهم جنرالات ائتلاف سيليكا في عام ٢٠١٣، كان يجند مقاتلين مسلحين سودانيين ويقتني أسلحة ويدخل هؤلاء المقاتلين وتلك الأسلحة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم التحالف الذي تقوده الجبهة الشعبية (S/2017/639، المرفق ٥-٩). وأكّد الجنرال زكريا دامان، زعيم الجبهة الشعبية/غولا، هذه المعلومات للفريق[١٥٤]. ويقوم موسى أسيميه بعملياته من نيالا بالسودان حيث يُحمّل شاحنات الجنرال محمد دجوما بالأسلحة. ثم ينقل المهربون الأسلحة عبر آم دافوك، وتولو (قرية حدودية سودانية تقع على بعد ١٢٠ كيلومترا جنوب آم دافوك)،

(١٤٩) قاعدة بيانات الأسلحة التابعة للفريق. محفوظة لدى الأمم المتحدة.

(١٥٠) مقابلة مع الخاتم، كاغا باندورو، ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(١٥١) مقابلة مع مصدر سري، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

(١٥٢) زيارة الفريق لأونداغو، ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(١٥٣) زيارات الفريق لكاغا باندورو وكابو وسيدو، ١١-١٦ آب/أغسطس. زيارة الفريق لنديليه وأكورسولباك، ١٧-١٩ تشرين الأول/أكتوبر. زيارة الفريق الميدانية إلى بريا، ٦-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٥٤) مقابلة مع الجنرال زكريا دامان، بيراو، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

وأواندا دجالي (مقاطعة فاكاغا)، وأوادّا، ثم بريا وهي الوجهة النهائية للشحنات[١٥٥]. ويأتي جزء من الأسلحة من ليبيا حسبما أُفيد[١٥٦].

١٧٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، عُقدت صفقة قيمتها ١٢ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٠٠٠ ٢١ دولار) بين الجنرال دامان وتاجر سوداني للإمداد بأسلحة وذخيرة[١٥٧]. وحسب ما رصده شاهد عيان، نُقلت الأسلحة في شاحنات تجارية عبر الطريق الرابط بين تولو وأوادّا (مقاطعة كوتو العليا) حيث تسلّمها الجنرال دامان الذي استطاع القيام بعملية الشراء نتيجة نظام الضرائب المربح الذي وضعَه (المرفق ٥-١٣). وتولّى الجنرال عيسى باندا والجنرال أزور كاليت، اللذان يتبعان الجنرال دامان، عملية شراء الأسلحة لفائدة الجبهة الشعبية/غولا[١٥٨].

جهودُ مكافحة الصيد غير المشروع وشراءُ الذخيرة من ائتلاف سيليكا السابق

١٧٤ - كما ذكر الفريق في تقاريره السابقة، كان الصيد غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية يدرّ في الماضي مداخيل لقوات ائتلاف سيليكا السابق المحلية، ولا سيما في شمال شرق وجنوب شرق البلد (S/2014/452، الفقرات ٧١-٧٥؛ و S/2015/936، الفقرات ١٠٩-١١٢؛ و S/2016/1032، الفقرات ١٨٥-١٨٨). ولا يزال ممارسو الصيد غير المشروع المدجّجون بالسلاح والقادمون من السودان ورعاة الماشية الرحل ينشطون في المنطقة، ولا سيما داخل منتزه شينكو الوطني الذي يُديره مشروع شينكو[١٥٩]، وكذلك في منتزهَي بامينغي - بانغوران ومانوفو - غوندا - سانت فلوريس الوطنيَّين الواقعَين في الشمال واللذين يديرهما مشروع إيكوفون[١٥٩]. ويتبيّن من عدة عمليات ضبط أسلحة وذخيرة في منتزه شينكو أن عصابات الصيد غير المشروع مجهزّة ببنادق هجومية مختلفة المصدر من طراز كلاشنيكوف ومسدسات رشاشة ورشاشات.

١٧٥ - وفي حين يُدرك الفريق أن مشاريع حفظ الأحياء البرية بحاجة إلى أصناف إضافية من المعدات الفتاكة وغير الفتاكة للقيام بأنشطة مكافحة الصيد غير المشروع (S/2016/1032، الفقرة ١٨٨)، من الضروري أن تُقتنى الأسلحة دون انتهاك نظام الجزاءات. وقد أخبر مشروعُ إيكوفون الفريقَ بأنه تمّ شراء ٥٧١ طلقة ذخيرة عسكرية من أفراد لهم صلة بالجبهة الشعبية، لأغراض تدريب ٢٦ مرشحا للعمل كحرس[١٦٠]. وأكّدت مصادر أخرى هذه المعلومات أيضا[١٦١].

---

(١٥٥) مقابلات مع مصدر سري، بانغي، ٢٤ أيلول/سبتمبر و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وثيقة سرية، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧.

(١٥٦) مقابلات مع مصدر سري، بانغي، ٢٤ أيلول/سبتمبر و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٥٧) مقابلات مع مصدر سري، بانغي، ٢٤ أيلول/سبتمبر و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٥٨) المرجع نفسه. وكذلك مقابلة مع عيسى باندا أوبين، بريا، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٥٩) زيارة الفريق لمنتزه شينكو، ١٤-١٦ أيار/مايو ٢٠١٧. وثيقة سرية حصل عليها الفريق، أيار/مايو ٢٠١٧. مقابلات مع مدير مشروع شينكو، ١٢ نيسان/أبريل و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٦٠) مقابلة مع مسؤولي مشروع إيكوفون، بانغي، ١٣ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٦١) مقابلة مع مصادر سرية، بانغي، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٧٦ - وأخيرا، يذكّر الفريق بأن تدريب الحرس يخضع لإجراءات الإخطار المسبق، ويشدد على أن يتم تعيين الحرس بعناية لأن مشاريع الحفظ تعمل في مناطق خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة. ولا بد من الإشارة إلى أن ثلاثة على الأقل من حرس منتزه شينكو انضموا إلى جماعات للدفاع عن النفس إثر شنّ الجبهة الشعبية هجومها على باكوما في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٧[١٦٢].

أسلحة الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى وتهريبه الأسلحة

١٧٧ - أبرز الفريق في تقاريره السابقة أن إيرادات الاتحاد من أجل السلام وإمداداته بالأسلحة تضاءلت تحت ضغوط التحالف الذي تقوده الجبهة الشعبية (S/2017/39، الفقرة ٧٣-٧٥). وتلقت قدرة الاتحاد من أجل السلام على اقتناء الأسلحة والذخيرة من جمهورية الكونغو الديمقراطية ضربة قوية بسبب استيلاء جماعات الدفاع عن النفس في آب/أغسطس ٢٠١٧ على بيما وساتيما (وهما مركزا التهريب الرئيسيان للاتحاد من أجل السلام)، وتوالي وقوع الاشتباكات على طرق الإمداد الرئيسية[١٦٣] (S/2016/1032، الفقرات ١٤٣-١٤٩).

١٧٨ - إلا أنه يتبيّن من عدة عمليات ضبط ومن معلومات حصل عليها الفريق بشأن مقاتلي الاتحاد من أجل السلام في ألِنداو أن هذه الجماعة لا تزال مجهزة تجهيزا جيدا بالأسلحة التقليدية، ومعظمها بنادق هجومية من طراز كلاشنيكوف وقنابل صاروخية ورشاشات عيار ١٢,٧ محمولة على مركبات[١٦٤]، وبالزي العسكري والهواتف الساتلية والمركبات[١٦٥].

١٧٩ - وقُبيل استيلاء جماعات الدفاع عن النفس على بيما، زاد الاتحاد حسبما أُفيد من وارداته من الذخيرة عيار ١٢,٧ ملم و ١٤ ملم[١٦٦]. وأخبر أحد زعماء الاتحاد من أجل السلام الفريقَ بأن الجماعة واصلت تفعيل علاقاتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان، وبأن الأسلحة تُنقل عبر المحور الرابط بين دجيما وأوبو وزيميو وامبوكي بسلكِ مسالك رعاة الماشية[١٦٧]. وقال أيضا إنهم التقطوا بنادق هجومية من طراز كلاشنيكوف وطلقات ذخيرة لهذه البنادق من على جثث مقاتلي جماعات الدفاع عن النفس على المحور الرابط بين ألِنداو وغامبو[١٦٧].

١٨٠ - وتشكّل كوانغو وموباي وزيميو وأوبو ودجيما، التي تقع جميعها بمحاذاة نهر أوبانغي، المداخل الرئيسية الجديدة التي تتيح إعادة تسليح كل من الاتحاد من أجل السلام والمسلحين من الطائفة الفولانية

(١٦٢) رسالة من مشروع شينكو، ٩ تموز/يوليه ٢٠١٧. مقابلة مع مسؤولي مشروع شينكو، بانغي، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٦٣) وثائق سرية، ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٦٤) قاعدة بيانات الأسلحة التابعة للفريق. انظر أيضا S/2015/936، الفقرة ٦٩؛ و S/2017/639، المرفق ٥-١٥.

(١٦٥) صور حصل عليها الفريق من مصدر سري في ١٨ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وهي محفوظة لدى الأمم المتحدة. وثيقة سرية، ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧.

(١٦٦) مقابلة مع مصادر سرية وشهود عيان، بانغي، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٦٧) مقابلة مع أحد زعماء الاتحاد من أجل السلام، بامباري، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

العرقية التي يزعم الاتحاد أنه يحميها[١٦٨]. وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، ألقت قوات الدفاع والأمن في مقاطعة أويلي السفلى في جمهورية الكونغو الديمقراطية القبضَ على شخص وهو ينقل ست حاويات سعة كل واحدة منها ٢٠ لترا مملوءةً بذخيرة عسكرية[١٦٩]. وكان المهرب يعتزم عبورَ الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية متوجّها نحو زيميو، ونقلَ الذخيرة إلى مسلحين فولانيين على اتصال بالاتحاد من أجل السلام في أِلِنداو. وطلب الفريق إلى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية تزويده بمزيد من التفاصيل بشأن عملية الضبط هذه، ولكن لم يرد أي ردّ حتى وقت كتابة هذا التقرير.

هاء – انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكَبة من قِبل فصائل ائتلاف سيليكا السابق

هجمات ضد المدنيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني في مقاطعة أوهام

١٨١ – خلال الفترة قيد الاستعراض، كان محور باتانغافو – كابو – مويان سيدو (مقاطعة أوهام) منطقةً ساخنة تعرّض فيها كلّ من المدنيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني للهجمات[١٧٠].

١٨٢ – وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٧، وأثناء القتال بين مقاتلي ائتلاف سيليكا السابق تحت قيادة الجنرال الخاتم وجماعات أنتي – بالاكا في باتانغافو، جرى نهب وتدمير عدة منازل، بما في ذلك مساكن ومكاتب تابعة لمنظمات غير حكومية (المرفق ٥–١٤). وأفيد بأن ما لا يقل عن ١٠ ٠٠٠ شخص لجأوا إلى مستشفى منظمة أطباء بلا حدود، وبأن ٥ ٠٠٠ شخص لاذوا بالكنيسة، بينما احتمى ٦ ٠٠٠ شخص بمحيط موقع البعثة المتكاملة وانتشر ٣ ٠٠٠ آخرون في أماكن مختلفة في أنحاء المدينة. وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، أُوقفت قافلة إنسانية وتعرّضت للنهب من قبل العقيد رينيه لينغا وعناصر من جماعة أنتي – بالاكا التابعة له[١٧١].

١٨٣ – وفي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ في باتانغافو، أسفرت الاشتباكات بين جماعة أنتي – بالاكا، تحت قيادة العقيد رينيه لينغا، واثنَين من قادة المنطقة يُدعيان ''غابا'' و ''زومبورو''، من جهة، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، تحت قيادة الجنرال الخاتم، من جهة أخرى، عن موجة جديدة من نزوح السكان وتعليق تقديم المساعدة الإنسانية[١٧٢].

١٨٤ – وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اختطف عناصر من الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية في باتانغافو، بقيادة ''قادر''، ثلاثة من العاملين في المجال الإنساني (عاملان في منظمة غير حكومية دولية، وعامل واحد في منظمة غير حكومية وطنية) متهمينهم بالتواطؤ مع جماعات أنتي – بالاكا. ثم أطلقوا

(١٦٨) وثيقة سرية، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. مكالمة هاتفية مع حسن بوبا، المستشار السياسي في الاتحاد من أجل السلام، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

(١٦٩) مقابلة مع مصادر سرية، بانغاسو، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٧٠) زيارة الفريق إلى باتانغافو وكابو ومويان سيدو، ١١–١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧. تقرير سري، ٩ حزيران/يونيو ٢٠١٧. قاعدة بيانات فريق الخبراء، كانون الثاني/يناير – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٧١) تقارير سرية، ٦ و ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(١٧٢) اتصالات بين فريق الخبراء ومصادر سرية، ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

سراح الشخصَين التابعَين للمنظمة غير الحكومية الدولية، ولكنهم قتلوا العضو في المنظمة غير الحكومية المحلية[١٧٣].

١٨٥ - وفي اليوم نفسه، أسفرت اشتباكات جديدة بين عناصر تابعين لرينيه لينغا والجنرال الخاتم عن مقتل خمسة مدنيين. وكان بعض الضحايا من المشرّدين داخلياً الموجودين داخل مستشفى منظمة أطباء بلا حدود. ونتيجة لذلك، قررت المنظمات الإنسانية تعليق أنشطتها في هذه المنطقة، باستثناء المستشفى. كذلك، قام عناصر تابعون لجماعة رينيه لينغاو بشنّ هجوم على مجمع المجلس الدانمركي للاجئين ونهبه[١٧٤].

١٨٦ - وفي كابو (مقاطعة أوهام)، لاحظ الفريق أن السكان المحليين معرّضون باستمرار للخطر الذي يشكّله عناصر الحركة الوطنية والجبهة الشعبية، التابعون لمحمت هالو، والذين يتصرفون بوصفهم سلطات الأمر الواقع في المدينة[١٧٥]. وقد ترك انسحاب البعثة المتكاملة من كابو في نيسان/أبريل ٢٠١٧، والتي استعيض عن وجودها بإجراء دوريات من قِبل البعثة مرة كل أسبوعين، فراغاً أمنياً ملأته الجماعات المسلحة، الأمر الذي أثّر بدوره تأثيراً سلبياً على قدرة العاملين في المجال الإنساني على تقديم الدعم للمدنيين[١٧٦].

١٨٧ - وأخبر مواطنو أفريقيا الوسطى العائدون من تشاد الفريق بأنهم، كي يتمكنوا من العودة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، يُضطرّون إلى تقديم الرشاوى لموظفي الحدود التشاديين. ومن جرّاء تعليق أنشطة العديد من المنظمات غير الحكومية في مويان - سيدو وكابو[١٧٧]، شهدت الظروف المعيشية للعائدين والمشردين داخلياً تدهوراً كبيراً (انظر المرفق ٥-١٥).

الأطفال المرتبطون بالجماعات المسلحة واحتلال المدارس

١٨٨ - لا تزال حقوق الطفل في التعليم تُنتَهك من قِبل مختلف الجماعات المسلحة التابعة لائتلاف سيليكا السابق. فعلى سبيل المثال، يحتل عناصر من الجبهة الشعبية مدرسة قرية جيبوسي (مقاطعة أواكا) منذ منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١٧[١٧٨]. وقام عناصر من الجبهة الشعبية والحركة الوطنية، تحت قيادة ''جيبرين''، الزعيم المحلي للحركة، باحتلال مدرسة ساراغبا الابتدائية الواقعة على محور كامبا - كوتا (مقاطعة أوهام) خلال الفترة من منتصف أيلول/سبتمبر إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧[١٧٩].

---

(١٧٣) اتصالات بين فريق الخبراء ومصادر سرية، ٨-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٧٤) تقارير سرية، ٨-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. اتصالات بين فريق الخبراء ومصادر سرية، ٨-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٧٥) زيارة فريق الخبراء إلى باتانغافو وكابو وموبان سيدو، ١١-١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧. مقابلات مع مصادر سرية، ١٢ و ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٧. أشار السكان المحليون كذلك إلى أنور موسى، نائب قائد المنطقة، باعتباره أحد أكثر المسبّبين للخراب في المدينة.

(١٧٦) زيارة الفريق إلى باتانغافو وكابو وموبان سيدو، ١١-١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧. تقرير سري، ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧. قاعدة بيانات فريق الخبراء، كانون الثاني/يناير - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٧٧) تقارير سرية، ٦-٩ أيار/مايو ٢٠١٧. اجتماع مع جهات فاعلة إنسانية وسكان محليين، كابو، ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(١٧٨) تقارير سرية، ٥ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٧٩) تقارير سرية، ١٣ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

وبعد أن غادر عناصر الحركة الوطنية المدرسة، قام عناصر تابعون لجماعات أنتي – مالاكا باحتلالها في وقت لاحق[١٨٠].

١٨٩ – وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أطلق الاتحاد من أجل السلام سراح ٦٠ من الجنود الأطفال في بامباري. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أفرجت الجبهة الشعبية والحركة الوطنية عن ٧٤ طفلاً، من بينهم ٤٨ فتاة في كاغا باندورو[١٨١]. بيد أنّ هاتين الجماعتين المسلحتين وكذلك جهات أخرى لا تزال تستخدم الجنود الأطفال في مناطق متعددة في البلد (S/2017/639، المرفق ٨–٦) (المرفق ٥–١٦).

سادساً – العنف في الشمال الغربي: القتال في سبيل السيطرة على محاور الطرق والحصول على الإيرادات المرتبطة بالماشية

ألف – الانتجاع: تجارة مربحة للجماعات المسلحة

١٩٠ – تعتمد مقاطعتا أوهام – بينديه ونانا – مامبيريه في شمال غرب جمهورية أفريقيا الوسطى إلى حد بعيد على التبادلات الاقتصادية مع تشاد والكاميرون. فكمية كبيرة من السلع، بما في ذلك الماشية، تعبر بين هذه البلدان الثلاثة. وتاريخياً، لطالما كان الانتجاع مصدراً هاماً للدخل والصراع في هذه المنطقة من البلد[١٨٢].

١٩١ – ومنذ بداية الأزمة الحالية والاشتباكات بين المزارعين ورعاة الماشية تزداد عنفاً، السنة تلو الأخرى[١٨٣]. وقد أسفرت المشاركة في أنشطة الانتجاع والأنشطة المتعلقة بالماشية من قِبل الجماعات المسلحة، التي أخذت تعزز صفوفها من حيث عدد المقاتلين والأسلحة تدريجياً، عن خلق حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد. فالجماعات المسلحة الموجودة في هذه المنطقة تتعاون أو تتنافس من أجل السيطرة على محاور الطرق، وبالتالي، للحصول على حصة من جميع الأنشطة الاقتصادية في المنطقة، بما في ذلك أسواق الماشية (S/2014/762، الفقرة ١٤٤). وتجني هذه الجماعات أيضاً إيرادات مقابل توفير الأمن للرعاة في مناطق سيطرتها.

١٩٢ – وفي الوقت الراهن، توجد في المنطقة الشمالية الغربية أربع جماعات مسلّحة: أحد فصائل الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، تحت قيادة الجنرال بهار، المتحالف مع جماعة أخرى هي جماعة الثورة والعدالة؛

(١٨٠) تقرير سري، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٨١) تقارير سرية، ١٥ و ٢٠ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٨٢) International Crisis Group, “The security challenges of pastoralism in Central Africa”, report No. 215/Africa (1 April 2014). متوفر على الرابط الإلكتروني: https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/security-challenges-pastoralism-central-africa.

(١٨٣) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Executive summary of the humanitarian response plan” (2017). متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/central-african-republic/document/rca-ocha-executive-summary-hrp-2017.

وجماعة العودة واسترداد الحقوق ورد الاعتبار، تحت قيادة الجنرال صديقي؛ وجماعات أنتي - بالاكا الخاضعة لسيطرة الأخوة انداليه المتمركزين في بوار[١٨٤].

١٩٣ - وبالنسبة إلى هذه الجماعات، تشكل نقاط التفتيش مصدراً هاماً للإيرادات[١٨٥]. فعلى سبيل المثال، سيُضطرّ مالك ٥٠ رأساً من الماشية تم شراؤها في امبابيوم (في منطقة شمال الكاميرون) إلى عبور نقاط تفتيش تسيطر عليها الجماعات المسلحة، ودفع ما يتراوح بين ٠٠٠ ٨٠٠ ومليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٨٠٠ ١ إلى ٠٠٠ ٢ دولار) من أجل الوصول إلى سوق بوار وبيع هذه الماشية فيها (انظر الخريطة في المرفق ٦-١)[١٨٦].

باء - فرع الجنرال بهار للحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى

الجنرال بهار: طرف فاعل مستقل داخل الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى

١٩٤ - يبدو أن الجماعة المسلحة للحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى في مقاطعة أوهام - بينديه تعمل بصورة مستقلة ومن دون أي ارتباط بالتسلسل القيادي للحركة. ويزعم الجنرال بهار أنه لا يخضع لقيادة الجنرال الخاتم[١٨٧]. ويشير ذلك إلى أنّ الحركة الوطنية باتت تشبه، على نحو متزايد، شبكة من القادة المستقلين الذين يقودون العناصر في مناطق منفصلة، ولا يوجد بينهم وبين المكتب السياسي للحركة، ومقره في بانغي، إلا اتصال محدود. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، انفصل الفرعان السياسي والعسكري للجماعة عن بعضهما البعض رسمياً (S/2017/639، الفقرة ٥٩). واتّحدا مجدداً في نهاية الأمر دون تعميم بيان رسمي في هذا الشأن، مع أنّ التواصل بينهما لا يزال محدوداً في الوقت الراهن، ولا تزال الخلافات بينهما بشأن أهدافهما السياسية والمتعلّقة بالعمليات قائمة[١٨٨].

سيطرة الجنرال بهار على المناطق والمحاور الاستراتيجية

١٩٥ - عن طريق التعاون مع فصيل الثورة والعدالة (S/2016/1032، الفقرات ٢٠٢-٢٠٤)، اتخذ الجنرال بهار التابع للحركة الوطنية محيط باوا معقلاً له منذ أيار/مايو ٢٠١٦. وأنشأ سوقاً للماشية بالقرب من المدينة، وتمكن من السيطرة على المحور الطرقي الرابط بين باوا والحدود التشادية، وبالتالي أوجد ممراً آمناً للماشية القادمة من تشاد. وأخبر الجنرال بهار الفريق بأنه ينوي الآن تكرار هذا النمط في مقاطعة انغاونداي الفرعية (مقاطعة أوهام - بنديه).

---

(١٨٤) زيارة الفريق إلى مقاطعة أوهام - بنديه، ١١- ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(١٨٥) مقابلة مع مصدر سري، بوكارانغا، ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٧. للاطلاع على تقديرات للإيرادات المتولدة من ضرائب الماشية، انظر أيضاً S/2015/936، الفقرات ١٧٠-١٧٢.

(١٨٦) مقابلة مع مصدر سري، بوكارانغا، ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٧. للاطلاع على تحليل أوسع لنقاط التفتيش، انظر Peer Schouten and Soleil-Parfait Kalessopo, “The politics of pillage: the political economy of roadblocks in the Central African Republic” (الدائرة الدولية لمعلومات السلام، والمعهد الدانمركي للدراسات الدولية، ستصدر قريبا).

(١٨٧) مقابلة من الجنرال بهار، بانغ، ١١ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(١٨٨) مقابلة مع أبيل بالنغيلي (الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى)، بانغي، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

١٩٦ - وعلى الرغم من أن الجنرال بهار يزعم أنّ مقصده هو خلق منطقة آمنة للسماح بعودة اللاجئين، فإن هدفه النهائي هو في الواقع السيطرة على المحور الطرقي الكاميرون - بانغ - انديم - باوا. وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، استولت عناصر مسلحة بقيادة بهار على بانغ، وهي موقع بالغ الأهمية على الطريق الذي تعبره الماشية في ترحالها. ونتيجة لذلك، أغلقت السلطات الكاميرونية الحدود، قاطعةً الطريق المؤدي إلى سوق امبابيوم، ولم تعاود فتحه إلا في أواخر أيلول/سبتمبر. وفي النهاية، فرضت البعثة المتكاملة سيطرتها على بانغ منتزعةً إياها من تحالف الحركة الوطنية/جماعة الثورة والعدالة، وذلك في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفقرة ٢١٣).

١٩٧ - ولا يستطيع إلا مالكو الماشية التشاديون الأكثر نفوذاً (الذين يطلق عليهم اسم ''الكبار'') إرسال ماشيتهم عبر الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، التي لا تزال مغلقة رسمياً[١٨٩]. وإيواء الجنرال بهار للماشية القادمة من تشاد [١٨٧] وتوفير الأمن لها يُثبت على الأرجح وجود علاقات بينه وبين مالكيها.

جيم - جماعة العودة واسترداد الحقوق ورد الاعتبار: نتاج الطابع العنيف للانتجاع

١٩٨ - جماعة العودة واسترداد الحقوق ورد الاعتبار هي جماعة مسلحة أهلية تتألف حصراً من أعضاء من طائفة الفولانيين العرقية مسلّحين جيداً ببنادق هجومية من طراز كلاشنيكوف ويرتدون زيا عسكريا (المرفق ٦-٢). ويزعم قائد هذه الجماعة، الجنرال صديقي، أن له ثلاث أولويات: (أ) حماية الفولانيين وإنهاء التمييز ضد طائفتهم؛ (ب) عودة النازحين؛ (ج) وضع إطار وطني للانتجاع[١٩٠].

١٩٩ - وهذه الجماعة، شأنها شأن الجماعات الأخرى، يحركها دافع السيطرة على محاور الطرق وتحصيل ما يدره ذلك من إيرادات. وتسيطر الجماعة على محورَي الطرق يلوا - سانغيريه ٣ ونييم - بيسون، وقد أقامت عدة نقاط تفتيش بهدف تحصيل ضرائب بين الكاميرون والبلدات الريفية التي تجري فيها تربية المواشي في نييم - يلوا[١٩١].

٢٠٠ - وأبلغت عدة مصادر الفريق باحتمال وجود صلات بين هذه الجماعة والاتحاد من أجل السلام ووجود تعاون وثيق بينهما، وكذلك باحتمال قيامها بتجنيد مقاتلين من الاتحاد[١٩٢].

٢٠١ - وتشارك جماعة العودة واسترداد الحقوق ورد الاعتبار في عمليات سياسية مختلفة في بانغي، إلا أنها تواجه تحديات تحول دون حضورها الاجتماعات في العاصمة مردّها وجود قيود لوجستية وعدم توفّر ممثلين عنها. وفي ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧، أفادت تقارير بأن مقاتلي أنتي - بالاكا قتلوا باتريس

(١٨٩) اجتماع مع مصادر سرية تعمل في منطقة غوريه، نجامينا، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٩٠) مقابلة مع الجنرال صديقي، يلوا، مقاطعة نانا - مامبيريه، ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(١٩١) تقرير سري، ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(١٩٢) زيارة الفريق إلى مقاطعتَي نانا - مامبيريه وأوهام - بينديه، ٩ - ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧.

أداما، الذي كان ممثل تلك الجماعة لدى لجنة المشورة والرصد المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني والإعادة إلى الوطن في بانغي[١٩٣].

دال – جماعات أنتي – بالاكا وتشكيل شبكة إجرامية

٢٠٢ – تخضع جماعات أنتي – بالاكا التي تنفذ عملياتها بالقرب من الحدود الكاميرونية في مقاطعتَي أوهام – بينديه ونانا – مامبيريه لسلطة الأخوة اندالیه (مارسيل وأدوما وإبراهيم). ويدير هؤلاء الإخوة مباشرةً عمليات جماعات أنتي – بالاكا في مقاطعة نانا مامبيريه، ويمارسون نفوذاً قوياً على جماعات أنتي – بالاكا التي تتخذ من بوكارانغا مقراً لها (مقاطعة أوهام – بينديه).

جماعات أنتي – بالاكا في بوار: الأخوة اندالیه على رأس منظمة إجرامية

٢٠٣ – جماعة اندالیه هي، رسمياً، جزء من تنسيقية نغايسونا. إلاّ أنه يبدو أنها تعمل بصورة مستقلة. والمصدر الرئيسي لدخلها هو سوق الماشية في بوار، والضرائب التي تحصّلها عند نقاط التفتيش، وسرقة الماشية من الرعاة الفولانيين (المرفق ٦–١).

٢٠٤ – ويتمثل الهدف الرئيسي للأخوة اندالیه في مداومة السيطرة على محور بوكارانغا – بوار حيث أقيمت نقاط تفتيش لتحصيل الضرائب وتقييد وصول الفولانيين إلى بوار. وأفادت تقارير بأنه، في الفترة بين العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٧، سرق الأخوة اندالیه ما يقدّر بأربعة آلاف من رؤوس الماشية في المنطقة، مما أدى إلى سلسلة من الأعمال الانتقامية نفّذتها جماعة العودة واسترداد الحقوق ورد الاعتبار واستهدفت المدنيين[١٩٤].

٢٠٥ – ويستفيد الإخوة اندالیه من تواطؤ السلطات المحلية التي ضمنت حتى الآن إفلاتهم من العقاب – ومن دعمها في بعض الأحيان. فقد هرب مارسيل اندالیه من سجن انغاراغبا في عام ٢٠١٥، ولم يُلق القبض عليه مجدداً بعد ذلك قط. كما تقلل السلطات الوطنية في بانغي عادةً من جسامة التهديد الذي تشكله هذه الجماعة، زاعمةً أن جماعة العودة واسترداد الحقوق ورد الاعتبار هي المصدر الرئيسي للتهديدات التي يتعرض لها المدنيون في المنطقة[١٩٥].

٢٠٦ – وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نُشرت فصيلة تابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بوار من أجل التصدي لأنشطة الجماعات المسلحة. ويدلّ اشتباك نشب في ١٩ أيلول/سبتمبر بين القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والأخوة اندالیه على عدم رغبتهم في السماح بإعادة بسط سلطة الدولة، إذ أن ذلك من شأنه أن يعرّض مصالحهم الاقتصادية للخطر[١٩٦].

---

(١٩٣) تقرير سري، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(١٩٤) مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٩٥) مقابلة مع عضو في الحكومة، بانغي، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. اجتماع مع أعضاء في البرلمان، بانغي، ٣ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(١٩٦) تقرير سري، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

جماعات أنتي – بالاكا في مقاطعة أوهام – بنديه: ولاء للأخوة انداليه

٢٠٧ – جماعات أنتي – بالاكا في مقاطعة أوهام – بنديه سيئة التنظيم ومجهزة بشكل رئيسي ببنادق يدوية الصنع، بيد أنّ لديها قدرة كبيرة على تعبئة الشباب المحليين المحَبَطين من جراء صعوبة الوصول إلى الحدود الكاميرونية التي تسيطر عليها الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى/جماعة الثورة والعدالة وجماعة العودة واسترداد الحقوق ورد الاعتبار.

٢٠٨ – وتزعم جماعات أنتي – بالاكا التي منشؤها مقاطعة أوهام – بيندي أنها تقاتل من أجل استعادة حرية الوصول إلى الحدود الكاميرونية؛ إلا أن جلّ ما قامت به هو المشاركة في أعمال تستهدف مواقع جماعة العودة واسترداد الحقوق ورد الاعتبار. ويدل ذلك على أنّ الأخوة انداليه يستغلون هذه الجماعات كأداة لقتال جماعة صديقي. ومن بين الإخوة انداليه الثلاثة، يؤدي إبراهيم انداليه الدور الأهم من حيث تنظيم العمليات وتنسيقها. ويقال إنه كان موجودا في بوكارانغا في أوائل آب/أغسطس ٢٠١٧، مع ٥٠ رجلاً تقريباً، لتقديم الدعم اللوجستي إلى جماعات أنتي – بالاكا المحلية[١٩٧].

هاء – الانتجاع: قضية تستلزم معالجة على مستويات عدة

٢٠٩ – تُظهر طبيعة النزاع على النحو المبين أعلاه ضرورة معالجة قضية الانتجاع على كل من المستويات المحلي والوطني والإقليمي. ورغم الحاجة إلى إبرام اتفاقات بين الجهات الفاعلة في مقاطعات مختلفة بغية الحد من مستوى العنف، فإن أي حل قابل للاستمرار يتطلب إشراك الجهات الفاعلة الإقليمية.

٢١٠ – وقد نوقشت قضية الانتجاع في محافل إقليمية كالاجتماع الوزاري الرابع والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في ياوندي. بيد أن الفريق يلاحظ أن التعاون القائم بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون بشأن قضايا الانتجاع ضعيف نسبيا.

واو – التبعات الإنسانية لأعمال العنف في الشمال الغربي

٢١١ – استمر تدهور الحالة الإنسانية في المنطقة الشمالية الغربية الوارد وصفها في تقرير الفريق لمنتصف المدة (S/2017/639، الفقرات ١١٩-١٢٢) وذلك نتيجةً للأعمال التي تقوم بها جميع الجماعات المسلحة الناشطة في المنطقة (الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، وجماعة الثورة والعدالة، وجماعات أنتي بالاكا، وجماعة العودة واسترداد الحقوق ورد الاعتبار).

الأشخاص المشردون داخليا

٢١٢ – أدى القتال الجاري إلى تشريد السكان بشكلٍ مستمر. فعلى سبيل المثال، في أعقاب سلسلة جديدة من الاعتداءات التي شنتها جماعة العودة واسترداد الحقوق ورد الاعتبار في نييم وبوكارانغا بين ٢٩

(١٩٧) اجتماع مع مصادر سرية، بوكارانغا، ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٧.

و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧[١٩٨]، أفيد عن تشريد أكثر من ٠٠٠ ٢ مدني. وبسبب الأعمال التي قام بها في بانغ فصيلُ الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى التابع للجنرال بَهار، أُجبرَ أكثر من ٠٠٠ ٣ شخص ممن أصبحوا حديثا من المشردين داخليا على اللجوء إلى قاعدة البعثة المتكاملة وإلى كنيسة محلية منذ ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧[١٩٩].

٢١٣ - وخلال العملية ''داماكونغو'' التي قامت بها البعثة المتكاملة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، طردت البعثة جماعة العودة واسترداد الحقوق ورد الاعتبار من بوكارانغا واستحدثت وجودا لها في نييم لمواجهة النفوذ المتنامي لصديقي في المنطقة، وبخاصة على محور نييم - يونغو. واتسع نطاق العملية أيضا ليشمل بانغ بغية إجبار العناصر التابعة لبَهار على الخروج من المدينة، الأمر الذي يسر عودة العديد من المدنيين. وفي بانغ مثلا عاد نحو ٥٠٠ ١ من المشردين داخليا في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧[٢٠٠].

الاعتداءات على الجهات الإنسانية واحتلال المدارس

٢١٤ - في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، احتجزت الحركة الوطنية بقيادة الجنرال بَهار شاحنة تابعة للمنظمة الدولية للهجرة قرب باوا وطلبت مالا مقابل الإفراج عنها[٢٠١].

٢١٥ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، قامت عناصر من جماعات أنتي بالاكا، رداً على اعتقال البعثة المتكاملة أحد مقاتليهم في وقت سابق، بخطف أربعة من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية من المجلس الدانمركي للاجئين في باكالي (على بعد ١٠ كيلومترات شمال بوكارانغا). وبعد إجراء مفاوضات، أُفرج في نهاية المطاف عن أولئك العاملين إلا أن المقاتلين ظلوا يضايقون البعثة والجهات الإنسانية في بوكارانغا، مطالبين بالإفراج عن زميلهم المحتجَز[٢٠٢]. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، ومرة أخرى في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، علّقت المنظمات غير الحكومية الموجودة في بوكارانغا أنشطتها بسبب الاعتداءات المستمرة ضدها[٢٠٣].

٢١٦ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، احتلت عناصر من تحالف الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى وجماعة الثورة والعدالة مدرسةً في قرية مان (على بعد ١٠ كيلومترات جنوب غرب انغاونداي) في مقاطعة أوهام - بينديه[٢٠٤].

---

(١٩٨) تقارير سرية، ٢٩-٣١ آب/أغسطس و ٥-١٩ أيلول/سبتمبر و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٩٩) تقرير سري، ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧.

(٢٠٠) تقرير سري، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٢٠١) تقرير سري، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٢٠٢) تقارير سرية، ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٧.

(٢٠٣) تقارير سرية، ٢-٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والبيان الصحافي الصادر عن لجنة التنسيق للمنظمات الدولية غير الحكومية في جمهورية أفريقيا الوسط '' Les ONG Humanitaires relocalisent leurs équipes de Bocaranga (RCA) suite à l'exode massif de la population civile'' (بانغي، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧).

(٢٠٤) تقرير سري، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

٢١٧ - خلال فترة احتلال جماعة العودة واسترداد الحقوق ورد الاعتبار بلديّ نييم في أيار/مايو ٢٠١٧ وبوكارانغا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أفيد بأن عناصر تابعين للجنرال صِديقي اغتصبوا نساء وفتيات[٢٠٥]. وحتى الآن، لم يُفتح أي تحقيق جنائي في تلك الحوادث. ويسود هذا الوضع نفسه في حالات مزعومة بارتكاب عنف جنسي من قبل عناصر الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى التابعين للجنرال بَهار في منطقتي باوا وبانغ[٢٠٦].

سابعا - غيابُ سلطة الدولة وضلوعُ الجماعات المسلحة في الاتجار: الحالة السائدة في غرب البلد

٢١٨ - كما تبيِّن الخطةُ الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١[٢٠٧]، جعلت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إعادةَ بسط سلطة الدولة واحدةً من أولوياتها الرئيسية. وتأمل الحكومة، في جملة ما تأمل، من خلال إعادة بسط إدارتها، كبحَ جماح الاتجار بالأسلحة والموارد الطبيعية وتمكينَ الدولة من زيادة إيراداتها الضريبية.

٢١٩ - بيد أنه، حتى تاريخه، لم يحرَز سوى تقدم طفيف في إعادة بسط سلطة الدولة، وبخاصة في الناحية الشمالية والشرقية من البلد، التي تشمل مناطق تمارس فيها الدولة دائما مراقبة محدودة جدا. وأُطلقَ مشروع تجريبي في بامباري، التي أُعلنت منطقة خالية من الجماعات المسلحة في شباط/فبراير ٢٠١٧ (S/2017/639، الفقرة ٥٣)، وحيث يجرى العمل على نشر تدريجي لعدد من الموظفين الحكوميين. بيد أن فصائل ائتلاف سيليكا السابق تواصل، خارج بامباري، منع إعادة بسط سلطة الدولة من خلال إنشاء إدارات موازية (الفقرات ١٥٣-١٥٥).

٢٢٠ - وسُجل أيضا تقدم محدود في الغرب، مع أن الغرب منطقة لا تشهد قتالا جاريا ولا وجود فيها لجماعات مسلحة تعارض علنا إعادة بسط سلطة الدولة. وفي هذا السياق، وفي إطار استغلال ضعف سلطات الدولة وأحيانا بتواطؤ منها، ما زالت الجماعات المسلحة تشارك في الاتجار، ولا سيما بالموارد الطبيعية والأسلحة والذخائر.

ألف - الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وأثره على الأمن في غرب البلد

الزيادة التدريجية في التجارة الرسمية بالماس والذهب

٢٢١ - منذ اتخاذ قرار عملية كيمبرلي في حزيران/يونيه ٢٠١٥ السماح بالاستئناف الجزئي لتجارة الماس الخام (S/2016/694، الفقرات ١٠٦-١١١)، أُعلنَ عن ”امتثال“ خمس مقاطعات فرعية (بيربيراتي وبودا

(٢٠٥) تقارير سرية، ٩-١١ أيار/مايو و ٣-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٢٠٦) تقارير سرية، ٢٢ آب/أغسطس و ١٣-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٢٠٧) متاحة على الرابط: https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/car_main_report-a4-english-web.pdf.

وكارنو وغازي ونولا)، الأمر الذي أتاح تصدير الماس المستخرج من هذه المناطق. ومنذ ذلك الحين، ما برحت صادرات جمهورية أفريقيا الوسطى تزداد تدريجيا. وبين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، جرى تصدير ٧٣٢ ٣٨ قيراطا، وهي كمية تفوق إلى حد بعيد ما صُدر خلال كامل عام ٢٠١٦ (٥٧١ ١١ قيراطا) ولكنها أقل بشكلٍ ملحوظ مما كانت عليه قبل الأزمة[٢٠٨]. وفي عام ٢٠١٢، بلغت صادرات الماس ٨٨٢ ٣٦٥ قيراطا.

٢٢٢ - وحصل حتى الآن ما مجموعه ١٦ مكتب شراء على موافقة السلطات للاتجار بالماس الخام والذهب. بيد أن عددا من تلك المكاتب لم يقم قط بعملية تصدير واحدة للماس الخام، الأمر الذي يثير شكوكا حول طبيعة أنشطتها وشفافيتها.

٢٢٣ - وتشهد التجارة الرسمية بالذهب هي أيضا زيادة تدريجية. فبعدما بلغت كمية الذهب الذي جرى تصديره خلال كامل عام ٢٠١٦ ما مقداره ٢٨،٣ كيلوغرام، سجل الذهب المصدَّر خلال فترة كانون الثاني/يناير-آب/أغسطس ٢٠١٧ ما مقداره ٨٣،٥ كيلوغرام.[٢٠٨]

التحسن التدريجي للحالة في المقاطعات الفرعية "الممتثلة" لعملية كيمبرلي

٢٢٤ - يطلب مجلس الأمن في القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧) من الفريق التعاونَ مع فريق الرصد المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى التابع لعملية كيمبرلي وإبلاغَ لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) إذا كان استئناف التجارة يؤدي إلى زعزعة استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى أو يعود بالنفع على الجماعات المسلحة.

٢٢٥ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، زار الفريق المقاطعتين الفرعيتين بيربيراتي وسوسو - ناكومبو. وانسجاما مع استنتاجات تقريره النهائي لعام ٢٠١٦ وتقريره لمنتصف المدة لعام ٢٠١٧ (S/2016/1032، الفقرات ٢٣٠-٢٣٨، و S/2017/639، الفقرة ١٢٦)، يرى الفريق أن الحالة في هاتين المقاطعتين الفرعيتين اللتين أُعلنَ امتثالهما هي أفضل مما هي عليه في المناطق المجاورة، سواء من حيث السياق الأمني أو من حيث استئناف الأنشطة الاقتصادية. وعلى وجه الخصوص، لم يلاحظ الفريق أي دليل على مشاركة الجماعات المسلحة في تجارة الماس في المناطق الممتثلة.

٢٢٦ - ويمكن أن تُعزى هذه الدينامية الإيجابية التي لاحظها الفريق في هذه المناطق إلى عوامل عدة. أولا، يسهم الوجود الأقوى نسبيا لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وأحيانا للبعثة المتكاملة في هذه المناطق[٢٠٩] في إشاعة بيئة أمنية أكثر أمانا. وثانيا، يتطلب الإشراف الدولي الذي يقوم به فريق الرصد الثلاثي التابع لعملية كيمبرلي تعاونَ الجهات الفاعلة في هذا القطاع، ولاسيما مكاتب الشراء، بغية ضمان

(٢٠٨) بيانات الصادرات الرسمية لجمهورية أفريقيا الوسطى (محفوظة لدى الأمم المتحدة).

(٢٠٩) في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، نُشرت قوات للبعثة المتكاملة في نولا وكارنو وبيربيراتي. ونُشرت أيضا قوات في بودا أثناء زيارة الفريق (حزيران/يونيه ٢٠١٧)، إلا أنها سُحبت منذ ذلك الوقت.

خلو سلسلة إمدادها من أي أفراد على علاقة بالجماعات المسلحة[٢١٠]. وثالثا، يسهل احتمال تصدير الماس المستخرج من هذه المنطقة العودةَ التدريجية لجامعي الماس المسلمين ومكاتب الشراء الذين يؤدون دورهم التقليدي كمستثمرين، ومن ثم تعزيز الأنشطة في هذا القطاع.

القضايا المتصلة بحرية تنقل الطوائف المسلمة

٢٢٧ - رغم أنه ما زال يتعين على السلطات الوطنية بذل جهود لضمان حرية التنقل الكاملة للطوائف الإسلامية في المناطق التي أُعلنَ عن امتثالها لعملية كيمبرلي[٢١١]، فإن الحالة هي أكثر إثارة للقلق في المناطق المجاورة. فالحالة في المنطقة الممتثلة في بيربيراتي هي على النقيض من تلك السائدة في أمادا - غازا (على بعد ١٣٠ كيلومترا شمال غرب بيربيراتي) وغامبولا (على بعد ٧٣ كيلومترا غرب بيربيراتي) وسوسو - ناكومبو (على بعد ٥٧ كيلومترا جنوب بيربيراتي). ولاحظ الفريق وجودا متزايدا للمسلمين في بيربيراتي، بينهم من يسعى إلى اللجوء من مناطق غير تلك المذكورة أعلاه[٢١٢].

٢٢٨ - وخلال زيارة الفريق إلى سوسو - ناكومبو، أبلغ بعض أعضاء الطائفة المسلمة عن عدد كبير من حالات المضايقة والترهيب. وأشار عدة ممثلين للمسلمين إلى أنه يتعين عليهم في كثير من الأحيان دفع مبلغ مالي لقاء خدمات حماية من أجل التنقل خارج المدينة، ولا سيما للتوجه إلى مواقع التعدين[٢١٣]. وأشار تاجر مسلم للفريق إلى أنه أتى من نولا بحراسة من ضابط في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى دُفع له مبلغ من المال لتوفير الأمن للتاجر. وأفاد مسلمون عائدون بأنه كان يُتوقع منهم عند عودتهم إلى سوسو إبلاغ السلطات بعودتهم وإلا فُرضت عليهم غرامة أو، ما هو أسوأ من ذلك، ألقي القبض عليهم. وفي هذا السياق، لا يزال بعضهم مترددا في الاستقرار في المنطقة بصورة دائمة، وهو ما حملهم على إبقاء أسرهم في الكاميرون[٢١٤].

مشاركة الجماعات المسلحة في أنشطة التعدين

٢٢٩ - جمع الفريق أدلة تفيد بأنه خارج المناطق الممتثلة، لا تزال أنشطة تعدين الماس، وبقدر أكبر، أنشطة تعدين الذهب، لا تزال تشكل مصدرا هاما لإيرادات الجماعات المسلحة في الغرب. وفي جميع الحالات المذكورة أدناه، استفادت هذه الجماعات من تواطؤ ممثلين عن السلطات يتصرفون خارج صفتهم الرسمية.

---

(٢١٠) عملا بالإطار التشغيلي لاستئناف عمليات التصدير في حزيران/يونيه ٢٠١٥، يعكف فريق الرصد الثلاثي التابع لعملية كيمبرلي على دراسة وثائق جميع الشحنات المقترحة. متاح في الرابط التالي www.kimberleyprocess.com/en/2015-administrative-decision-car.

(٢١١) يقدم المرفق ٧-١ قائمة بالحوادث التي استهدفت المسلمين في سوسو - ناكومبو وبيربيراتي.

(٢١٢) اجتماعات مع الزعماء الدينيين ومصادر سرية، بيربيراتي، ١ و ٣ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٢١٣) اجتماعات مع أبناء الطائفة المسلمة والزعماء الدينيين ومع ضابط في الدرك، ومصادر سرية، سوسو ناكومبو، ٢ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٢١٤) المرجع نفسه. انظر أيضا خريطة لمخيمات اللاجئين في الكاميرون في المرفق ٤-٨.

جماعات أنتي بالاكا ومناجم الذهب في مقاطعة أُوهام

٢٣٠ - أوردَ الفريق في تقريره لمنتصف المدة وصفا للحالة في منجم الذهب ”ويلي“ الذي اكتُشف مؤخرا في كورو امبوكو (S/2017/639، الفقرات ٩٤-٩٨). ورغم جهود التوعية التي تبذلها الحكومة[٢١٥]، لا تزال السلطات المحلية تمارس قدرا ضئيلا من السيطرة على الأنشطة في هذا الموقع حيث ما زال معظم الذهب المستخرج يهرَّب إلى الكاميرون. ويدفع الآن عدد من المنقِّبين اليدويين رسم الترخيص الرسمي، بيد أن معظم الجهات الفاعلة في الموقع لا تزال تعمل بصورة غير قانونية، بما في ذلك بعض مكاتب الشراء غير الرسمية[٢١٦]. كما أن أفراد الوحدة الخاصة لمكافحة الاحتيال الذين سبق نشرهم في موقع ويلي على أساس مؤقت، لم يعودوا موجودين. وما يفسر أيضا عدمَ إحراز تقدم في بسط سيطرة الدولة على الأنشطة المضطلع بها في هذا الموقع هو أن الأفراد الذين تربطهم علاقة بالسلطات المحلية والوطنية يشاركون هم أنفسهم في الاتجار بالذهب.

٢٣١ - وما زال أفراد جماعات أنتي بالاكا يديرون الموقع ويتصرفون وكأنهم قوات أمن غير نظامية (المرفق ٧-٢). وبات في موقع ويلي الآن عدد أكبر من ضباط الدرك والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ولكنهم ما زالوا يتعاونون مع أفراد جماعات أنتي بالاكا الذين أُضفيَت صبغة مؤسسية على دورهم باعتبارهم ”عناصر أمنية مساعِدة“[٢١٧].

٢٣٢ - وتبلِّغ السلطاتُ المحلية بانتظام في هذا الموقع عن عدد كبير من الأفعال الإجرامية (كالعمل القسري وعمل الأطفال، والإعدام خارج نطاق القضاء، والاغتصاب، وما إلى ذلك)، فضلا عن حالات اتجار بالأسلحة[٢١٨].

٢٣٣ - وأُبلغَ أيضا عن اكتشاف مواقع أخرى لتعدين الذهب في مقاطعة أُوهام، وبخاصة في بن زمبيه (الواقعة على بعد ٥٠ كيلومترا شمال شرق بوسانغوا) وزيري (محور بوكا، على بعد ٢٥ كيلومترا شرق بوسانغوا). وسيشارك عناصر أنتي بالاكا من هذه المناطق في ضبط الأمن في هذا المواقع[٢١٩].

٢٣٤ - لذا فإن مقاطعة بوسانغوا الفرعية، التي تشكل معقلا تقليديا لجماعات أنتي بالاكا، آخذة في التحول شيئا فشيئا إلى مركز رئيسي جديد لاستخراج الذهب؛ ومن هنا ضرورة قيام السلطات بإنشاء مكتب إقليمي لإدارة التعدين فضلا عن نشر وحدة خاصة دائمة لمكافحة الاحتيال في المنطقة.

---

(٢١٥) رسالة من وزير المناجم والطاقة والموارد المائية إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٢١٦) مقابلة مع جامع للماس يعمل في منطقة بوسانغوا، بانغي، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. مقابلة مع ضابط من قوات الأمن الداخلي من بوسانغوا، بانغي، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٢١٧) مقابلة مع عضو برلمان كورو امبوكو، بانغي، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٢١٨) اجتماعات مع السلطات المحلية ومصادر سرية، بوسانغوا وكورو - امبوكو، ٩-١١ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٢١٩) مقابلة مع عضو برلمان كورو امبوكو، بانغي، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

شركات أمنية خاصة تشغِّل عناصر من أنتي بالاكا في مواقع تعدين الذهب في سوسو - ناكومبو

٢٣٥ - في سوسو - ناكومبو، لاحظ الفريق أن تعاونيةً للتعدين أنشئت حديثا تُدعى كامسونا تستخدم شركة أمنية خاصة تدعى Elite Sécurité RCA تشغِّل أفرادا من جماعات أنتي بالاكا، ولا سيما قائد المنطقة السابق في تلك الجماعات كريبان ميسامبا الملقَّب بـ ”الجنرال داليه“ (المرفق ٧-٣). وقد سبقت الإشارة في تقارير الفريق السابقة (S/2015/936، الفقرة ٢٢٣ و S/2016/1032، الفقرة ٢٣٤) إلى ضلوع الجنرال داليه، وهو عضو سابق في الحرس الرئاسي لفرنسوا بوزيزي، في أنشطة متعلقة بالماس. ويرأس تعاونيةَ كامسونا عمدةُ سوسو - ناكومبو أوستاش - ألبير ناكومبو، وهي تنقِّب في مواقع في محوري سوسو - ناكومبو - بيربيراتي وغامبولا - بربيراتي في شراكةٍ مع مستثمرين أجانب باستخدام وسائل إنتاج ميكانيكية.

٢٣٦ - وتسببت أنشطة التعاونية، التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، في حالات توتر مع العديد من السكان المحليين الذين يعتبرون أن كامسونا تعمل على نحو ينتهك عدة أحكام في قانون التعدين الوطني[٢٢٠]. ويشتكي السكان المحليون من عدم تقديم تعويضات إلى المنقبين اليدويين الذين عملوا سابقا في تلك المواقع ومن أن التعاونية تعمل خارج المحيط المحدد بموجب رخصة التشغيل الممنوحة لها. ونتيجةً لذلك، جرت مظاهرات مناهضة لكامسونا، ولا سيما بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٧[٢٢٠].

٢٣٧ - وتوجد بحوزة عناصر جماعات أنتي بالاكا العاملون في شركة Elite Sécurité RCA أسلحة مصنعة يدويا يمتلكونها بصورة غير مشروعة وقد استخدمهم رئيس تعاونية كامسونا للدفاع عن مصالحه وإسكات المعترضين. فعلى سبيل المثال، في تموز/يوليه ٢٠١٧ منعَ عناصرُ مسلحون تابعون لهذه الشركة الأمنية المديرَ الإقليمي لإدارة التعدين من زيارة مواقع التعدين التابعة لكامسونا[٢٢١].

٢٣٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١٧، أُوقِفَ أوستاش - ألبير ناكومبو مؤقتا عن مزاولة مهامه بصفته عمدة سوسو - ناكومبو. وأبلغَ وزيرُ الداخلية والأمن العام السابق جان - سيرج بوكاسا الفريقَ بأن هذا القرار استند إلى الاعتبارات الثلاثة التالية[٢٢٢]: ضلوع كامسونا في الاتجار بالذهب؛ وإساءة استعمال السلطة؛ وعدم توافق شَغل منصب العمدة مع أيٍ من الأنشطة المتصلة بالتعدين[٢٢٣] وقد أُنهي توقيفه عن العمل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وقد عاد ناكومبو الآن إلى مزاولة مهامه بصفته عمدة ورئيسا لكامسونا. وقال وزير المناجم والطاقة والموارد المائية للفريق بأن وحدة التفتيش التابعة للوزارة تقوم برصد الحالة[٢٢٤].

---

(٢٢٠) اجتماعات مع مصادر سرية، ومع نائب الحاكم وعمدة سوسو - ناكومبو بالنيابة، ٢ آب/أغسطس ٢٠١٧. اجتماع مع مسؤولين من وزارة المناجم والطاقة والموارد المائية، بانغي، ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٢٢١) مقابلة مع ضابط من إدارة التعدين الإقليمية، بيربيراتي، ٣ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٢٢٢) مقابلة مع جان - سيرج بوكاسا، بانغي، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٢٢٣) تنص المادة ٤٨ من مدونة التعدين على أنه لا يحق لأي ممثل للدولة أن يمارس أي نشاط في قطاع الماس.

(٢٢٤) مقابلة مع وزير المناجم والطاقة والموارد المائية، بانغي، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٢٣٩ - وأصرَّ أوستاش - ألبير ناكومبو أمام الفريق على أن أنشطة التعاونية هي أنشطة قانونية، شأنها شأن أنشطة الشركة الأمنية التي يستخدمها. وأشار أيضا إلى أن توظيف مقاتلين سابقين من جماعات أنتي بالاكا كانت طريقة جيدة لمساعدتهم على الانخراط مجددا في الحياة المدنية[٢٢٥].

حالات أخرى (أمادا - غازا، وباما وسيبوت وامبريس)

٢٤٠ - أبلغَت الفريقَ خلال زيارته إلى بيربيراتي مصادرُ عدة بينها الزعيم في جماعات أنتي بالاكا كيفن بادوم، الملقَّب ''كيمبو''، بأن عناصر تابعين لأنتي بالاكا تسيطر على نقاط الوصول إلى عدة مواقع للذهب والماس في المنطقة المحيطة بأمادا - غازا (مقاطعة مامبيريه - كاديه)[٢٢٦]. وتخضع وحدات أنتي بالاكا في هذه المنطقة لقيادة نيس ديموانس الذي كان مسجلا سابقا بوصفه منقِّبا يدويا في بيربيراتي (S/2016/1032، الفقرتان ٢٢٨-٢٢٩).

٢٤١ - وأشار الفريق في تقريره لمنتصف المدة إلى أن حرية تنقل المسلمين كانت مقيدة في عدد من المناطق المجاورة لمقاطعة بودا الفرعية (S/2017/639، الفقرة ١٢٦). ومنطقة باما (مقاطعة أومبيلا - امبوكو) هي واحدة من هذه المناطق بسبب وجود عناصر أنتي بالاكا، ولا سيما ''الجنرال ويته'' الذي يسيطر على نقاط الوصول إلى مواقع التعدين. وأخبر الفريقَ ضباط من قوات الأمن المحلية، وكذلك من إدارة التعدين، أن عضو البرلمان عن منطقة بودا ماكسيم بوندجو يتعاون مع عناصر أنتي بالاكا ويشتري الماس من منطقة باما[٢٢٧]. وفي مقابلة مع الفريق، نفى ماكسيم بوندجو هذه المزاعم[٢٢٨].

٢٤٢ - وأخيرا، أُفيد بأن مقاتلي أنتي بالاكا يسيطرون على نقاط الوصول إلى مواقع تعدين الذهب حول سيبوت (مقاطعة كيمو) وامبريس (مقاطعة نانا غريبيزي)[٢٢٩].

ضلوعُ الجماعات المسلحة في أنشطة التعدين وأثرُه على الأمن

٢٤٣ - يحقق كثير من مقاتلي ميليشيات أنتي بالاكا الضالعين في أنشطة التعدين مصلحتهم المالية من دون أن يكونوا مرتبطين بحركة أنتي بالاكا الأوسع نطاقا. ومع ذلك، فإن ضلوعهم في أنشطة التعدين لا يزال يشكل مصدر قلق كبيرا. وتسهِّل الإيراداتُ المتأتية إنشاءَ ميليشيات مسلحة محلية يمكن استخدامها من قبل جهات فاعلة لها مآرب سياسية أوسع، بما ينسجم مع نمط التعبئة الوارد وصفه في تقرير الفريق لمنتصف المدة لعام ٢٠١٧ (S/2017/639، الفقرات ٨٣-٨٦).

٢٤٤ - وعلاوة على ذلك، فإن لعدة أفراد من المذكورين أعلاه ارتباطات بشبكة أنتي بالاكا الأوسع نطاقا. فقد أخبر ماكسيم موكوم وشقيقه كيفن بادوم الفريق بأن نيس ديموانسيه وكريبان ميسامبا، الملقب

(٢٢٥) مقابلة مع أوستاش - ألبير ناكومبو، بانغي، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٢٢٦) مقابلة مع كيفن بادوم، بيربيراتي، ١ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٢٢٧) اجتماع مع قوات الأمن، بودا، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. مقابلة مع مسؤول من إدارة التعدين، بانغي، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٢٢٨) مقابلة مع ماكسيم بوندجو، بانغي، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٢٢٩) اجتماعات مع مصادر سرية، بانغي، ١ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

بـ ”الجنرال داليه“، هما عضوان في تنسيقية أنتي بالاكا التي ينتميان هما إليها[٢٣٠]. كما أن بعض عناصر أنتي بالاكا العاملين في موقع التعدين في ويلي هم أيضا أعضاء في تنسيقية نغايسونا (المرفق ٧-٤).

الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الجهود الوطنية الرامية إلى كبح الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية

٢٤٥ - عملا بالفقرة ٣٤ (ب) من قرار مجلس الأمن ٢٣٠١ (٢٠١٦)، قدمت البعثة المتكاملة الدعم لتنظيم اجتماع عُقد في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٧ لمواصلة التنسيق بين الجهات الفاعلة الوطنية المنخرطة في مكافحة الاتجار بالموارد الطبيعية، بما في ذلك في ما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى إنشاء آلية تنسيق متعددة الأبعاد تضم جميع الجهات المعنية المختصة (وزارتا المناجم والمياه والغابات، والزراعة، وما إلى ذلك). وسيُناط بهذه الآلية وضعُ استراتيجية وطنية لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ويرحب الفريق بعمل البعثة في هذا الصدد لأنه يسهم في تعزيز الجهود الوطنية.

٢٤٦ - وطلبت الحكومة من البعثة الاضطلاع بدور أكثر استباقا، بما في ذلك تكليف البعثة بتقديم الدعم إلى السلطات الوطنية في استعادة السيطرة على مواقع التعدين[٢٣١].

باء - الاتجار بالأسلحة والذخائر والمخدرات في بانغي وفي غرب البلد

٢٤٧ - تبيِّن مضبوطاتٌ عدة صودرت على طول الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون استمرارَ تهريب الأسلحة والذخائر إلى داخل جمهورية أفريقيا الوسطى في انتهاك لحظر توريد الأسلحة والقوانين الوطنية. ويتعلق ذلك بغرب البلد، وكذلك ببانغي، رغم وجود أعداد كبيرة من القوات المسلحة وقوات الأمن التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة في العاصمة.

٢٤٨ - ويميل بعض السياسيين وضباط الجيش الموجودون في بانغي إلى إظهار الآثار السلبية دون سواها للاتجار الذي تقوم به جماعات ائتلاف سيليكا السابق في حين تقلل عمدا من أهمية أنشطة مماثلة تقوم بها جماعات أنتي بالاكا[٢٣٢]. وإضافة إلى تواطؤ بعض عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في تهريب ذخائر الصيد التي تنتجها شركة ماك وتهريب المخدرات، فهذا يشير إلى موافقة ضمنية من جانب بعض السياسيين وضباط الجيش على أنشطة التهريب المنفذة دعماً لجماعات أنتي بالاكا وجماعات الدفاع عن النفس.

وصول ذخائر وأسلحة مصنعة يدويا من إنتاج شركة ماك إلى بانغي وتهريبها إلى غرب البلد ووسطها

٢٤٩ - تهرَّب ذخائر الصيد التي تنتجها شركة ماك فضلا عن بنادق الصيد المصنعة يدويا (التي دأبت على استخدامها عناصر جماعات أنتي بالاكا وجماعات الدفاع عن النفس أثناء الهجمات) عن طريق

(٢٣٠) مقابلة مع ماكسيم موكوم، بانغي، ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧. مقابلة مع كيفن بادوم، بيربيراتي، ١ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٢٣١) بيان ألقاه الرئيس توادير أمام الجمعية العامة، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٢٣٢) اجتماع سري، بانغي، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. اجتماعات مع مصادر سرية، بانغي، ٨ و ١٦ أيلول/سبتمبر و ١٦ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر.

جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر نهر أوبانغي وعبر مرفأ أوانغو على نهر بانغي (الحي السابع) وبورت بيتش (الحي الأول) (S/2017/639، الفقرتان ٩٢ و ٩٣). وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧، ضبط اللواء الجمركي في بورت بيتش ١٣ صندوقا يحوي كل منها ٥٠٠ طلقة ذخيرة من صنع شركة ماك، أي ما مجموعه ٥٠٠ ٧ طلقة[٢٣٣]. وهُربت الشحنة على متن قوارب صيد آتية من زونغو في جمهورية الكونغو الديمقراطية (المرفق ٧-٥). وأبلغت مصادرُ مختلفة، بينها قوات الدفاع والأمن الوطنية، الفريقَ بأن بعض عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والحرس الرئاسي متواطئون مع المهربين[٢٣٤].

٢٥٠ - وكما لاحظ الفريق في كثير من الأحيان، فإن صناديق الذخيرة لم تتضمن المعلومات الضرورية التي من شأنها أن تيسِّر تعقّبها بشكل سليم، كإعطاء كل منها رقم تعريف فريدا وتحديد عام الإنتاج، على النحو الذي تقضي به المادة ١٤ من اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا). وفي أيلول/سبتمبر، ضبط موظفو الجمارك في بانغي أيضا عددا من بنادق الصيد المصنعة يدويا آتية على زوارق جِذعية من زونغو في جمهورية الكونغو الديمقراطية[٢٣٥].

تهريب الذخيرة وحيازة الأسلحة التقليدية في غرب البلد

٢٥١ - أبرز العديدُ من المضبوطات وعمليات التوقيف في الكاميرون وعلى طول الحدود مع الكاميرون استمرارَ تهريب الذخائر إلى داخل جمهورية أفريقيا الوسطى في انتهاكٍ لحظر توريد الأسلحة، وذلك رغم التدابير التي اتخذتها السلطات الكاميرونية التي تحصر توريد ذخيرة الصيد بتجار التجزئة الحاليين وتُبقي على تجميد إصدار تراخيص لمزيد من تجار التجزئة في شرق الكاميرون (S/2015/936، الفقرة ٢١١)[٢٣٦].

٢٥٢ - وفي ٧ آذار/مارس ٢٠١٧، ألقى الدرك في دوالا، الكاميرون، القبض على ضابط شرطة متقاعد أثناء مغادرته إلى غاروا بولاي، الكاميرون، وفي حوزته ما لا يقل عن ٥٠٠ ٤ طلقة ذخيرة صيد[٢٣٧]. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، أبلغت السلطاتُ الكاميرونية الفريقَ بأن كمية أخرى غير محددة من ذخائر الصيد هُربت من الكاميرون إلى داخل جمهورية أفريقيا الوسطى، وأكدت أن التحقيقات لا تزال جارية في هذا الشأن[٢٣٨]. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ألقت الشرطة في بيلوكو (مقاطعة أوهام - بنديه) القبض على مهرب ذخيرة وفي حوزته ٩٥٠ ١ طلقة ذخيرة صيد تم شراؤها في غاروا بولاي من مواطنين كاميرونيين[٢٣٩].

(٢٣٣) تفتيش أجراه الفريق، مكتب الجمارك، بانغي، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٢٣٤) اجتماعات مع مصادر سرية، بانغي، ٢١ أيلول/سبتمبر و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٢٣٥) اجتماع مع المدير العام للجمارك، بانغي، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٢٣٦) اجتماع مع ضابط في الإدارة الإقليمية، ياوندي، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٢٣٧) اجتماع مع البعثة الدائمة للكاميرون، نيويورك، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧.

(٢٣٨) اجتماع مع ضابط في الإدارة الإقليمية، ياوندي، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٢٣٩) محادثة هاتفية مع المدير العام لشرطة جمهورية أفريقيا الوسطى، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٢٥٣ - وتشاهَد بانتظامٍ عناصرُ من جماعات أنتي بالاكا التي تنشط داخل وفي محيط بوار وبوكارانغا وبوسانغوا وبوكا وباتانغافو وهم يحملون أسلحة عسكرية تقليدية، معظمها من نوع بندقية كلاشنيكوف الهجومية وقنابل صاروخية (S/2017/639، الفقرتان ٩٠ و ٩١)[٢٤٠]. وأعاد مقاتلو أنتي بالاكا، ولا سيما الموجودون في بوار، الحركة إلى طرق التهريب في شمال غرب البلد والتي تشكل فيها البلدتان الحدوديتان غاروا بولاي، الكاميرون، ونغاوندايه، نقطتي الدخول الرئيسيتين.

٢٥٤ - ويسافر عناصرُ أنتي بالاكا الناشطون في باتانغافو إلى بوكا وبوسانغوا بانتظام لأغراض إعادة التسلح (الخريطة في المرفق ٤-٦)[٢٤١]. وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ألقى الدرك في بوالي القبض على عنصرين من أنتي بالاكا قادمَين من بوسانغوا في طريقهما إلى بانغي وفي حوزتهما بندقيتان هجوميتان من نوع كلاشنيكوف، وأربعة مخازن وذخائر (المرفق ٧-٦)[٢٤٢]. وتبيِّن مضبوطاتٌ أخرى، ولكن قليلة، من الأسلحة والذخائر في الغرب وبعضٌ من عمليات التسليم الطوعي للأسلحة، أنه حتى ولو كان مقاتلو أنتي بالاكا ما زالوا مزودين أساسا بأسلحة مصنعة يدويا ويستخدمون ذخائر صيد، فإن بعضهم يسعى إلى تحديث أسلحته[٢٤٣]. ويواصل الفريق تحقيقاته من أجل تحديد موردي الأسلحة التقليدية إلى الجماعات المسلحة الناشطة في الغرب.

٢٥٥ - وترد المعلومات المتعلقة بتهريب المخدرات في المرفق ٧-٥.

ثامنا - التوصيات

٢٥٦ - يوصي الفريق لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى بالقيام بما يلي:

(أ) تشجيع الدول الأعضاء والسلطات الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى، على أعلى مستوى، على التأكد من تجميد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية للأفراد والكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات من دون إبطاء، عملا بالفقرة ١٢ من القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧) (انظر الفقرات ٣٥-٤٥)؛

(ب) تشجيع البعثة المتكاملة على جمع المعلومات عن أي أعمال تحريض على العنف والكراهية العرقيين أو الدينيين، بما في ذلك أي مبررات لهذه الأعمال، وإبلاغ اللجنة بذلك، وتحديدُ مرتكبي تلك الأعمال أو المحرضين عليها والتعاون مع السلطات الوطنية والدولية في مقاضاة الجناة المزعومين (انظر الفقرات ٦٢-٧٣)؛

---

(٢٤٠) تقرير سري، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٢٤١) اجتماع مع مصادر سرية، باتانغوفا، ١١ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٢٤٢) اجتماع مع اللواء الإقليمي، بوالي، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٢٤٣) تقرير سري، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. قيام ٣٥ عنصرا من عناصر أنتي بالاكا بتسليم أسلحتهم وذخائرهم في بيربيراتي، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(ج) تشجيع البعثة المتكاملة على العمل، بالتعاون مع السلطات المحلية، على بذل جهود الوساطة المحلية أو دعمها بهدف الحد من العنف المتصل بالانتجاع في مقاطعتي أوهام – بينديه ونانا – مامبيريه (انظر الفقرات ١٩٠-٢١٠)؛

(د) تشجيع المنظمات الإقليمية كالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على مواصلة تناول الانتجاع باعتباره قضية اقتصادية عابرة للحدود ومتعلقة بالأمن الإقليمي (انظر الفقرة ٢٠٩)؛

(هـ) تشجيع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على القيام بالخطوات اللازمة لتفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها غير المشروع (انظر الفقرة ٣١)؛

(و) تشجيع الدول المجاورة على العمل، بالتعاون مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، لاتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة والذخائر إلى داخل جمهورية أفريقيا الوسطى، على نحو ما تقتضيه اتفاقية كينشاسا (انظر الفقرات ١٠٥-١٠٨ و ١٧٠-١٨٠ و ٢٤٧-٢٥٥)؛

(ز) تشجيع دول الجوار على كفالة إمكانية تعقُّب الأسلحة والذخائر المنتجة في أراضيها، على نحو ما تقتضيه الصكوك الإقليمية والدولية، ولا سيما الفقرة ٩ من المادة ١٤ من اتفاقية كينشاسا لوسم الذخيرة (انظر الفقرة ٢٥٠)؛

(ح) تشجيع البعثة المتكاملة على مواصلة تقديم الدعم لوضع وتنفيذ استراتيجية تمسك الجهات الوطنية بزمامها للتصدي لأعمال فرض الضرائب غير القانونية على الموارد الطبيعية واستغلالها غير المشروع من جانب الجماعات المسلحة، وتشجيع البعثة، في هذا الصدد، على تعيين جهة اتصال متفرغة بالكامل لقضايا الموارد الطبيعية والقضايا المتصلة بعملية كيمبرلي (S/2015/936، الفقرة ٢٤٧ (م)) (انظر الفقرة ٢٤٥)؛

(ط) تشجيع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على إجراء تحقُّق سليم من أنشطة مكاتب الشراء التي حصلت على ترخيص للاتجار بالماس الخام والذهب ولكن لم تنخرط قط في عملية تصدير واحدة (انظر الفقرة ٢٢٢).

٢٥٧ - ويوصي الفريقُ بأن يضمِّن مجلسُ الأمن القرارَ المقبل الذي سيمدد العمل بنظام الجزاءات في جمهورية أفريقيا الوسطى معاييرَ تسمية الأفراد والكيانات التي تحرّض على العنف والكراهية العرقيين أو الدينيين، فضلا عن تبرير تلك الأفعال، وبأن تكلَّف البعثة المتكاملة بتقديم تقرير إلى اللجنة في هذا الصدد (انظر الفقرات ٦٢-٧٣).

Annexes

Annexes to the final report of the Panel of Experts on the Central African Republic extended pursuant to Security Council resolution 2339 (2017)

Contents

Page

Annex 1.1: Map of the Central African Republic . . . 65
Annex 1.2: Table of correspondence sent and received by the Panel from 6 March to 7 November 2017 66
Annex 2.1: Recruitment of 250 police and 250 gendarmerie officers . . . 68
Annex 2.2: Map of the official deployment of FACA outside the Central African Republic's capital . . . 69
Annex 2.3: Letter of the FACA Chief of Staff, General Ludovic Ngaifeï, regarding FACA deployed in the 3th district of Bangui ("PK5") . . . 70
Annex 2.4: Repatriation from Cameroon of military equipment belonging to the Central African Republic 73
Annex 2.5: Excerpts of President Faustin-Archange Touadéra's Statement at the United Nations General Assembly, New York, 22 September 2017 . . . 74
Annex 2.6: Alfred Yékatom's private security company – Koya . . . 75
Annex 3.1: Final Communiqué of the ministerial meeting on the African Initiative for Peace and Reconciliation in the Central African Republic, Libreville, 17 July 2017 . . . 76
Annex 3.2: Presidential decree of 31 July 2017 establishing the Follow-up Committee of the Rome Agreement. 78
Annex 3.3: Final Communiqué of the first meeting of the Facilitation Panel of the African Initiative for Peace and Reconciliation in the CAR, Bangui, 12 September 2017 . . . 80
Annex 4.1: Document signed by the sultan of Bangassoun and entitled "Rapport sur la crise sécuritaire et humanitaire dans le Mbomou", 21 June 2017 . . . 82
Annex 4.2: "Mémorandum relatif à la généralisation de l'insécurité dans la région 6" of 1 July 2017 . . . 85
Annex 4.3: Document featuring a list of IDPs to be expelled from the Bangassou camp . . . 89
Annex 4.4: Anti-balaka fighters and self-defence groups equipped with artisanal weapons, knives, machetes, bows and arrows . . . 90
Annex 4.5: Conventional weapons used by the leaders of anti-balaka and self-defence groups . . . 91
Annex 4.6: Maps of the arms-trafficking routes and entry points . . . 93
Annex 4.7: Hunting ammunition produced by Manufacture de cartouches congolaise (MACC) in Pointe Noire, Republic of the Congo, and sold in the market of the Bria IDP camp . . . 94
Annex 4.8: Data on Central African IDPs and refugees . . . 95
Annex 4.9: Destruction of households, United Nations offices and NGOs premises in Zémio . . . 101
Annex 4.10: Humanitarian impact of LRA attacks during 2017 . . . 104
Annex 4.11: Total number of deaths of MINUSCA peacekeepers . . . 105
Annex 4.12: Incidents against humanitarian NGOs . . . 106
Annex 4.13: Testimonies of victims of sexual crimes . . . 107
Annex 5.1: Final Communiqué of the meeting of Ippy dated 6 October 2017 . . . 109
Annex 5.2: Map of Ouka prefecture: rural livestock communes and Ndassima gold mine . . . 117
Annex 5.3: Communiqué of FPRC dated 15 October 2017, appointing Ali Darassa as CNDS Vice-President . . . 118
Annex 5.4: UPC Communiqué of 21 October 2017, Ali Darassa's denial of his appointment as a CNDS member 119

Annex 5.5: MPC communiqué of 1 October 2017, Al-Khatim's resignation from CNDS 120
Annex 5.6: FPRC communiqué of 11 October 2017, expressing FPRC opposition to the prefects appointed by President Touadéra 121
Annex 5.7: Training of youth from Vakaga prefecture by a consultant recruited by FPRC 122
Annex 5.8: Minutes of Patrick Kozungu-Yakangi's hearing by USAF 123
Annex 5.9: Records of diamonds of Abadi Shouki seized in Douala, Cameroon 128
Annex 5.10: Warrant and case filed against Abadi Shouki 129
Annex 5.11: Weapons of ex-Séléka leaders and fighters 131
Annex 5.12: FPRC and MPC fighters and their weaponry in Ouandago and along the axis between Batangafo, Kabo and Sido (Nana-Gribizi prefecture) 132
Annex 5.13: Taxation system set up by General Damane 135
Annex 5.14: Destruction of Batangafo and IDP camp 136
Annex 5.15: IDP and returnees' camps at Kabo and Moyen Sido 137
Annex 5.16: FPRC and UPC command orders for the release of child soldiers 138
Annex 6.1: Roadblocks in the Nana-Mambéré and Ouham Pendé prefectures 140
Annex 6.2: Weapons and uniforms of 3R fighters 141
Annex 7.1: Incidents in 2017 targeting Muslims in Berbérati and Sosso-Nakombo 143
Annex 7.2: Armed element on the 'Wili' minnig site (Ouham prefecture) 144
Annex 7.3: Private security on CAMSONA's gold mining site, area of Sosso-Nakombo (Nana-Mambéré prefecture) 145
Annex 7.4: Anti-balaka on the 'Wili' mining site 146
Annex 7.5: MACC hunting ammunition and tramadol seized in Bangui on 17 July and 29 August 2017 147
Annex 7.6: AK-type assault rifles, chargers and ammunition carried by two anti-balaka elements, Kenguema Brice and Mingatouloum Arnaud 149

Annex 1.1: Map of the Central African Republic.

Annex 1.2: Table of correspondence sent and received by the Panel from 6 March to 7 November 2017.

Country/Entity	Number of letters sent	Information fully supplied	Information partially supplied	No answer/ Information not supplied	Pending
Abi Tchad	1			1	
African Union	2			2	
Angola	1			1	
Axor Gold	1		1		
BPMC	1			1	
Cameroon	4	2	1	1	
CAR	5	1		4	
CAR National Assembly	1		1		
Chad	2	2			
China	2	1		1	
Citibank	1			1	
DRC	1			1	
DU	1	1			
Ecobank	1	1			
Emirates Group	1			1	
Ethiopia	1	1			
Ethiopian Airlines	2	2			
Equatorial Guinea	1			1	
EU	1				1
Fly Dubai	1	1			
France	4	1	3		
ICC	1	1			
India	1			1	
Israel	1	1			
Kenya	3			3	
Kenya Airways	1		1		
Lapara	1	1			
MEA Air Lebanon	1	1			
Minair	2	2			
MoneyGram	1	2			
Orange Money	1			1	
Rwanda	1			1	
South Sudan	1			1	
Switzerland	7	7			

Société Générale	2		2		
Sovereign Freighters	1			1	
Turkish Airways	1		1		
Western Union	1	1			
UAE	4		4		
UBA	1			1	
Uganda	1			1	
UK	1			1	
USA	1			1	

Annex 2.1: Recruitment of 250 police and 250 gendarmerie officers.

Information extracted from the document, "Liste principale – recruitement 500 FSI", obtained by the Panel from a confidential source on 16 October 2017.

Bangui: 148
Basse-Kotto: 16
Haute-Kotto: 1
Haut-Mbomou: 6
Kémo : 15
Lobaye : 29
Mambéré-Kadei : 47
Mbomou : 2
Nana-Grébizi : 14
Nana-Mambéré : 29
Ombella-M'Poko : 52
Ouaka :22
Ouham : 47
Ouham-Pendé : 51
Sangha-Mbaere : 31
Bamingui-Bangoran : 5
Vakaga : 4

Map of the prefectures of the Central African Republic (source: d-maps.com).

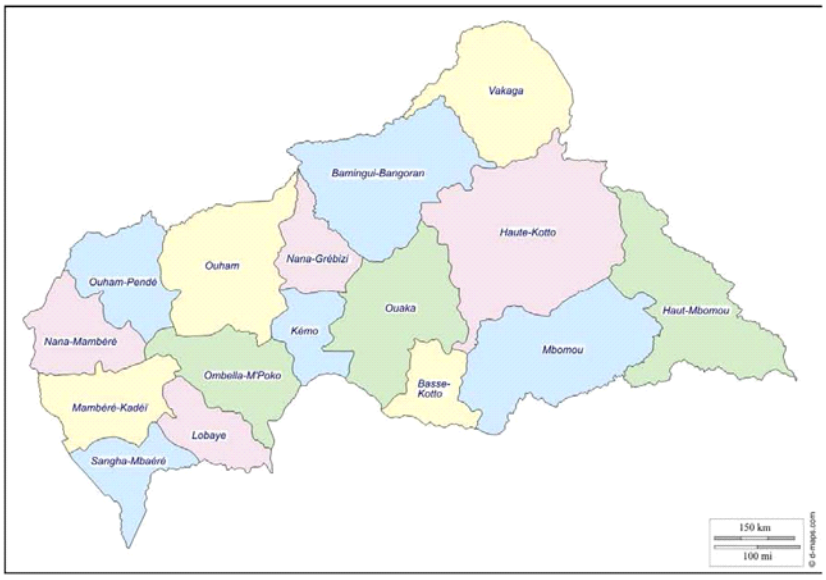

Annex 2.2: Map of the official deployment of FACA outside the Central African Republic's capital.

Information collected by the Panel on the basis of information obtained from international forces and national authorities.

Annex 2.3: Letter of the FACA Chief of Staff, General Ludovic Ngaifeï, regarding FACA deployed in the 3th district of Bangui ("PK5").

In the letter, General Ngaifeï states that he is unable to take care of the FACA deployed in Bangui's PK5 neighbourhood, in Bangui's 3rd district.

Documents obtained by the Panel on 12 October 2017 from Chief of Staff of the Ministry of Defence.

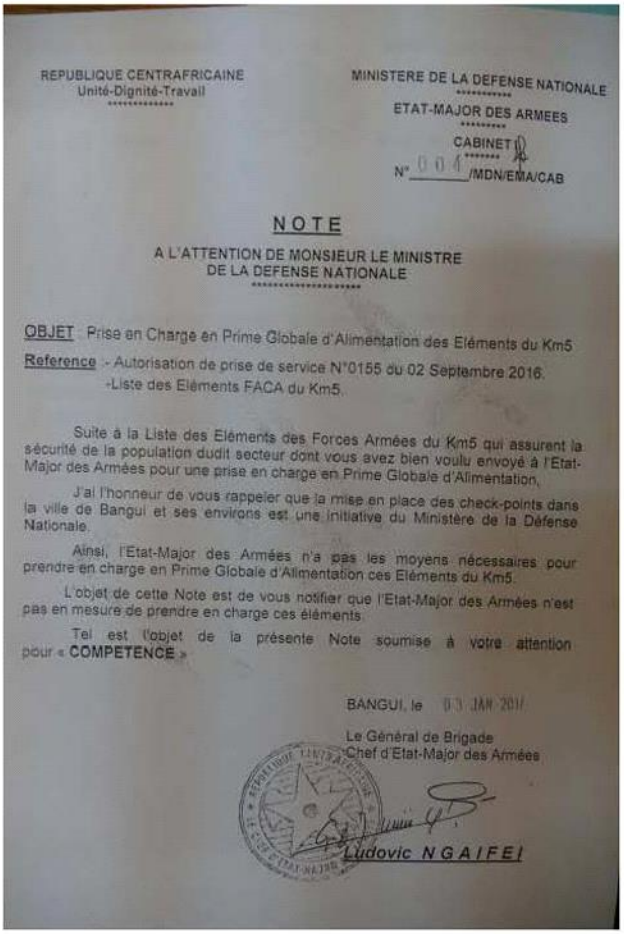

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité-Dignité-Travail

MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE

ETAT-MAJOR DES ARMEES

CABINET

N° 004 /MDN/EMA/CAB

NOTE

A L'ATTENTION DE MONSIEUR LE MINISTRE
DE LA DEFENSE NATIONALE

OBJET : Prise en Charge en Prime Globale d'Alimentation des Eléments du Km5

Reference : - Autorisation de prise de service N°0155 du 02 Septembre 2016.
-Liste des Eléments FACA du Km5.

Suite à la Liste des Eléments des Forces Armées du Km5 qui assurent la sécurité de la population dudit secteur dont vous avez bien voulu envoyé à l'Etat-Major des Armées pour une prise en charge en Prime Globale d'Alimentation,

J'ai l'honneur de vous rappeler que la mise en place des check-points dans la ville de Bangui et ses environs est une initiative du Ministère de la Défense Nationale.

Ainsi, l'Etat-Major des Armées n'a pas les moyens nécessaires pour prendre en charge en Prime Globale d'Alimentation ces Eléments du Km5.

L'objet de cette Note est de vous notifier que l'Etat-Major des Armées n'est pas en mesure de prendre en charge ces éléments.

Tel est l'objet de la présente Note soumise à votre attention pour « **COMPETENCE** ».

BANGUI, le 03 JAN 2017

Le Général de Brigade
Chef d'Etat-Major des Armées

Ludovic NGAIFEI

List of FACA deployed in Bangui's "PK 5".

LISTE DES ELEMENTS FACA DU KM5

N°	GRADE	NOM & PRENOM	MATRICULE	CORPS
01	S/LT	ALI BEN MOHAMED	2004-1-1222	AA
02	A.C	MAMOUD ABAKAR	2003-2-1554	BIT1
03	A.C	IBRAHIM DJABORA	2003-2-1555	BIT3
04	ADJ.	ABSAKINE SANGA	2003-2-1541	BGR
05	ADJ.	DJIBRIE MATAR CHAHAD	2004-1-1057	BSS
06	S/CH	ISSENE ADOUM	2003-2-1552	BIT4
07	ADJ.	ALI GREA	2003-2-1529	BSS
08	ADJ.	MOUSSA ZAKARIA	2006-2-1088	BSS
09	ADJ.	ANIMER ANAKOUR	2003-2-1550	AA
10	ADJ.	ABDELRAHIM MAHAMAT	2003-2-1520	BSS
11	ADJ.	SALIM ISSA	2004-1-1042	BSS
12	ADJ.	YOUSSOUF HASSAN	2004-1-1036	BIT1
13	S/CH	ABAKAR YOUNOUS	2003-2-1526	BIT1
14	S/CH	IBRAHIM BAOUDA	2003-2-1524	BIT1
15	S/CH	MOCTAR WAL DADA	2003-2-1525	BIT1
16	S/CH	MAHAMAT IBRAHIM	2003-2-1547	BG
17	S/CH	MAHAMAT ABDOULKARIM	2003-2-1551	BIT5
18	S/CH	MAHAMAT CHAROMA	2003-2-1521	BSS
19	S/CH	IBRAHIM AMDA	2005-1-1003	BIT4
20	S/CH	AGUID MATHIAS	2001-2-1373	BIT5
21	S/CH	DJOUMA CHOUBER	2012-1-1909	BSS
22	S/CH	MAMADOU ASSIL	2009-2-1882	BA
23	S/CH	MAHAMAT ISSA	2004-1-1055	BG
24	SERGENT	MAHAMAT NOUR NADAN	2004-1-1850	BIT5
25	SERGENT	ISMAIL MAHAMAT	2004-1-1413	BA
26	CAP. CHEF	AHAMAT ADAM	2004-1-1489	BSS
27	CAP. CHEF	ALI BICHARA	2004-1-1525	BA
28	CAP. CHEF	AHAMAT GANDOUL	2004-1-1418	BGR
29	CAP. CHEF	AROUN MAHAMAT	2003-2-1172	BSS
30	CAP. CHEF	ADOUM ABDALLAH	2004-1-1514	BSS
31	CAP. CHEF	TAHIR MAHAMAT	2004-1-1279	BIT5
32	CAP. CHEF	AMADOU ROUFAOU	2004-1-1296	BSS
33	CAP. CHEF	IBRAHIM ZAKARIA	2003-2-1284	BIT5
34	CAP. CHEF	MAHAMAT ATAHIR	2004-1-1140	BIT5
35	CAP. CHEF	HASHIM OUSMAN	2004-1-1309	BIT1
36	CAP. CHEF	ADAM HASSAN	2004-1-1929	BSS
37	CAP. CHEF	RAMADAN OUSMAN	2004-1-1498	BA
38	CAP. CHEF	YOUSSOUF BACHIR	2004-1-1972	AA
39	CAP. CHEF	SADOU DAOUDA	2009-2-2151	BSS
40	CAP. CHEF	MAHAMAT MOUSSA	2009-2-1867	BSS
41	CAPO. CHEF	MAHAMAT ALFRED BOKOU	2004-1-1436	BIT1
42	CAPO. CHEF	SALET DJIDDA	2003-2-1437	BG
43	CAPO. CHEF	ALGONI OUSMANE	2006-2-1014	BSS
44	CAPO. CHEF	SALET DJIDDA	2003-2-1437	BG
45	CAPO. CHEF	ALGONI OUSMANE	2006-2-1014	BSS
46	CAPO. CHEF	ADAM ABDALLAH MOUSSA	2004-1-1014	BSS
47	CAPORAL	IBRAHIM ALI YAYA	2004-1-1486	BA
48	CAPORAL	MAHAMAT ALI	2003-2-1323	BIT3

1

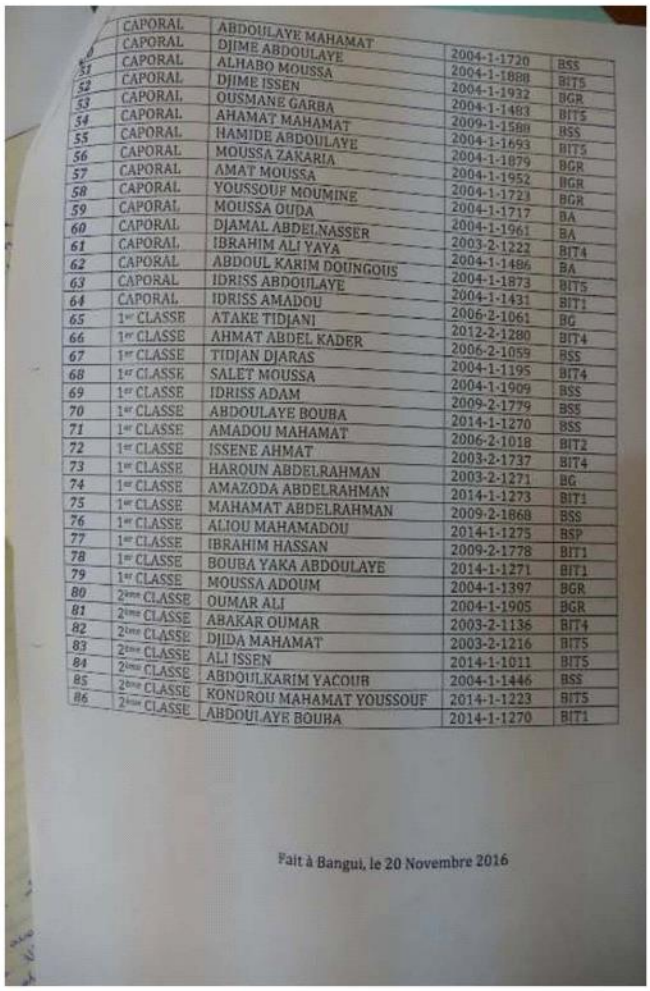

	CAPORAL	ABDOULAYE MAHAMAT	2004-1-1720	BSS
51	CAPORAL	DJIME ABDOULAYE	2004-1-1888	BIT5
52	CAPORAL	ALHABO MOUSSA	2004-1-1932	BGR
53	CAPORAL	DJIME ISSEN	2004-1-1483	BIT5
54	CAPORAL	OUSMANE GARBA	2009-1-1588	BSS
55	CAPORAL	AHAMAT MAHAMAT	2004-1-1693	BIT5
56	CAPORAL	HAMIDE ABDOULAYE	2004-1-1879	BGR
57	CAPORAL	MOUSSA ZAKARIA	2004-1-1952	BGR
58	CAPORAL	AMAT MOUSSA	2004-1-1721	BGR
59	CAPORAL	YOUSSOUF MOUMINE	2004-1-1717	BA
60	CAPORAL	MOUSSA OUDA	2004-1-1961	BA
61	CAPORAL	DJAMAL ABDELNASSER	2003-2-1222	BIT4
62	CAPORAL	IBRAHIM ALI YAYA	2004-1-1486	BA
63	CAPORAL	ABDOUL KARIM DOUNGOUS	2004-1-1873	BIT5
64	CAPORAL	IDRISS ABDOULAYE	2004-1-1431	BIT1
65	1er CLASSE	IDRISS AMADOU	2006-2-1061	BG
66	1er CLASSE	ATAKE TIDJANI	2012-2-1280	BIT4
67	1er CLASSE	AHMAT ABDEL KADER	2006-2-1059	BSS
68	1er CLASSE	TIDJAN DJARAS	2004-1-1195	BIT4
69	1er CLASSE	SALET MOUSSA	2004-1-1909	BSS
70	1er CLASSE	IDRISS ADAM	2009-2-1779	BSS
71	1er CLASSE	ABDOULAYE BOUBA	2014-1-1270	BSS
72	1er CLASSE	AMADOU MAHAMAT	2006-2-1018	BIT2
73	1er CLASSE	ISSENE AHMAT	2003-2-1737	BIT4
74	1er CLASSE	HAROUN ABDELRAHMAN	2003-2-1271	BG
75	1er CLASSE	AMAZODA ABDELRAHMAN	2014-1-1273	BIT1
76	1er CLASSE	MAHAMAT ABDELRAHMAN	2009-2-1868	BSS
77	1er CLASSE	ALIOU MAHAMADOU	2014-1-1275	BSP
78	1er CLASSE	IBRAHIM HASSAN	2009-2-1778	BIT1
79	1er CLASSE	BOUBA YAKA ABDOULAYE	2014-1-1271	BIT1
80	1er CLASSE	MOUSSA ADOUM	2004-1-1397	BGR
81	2ème CLASSE	OUMAR ALI	2004-1-1905	BGR
82	2ème CLASSE	ABAKAR OUMAR	2003-2-1136	BIT4
83	2ème CLASSE	DJIDA MAHAMAT	2003-2-1216	BIT5
84	2ème CLASSE	ALI ISSEN	2014-1-1011	BIT5
85	2ème CLASSE	ABDOULKARIM YACOUB	2004-1-1446	BSS
86	2ème CLASSE	KONDROU MAHAMAT YOUSSOUF	2014-1-1223	BIT5
	2ème CLASSE	ABDOULAYE BOUBA	2014-1-1270	BIT1

Fait à Bangui, le 20 Novembre 2016

Most of these FACAs belong to their respective corps of the national army, but some elements, under the leadership of Mamoud Abakar, did not and are still involved in criminal actions.

For earlier reports and annexes on the FACA elements deployed in Bangui's 3rd district, see the Panel's 2016 final report, S/2016/1032, paras. 83, 97-99 and Annex 39.

Annex 2.4: Repatriation from Cameroon of military equipment belonging to the Central African Republic.

On 4 May 2017, the Sanctions Committee approved, albeit subject to certain conditions, an exemption request from the Republic of Cameroon for the repatriation of 153 weapons, 56,575 rounds of ammunition, 9 vehicles and 1 helicopter belonging to the Central African Republic armed forces (see S/2016/694, para. 113). The handover at the border town of Garoua Boulaï and the further transport of the equipment to Bangui late August 2017, encountered several problems. First, ammunition that was not supposed to be transported because of its unstable condition was handed over and transported, in spite of potential security issues. Secondly, three vehicles belonging to the Presidential Guard, in which this ammunition was loaded, did not follow the MINUSCA escort, as agreed, but left for the local gendarmerie in Bouar. When the escort arrived in Bangui, Camp Kassaï, on 31 August, MINUSCA and the Panel noted that 12 boxes of non-transportable ammunition were missing. After MINUSCA brought the matter to the attention of the national authorities, the 12 boxes finally returned to MINUSCA on 6 September. On 27 October 2017, the Sanctions Committee approved the transfer of the equipment from MINUSCA to the FACA.[1]

[1] Committee document, 27 October 2017.

Annex 2.5: Excerpts of President Faustin-Archange Touadéra's Statement at the United Nations General Assembly, New York, 22 September 2017.

Aujourd'hui, l'activité des groupes armés a réduit plus de la moitié de mes concitoyens à l'indigence complète. C'est ainsi que 2,4 millions de personnes ont besoin d'assistance humanitaire d'urgence. Nous faisons face à 600.000 personnes déplacées internes qui doivent être soutenues et assistées pour regagner leurs foyers pour reprendre leurs activités de production. De plus, la RCA compte 500.000 de ses citoyens réfugiés essentiellement dans les pays voisins et nous devons mobiliser tous les moyens pour les rapatrier. La crise humanitaire que connaît la RCA est un facteur qui vient aggraver la complexité de la donne politique. C'est un péril que nous devons conjurer.

- **Distinguées personnalités,**
- **Mesdames, Messieurs,**

Pour les jours et les mois à venir, je voudrais partager avec vous les grands axes de mon action inscrite dans le Cadre d'Engagement Mutuel.

Sur le chapitre **Paix et Sécurité**, à partir du moment où la feuille de route pour la paix et la réconciliation en RCA est mise en œuvre, je veux mobiliser toutes les énergies pour que d'ici à la fin de cette année 2017, nous ayons franchi des pas significatifs en termes de dialogue avec les groupes armés et de mise en œuvre du programme national de DDRR. La fermeté de mon engagement est sans équivoque. Néanmoins, pendant que le dialogue est en cours, personne n'ignore que l'Etat doit continuer à fonctionner. Et, notamment, à assurer la sécurité de tous les citoyens. Les efforts de redéploiement des FACA et des forces de sécurité intérieures requièrent que les moyens d'action suivent. C'est pourquoi, je voudrais, au nom de peuple centrafricain, inviter de manière solennelle le Conseil de sécurité, organe politique des Nations-Unies à vocation de veiller sur la paix mondiale, d'user des voies et moyens utiles dont l'allègement des conditions d'équipement de nos Forces de

11

défense et de sécurité républicaines, pour créer les conditions d'un retour rapide de la paix et de la sécurité en RCA, afin de consolider les acquis démocratiques.

Annex 2.6: Alfred Yékatom's private security company – Koya.

Photograph taken by the Panel in Bimbo (Ombella-Mpoko prefecture) on 8 August 2017.

Photograph taken by the Panel in Pissa (Lobaye prefecture) on 8 August 2017.

Annex 3.1: Final Communiqué of the ministerial meeting on the African Initiative for Peace and Reconciliation in the Central African Republic, Libreville, 17 July 2017.

COMMUNIQUE FINAL DE LA REUNION MINISTERIELLE DE L'INITIATIVE AFRICAINE POUR LA PAIX ET LA RECONCILIATION EN RCA
Libreville, République Gabonaise,
le 17 Juillet 2017

Sur l'invitation de la Commission de l'Union Africaine, une Réunion Ministérielle de l'Initiative Africaine pour la paix et la réconciliation en RCA s'est tenue le 17 juillet 2017 au Siège du Secrétariat général de la Communauté Economique des Etats de l'Afrique Centrale (CEEAC) en présence de SEM Smail CHERGUI Commissaire Paix et Sécurité l'Union Africaine, de l'Ambassadeur Ahmad ALLAM-MI, Secrétaire Général de la CEEAC, George Rebelo Pinto Chicoti Ministre des Relations Extérieures de la République d'Angola, Jean Claude NGAKOSSO, Ministre des Affaires Etrangères et de la coopération de la République du Congo, SEM Pacôme MOUBELET BOUBEYA, Ministre d'Etat, Ministre des Affaires Etrangères, de la Francophonie, de l'Intégration régionale, chargé des gabonais de l'étranger de la République Gabonaise, Charles Armel DOUBANE, Ministre des Affaires Etrangères, de l'Intégration Africaine et des Centrafricains de l'étranger de la République centrafricaine, et Ahmad Mahamat Bachir, Ministre de la sécurité publique et l'immigration de la République du Tchad et a procédé à un examen approfondi de la situation en République centrafricaine (RCA).

La Réunion Ministérielle a exprimé ses vifs remerciements à son Excelence Monsieur Ali Bongo ONDIMBA, Président de la République Gabonaise pour l'accueil et l'hospitalité qui leur ont été réservés depuis leur arrivée à Libreville.

Les participants ont félicité son Excellence Monsieur l'Ambassadeur Ahmad ALLAM-MI pour les facilités qu'il a mises à leur disposition.

Ils ont félicité le Président Pr Faustin Archange Touadera et les autorités centrafricaines pour les efforts consentis dans la recherche d'une solution politique inclusive au conflit que connait le pays, ainsi que de leur plein soutien à la poursuite de l'Initiative Africaine.

Les participants ont salué la Déclaration des Chefs d'Etat et de Gouvernement à l'occasion du 29ème Sommet de l'Union Africaine du 4 juillet 2017 sur l'Initiative Africaine.

Les participants, tout en appréciant le rôle de la MINUSCA en RCA, ont pris acte de toutes les initiatives qui ont été entreprises dans la recherche d'une paix durable en RCA notamment l'Accord de paix conclu à Rome sous l'égide de la Communauté Saint Egidio et des conclusions de la réunion de médiateurs tenue à Bruxelles le 21 juin 2017, et souhaitent que l'ensemble des partenaires et amis de la RCA s'inscrivent résolument dans la dynamique de l'Initiative Africaine.

Les participants ont adopté une feuille de route intégrée qui constitue désormais l'unique référence pour la promotion de la paix et la réconciliation en RCA.

Cette feuille de route, qui sera soumise incessamment aux parties invitées à la négociation souligne tout particulièrement le nécessaire respect de l'unité et de l'intégrité de la République centrafricaine, de ses Institutions démocratiques et de l'appropriation de son processus politique de paix et de réconciliation.

Les parties ont unanimement exprimé leur ferme engagement et leur solidarité avec le Gouvernement et l'ensemble des acteurs politiques du pays pour le rétablissement d'une paix définitive dans l'inclusion, la réconciliation et la cohésion nationale, ce conformément au droit, à la justice et aux valeurs africaines pertinentes.

Les parties ont décidé de mettre en place, sous l'égide de l'UA, un panel de facilitateurs où sont représentées de façon qualifié, toutes les composantes de l'Initiative Africaine. Ce panel est doté d'un secrétariat technique pour l'opérationnalisation de cette feuille de route.

Elles ont lancé un appel à la communauté africaine et internationale pour intensifier leur appui multiforme à la Centrafrique et au plein succès de l'Initiative Africaine pour la paix et la réconciliation en RCA.

Un chronogramme du déroulé de l'initiative sera élaboré dans les meilleurs délais pour encadrer le processus effectif de mise en œuvre de l'initiative.

Fait à Libreville, le 17 juillet 2017

Annex 3.2: Presidential decree of 31 July 2017 establishing the Follow-up Committee of the Rome Agreement.

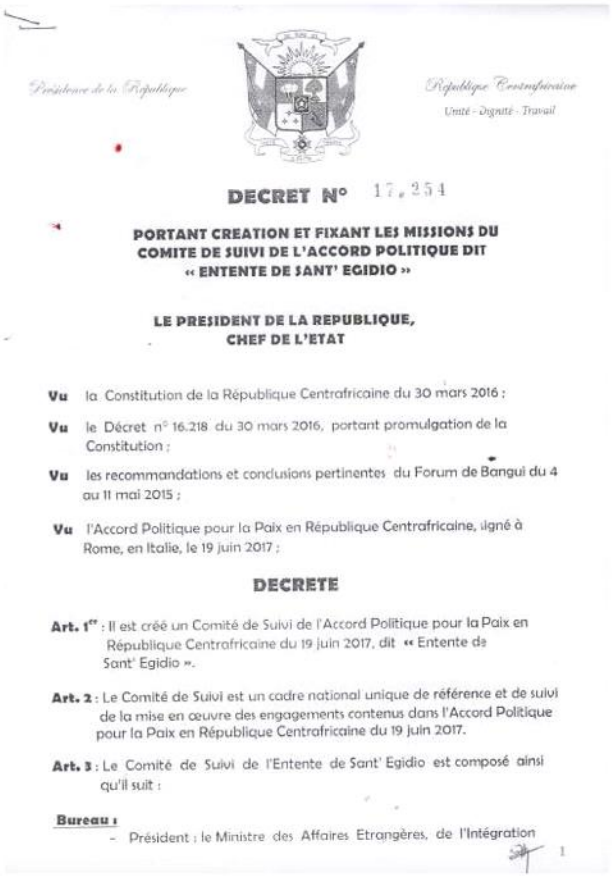

Présidence de la République

République Centrafricaine
Unité - Dignité - Travail

DECRET N° 17.254

PORTANT CREATION ET FIXANT LES MISSIONS DU COMITE DE SUIVI DE L'ACCORD POLITIQUE DIT « ENTENTE DE SANT' EGIDIO »

LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE, CHEF DE L'ETAT

Vu la Constitution de la République Centrafricaine du 30 mars 2016 ;

Vu le Décret n° 16.218 du 30 mars 2016, portant promulgation de la Constitution ;

Vu les recommandations et conclusions pertinentes du Forum de Bangui du 4 au 11 mai 2015 ;

Vu l'Accord Politique pour la Paix en République Centrafricaine, signé à Rome, en Italie, le 19 juin 2017 ;

DECRETE

Art. 1er : Il est créé un Comité de Suivi de l'Accord Politique pour la Paix en République Centrafricaine du 19 juin 2017, dit « Entente de Sant' Egidio ».

Art. 2 : Le Comité de Suivi est un cadre national unique de référence et de suivi de la mise en œuvre des engagements contenus dans l'Accord Politique pour la Paix en République Centrafricaine du 19 juin 2017.

Art. 3 : Le Comité de Suivi de l'Entente de Sant' Egidio est composé ainsi qu'il suit :

Bureau :

- Président : le Ministre des Affaires Etrangères, de l'Intégration

1

Africaine et des Centrafricains de l'Etranger ;
- 1er Vice-Président : le Représentant des groupes armés signataires de « l'Entente de Sant' Egidio » ;
- 2ème Vice-Président : le Représentant des Partis Politiques ;
- 3ème Vice-Président : le Représentant de l'Assemblée Nationale ;
- Rapporteur : le Point focal de la Communauté Sant' Egidio en RCA.

Membres :
- Le Médiateur de la Communauté Sant' Egidio ;
- Les autres participants aux rencontres de Rome ;
- Le Représentant de la Coordination Nationale DDRRR/RSS/RN, à la Présidence de la République.

- **Observateurs :**
- Le Représentant de la MINUSCA ;
- Le Représentant de l'Union Européenne;
- Les Représentants de la Communauté internationale.

Art. 4 : Le Secrétariat du Comité de Suivi est assuré par le Point focal de la Communauté Sant' Egidio en RCA.

Art. 5 : Sur proposition du Bureau, le Comité de Suivi approuve par consensus son Règlement Intérieur.

Art. 6 : Le fonctionnement du Comité de Suivi est pris en charge par le Budget national.

Art. 7 : Le présent Décret qui abroge toutes dispositions antérieures contraires et qui prend effet à compter de la date de sa signature, sera enregistré et publié au Journal Officiel.

Fait à Bangui, le 31.12.2017

Pr. Faustin Archange TOUADERA

Annex 3.3: Final Communiqué of the first meeting of the Facilitation Panel of the African Initiative for Peace and Reconciliation in the CAR, Bangui, 12 September 2017.

COMMUNIQUE FINAL

DE LA PREMIERE REUNION DU PANEL DES FACILITATEURS DE L'INITIATIVE AFRICAINE POUR LA PAIX ET LA RÉCONCILIATION EN REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE

Conformément aux décisions de la réunion ministérielle de l'Initiative africaine, tenue à Libreville le 17 juillet 2017,ayant adopté la *Feuille de route de l'Initiative africaine pour la paix et la réconciliation en République centrafricaine*, la première réunion du Panel des facilitateurs de l'Initiative africaine s'est tenue à Bangui en Centrafrique les 11 et 12 septembre 2017.

Cette réunion avait pour objectif principal le lancement du processus de mise en œuvre de la Feuille de route de l'Initiative africaine pour la paix et la réconciliation en RCA.

Les membres du Panel ont été accueillis par le Ministre des Affaires étrangères, et de la coopération internationale de la République centrafricaine, **SE M. Charles DOUBANE**. Au nom de tous les Ministres des pays membres de l'Initiative africaine, **SE M. Jean-Claude GAKOSSO,** Ministre des Affaires étrangères, de la coopération et des congolais de l'Etranger de la République du Congo a ouvert les travaux du Panel.

Ont participé à cette réunion: le Professeur **Mohamed El HACEN LEBATT**, Conseiller stratégique principal du Président de la Commission de l'Union Africaine, Coordinateur du Panel, le **Ministre Jean WILLYBIRO SAKO**, point focal de la RCA de l'Initiative Africaine; **l'Ambassadeur Baudouin HAMULI KABARHUZA,** Directeur des Affaires politiques et du Mécanisme d'alerte rapide de l'Afrique centrale de la CEEAC, Représentant de la CEEAC dans le Panel; **l'Ambassadeur Jean Félix MOKIEMO**, Chef de Département Afrique du Ministère des Affaires étrangères, de la coopération et des congolais de l'Etranger de la République du Congo; **l'Ambassadrice Madeleine MEGNENG** OBAME, Directeur des Affaires africaines au Ministère des Affaires Étrangères du Gabon; **M. Manuel DA ROCHA**, Consul général d'Angola; **M. Abdou HOUNTINTO**, Chargé d'Affaires de l'Ambassade du Tchad; **l'Ambassadeur Moussa B. NEBIE**, Représentant spécial du Président de la Commission de l'UA en RCA; **l'Ambassadeur Adolphe NAHAYO**, représentant du

1

Secrétaire général de la CEEAC en RCA; **M. Kenny GLUCK**, Représentant Spécial adjoint du Secrétaire général des Nations Unies en RCA en tant qu'observateur.

Après adoption de l'ordre du jour, les participants ont procédé à un examen des points inscrits à l'ordre du jour sous la modération du Professeur M.E. **Hacen LEBATT**

Au sujet des conditions de succès de l'Initiative africaine, le panel, conscients de la qualité de médiateurs de ses membres, a reconnu, entre autres, que le soutien total du Président de la RCA, des pays limitrophes, de la **MINUSCA** et des autres partenaires multilatéraux et bilatéraux est indispensables au succès de leur mission.

S'agissant de l'organisation interne, le Panel a adopté son mode de fonctionnement dont le bureau sera sous la présidence de l'Union africaine, de la CEEAC et du Gouvernement centrafricain, avec le soutien des Nations Unies. Il a adopté le principe de l'ouverture du panel aux pays limitrophes de la RCA qui en feraient la demande, et invite l'Union européenne, l'OIF, l'OCI et la Communauté Sant'Egidio à les accompagner à titre d'observateurs.

Concernant le plan d'action, le Panel des Facilitateurs a adopté leurs actions prioritaires dans un chronogramme assorti d'une prévision budgétaire. A cet effet, il a lancé un appel aux Etats membres du panel et aux partenaires internationaux d'apporter leurs contributions dans les meilleurs délais possibles.

Le Panel a mis en place un Secrétariat technique sous la supervision de la CEEAC qui se chargera, en collaboration avec l'Union africaine et le Gouvernement (Point focal), de finaliser les documents et de mobiliser les moyens logistiques nécessaires au démarrage des contacts et du dialogue envisagé.

Le Panel a unanimement exprimé la ferme détermination à œuvrer pour le succès de cette Initiative en vue de contribuer à la réconciliation et à la cohésion nationale pour le rétablissement de la paix durable en RCA.

Le Panel de facilitateurs constate avec une profonde amertume la poursuite injustifiée des violences contre les populations innocentes dans de nombreuses localités du pays. Cette situation constitue une entrave majeure au dialogue et au processus de paix et de réconciliation dans le pays. Le Panel lance un appel urgent aux groupes armés de cesser toutes les hostilités et de s'engager, avec lui, dans l'esprit du dialogue dont le chronogramme, séquences et timing leur seront communiqués dans les meilleurs délais.

Au terme des travaux, le Panel des Facilitateurs a été reçu en audience par le Président de la République, Chef de l'État, SEM **Faustin-Archange TOUADÉRA** pour lui faire part des résultats de leur réunion. Le Panel a remercié le Chef de l'État pour le soutien total à la concrétisation de l'initiative africaine, et pour la nomination du Ministre Jean **WILLYBIRO SAKO** comme Point focal du Gouvernement. Il a exprimé toute sa gratitude au Gouvernement et au peuple centrafricain pour l'accueil chaleureux réservé à tous ses membres.

Fait à Bangui, le 12 septembre 2017

2

Annex 4.1: Document signed by the sultan of Bangassou and entitled "Rapport sur la crise sécuritaire et humanitaire dans le Mbomou", 21 June 2017.

Document obtained by the Panel from Maxime Takama on 12 August 2017.

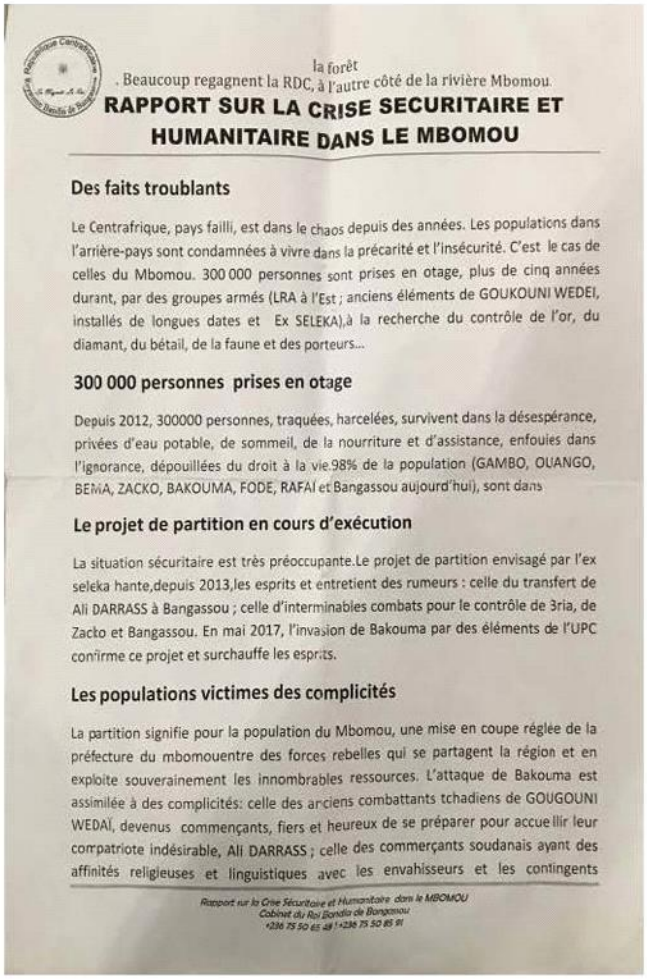

la forêt
. Beaucoup regagnent la RDC, à l'autre côté de la rivière Mbomou.

RAPPORT SUR LA CRISE SECURITAIRE ET HUMANITAIRE DANS LE MBOMOU

Des faits troublants

Le Centrafrique, pays failli, est dans le chaos depuis des années. Les populations dans l'arrière-pays sont condamnées à vivre dans la précarité et l'insécurité. C'est le cas de celles du Mbomou. 300 000 personnes sont prises en otage, plus de cinq années durant, par des groupes armés (LRA à l'Est ; anciens éléments de GOUKOUNI WEDEI, installés de longues dates et Ex SELEKA),à la recherche du contrôle de l'or, du diamant, du bétail, de la faune et des porteurs...

300 000 personnes prises en otage

Depuis 2012, 300000 personnes, traquées, harcelées, survivent dans la désespérance, privées d'eau potable, de sommeil, de la nourriture et d'assistance, enfouies dans l'ignorance, dépouillées du droit à la vie.98% de la population (GAMBO, OUANGO, BEMA, ZACKO, BAKOUMA, FODE, RAFAÏ et Bangassou aujourd'hui), sont dans

Le projet de partition en cours d'exécution

La situation sécuritaire est très préoccupante.Le projet de partition envisagé par l'ex seleka hante,depuis 2013,les esprits et entretient des rumeurs : celle du transfert de Ali DARRASS à Bangassou ; celle d'interminables combats pour le contrôle de 3ria, de Zacto et Bangassou. En mai 2017, l'invasion de Bakouma par des éléments de l'UPC confirme ce projet et surchauffe les esprits.

Les populations victimes des complicités

La partition signifie pour la population du Mbomou, une mise en coupe réglée de la préfecture du mbomouentre des forces rebelles qui se partagent la région et en exploite souverainement les innombrables ressources. L'attaque de Bakouma est assimilée à des complicités: celle des anciens combattants tchadiens de GOUGOUNI WEDAÏ, devenus commençants, fiers et heureux de se préparer pour accueillir leur compatriote indésirable, Ali DARRASS ; celle des commerçants soudanais ayant des affinités religieuses et linguistiques avec les envahisseurs et les contingents

Rapport sur la Crise Sécuritaire et Humanitaire dans le MBOMOU
Cabinet du Roi Bondia de Bangassou
+236 75 50 65 38 / +236 75 50 65 91

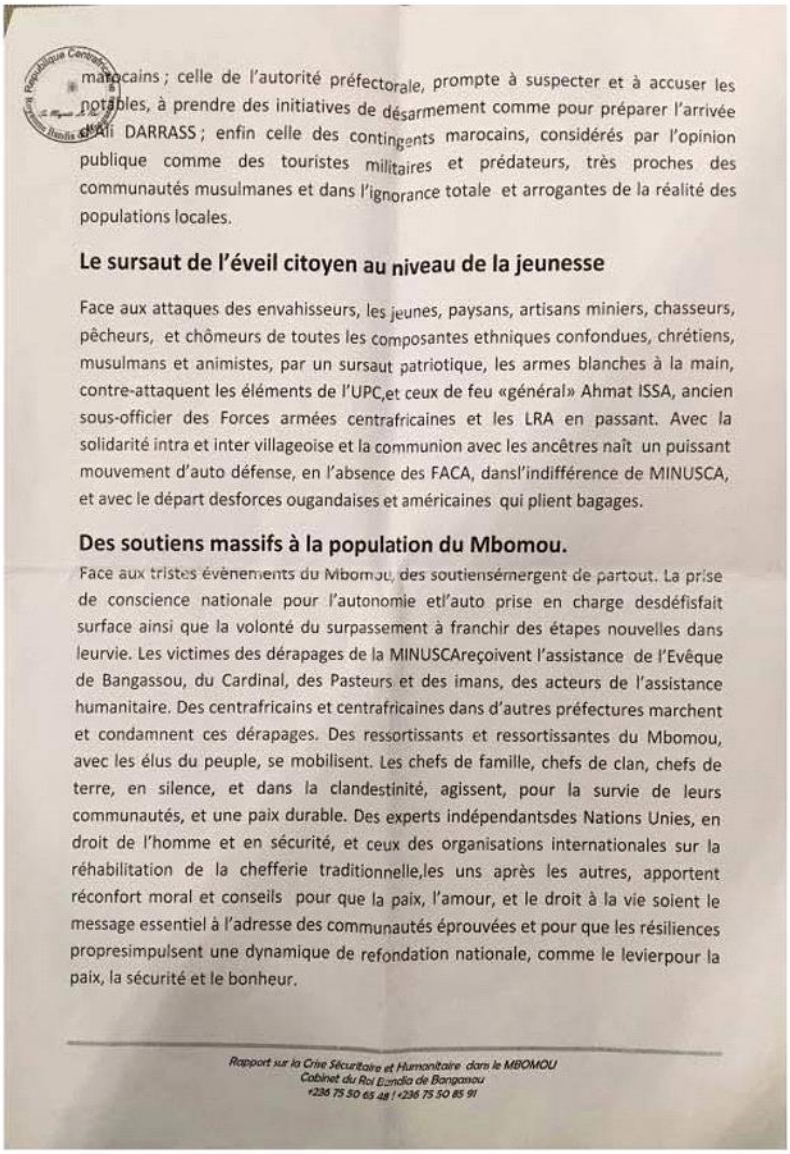

marocains ; celle de l'autorité préfectorale, prompte à suspecter et à accuser les notables, à prendre des initiatives de désarmement comme pour préparer l'arrivée d'Ali DARRASS ; enfin celle des contingents marocains, considérés par l'opinion publique comme des touristes militaires et prédateurs, très proches des communautés musulmanes et dans l'ignorance totale et arrogantes de la réalité des populations locales.

Le sursaut de l'éveil citoyen au niveau de la jeunesse

Face aux attaques des envahisseurs, les jeunes, paysans, artisans miniers, chasseurs, pêcheurs, et chômeurs de toutes les composantes ethniques confondues, chrétiens, musulmans et animistes, par un sursaut patriotique, les armes blanches à la main, contre-attaquent les éléments de l'UPC,et ceux de feu «général» Ahmat ISSA, ancien sous-officier des Forces armées centrafricaines et les LRA en passant. Avec la solidarité intra et inter villageoise et la communion avec les ancêtres naît un puissant mouvement d'auto défense, en l'absence des FACA, dansl'indifférence de MINUSCA, et avec le départ desforces ougandaises et américaines qui plient bagages.

Des soutiens massifs à la population du Mbomou.

Face aux tristes événements du Mbomou, des soutiensémergent de partout. La prise de conscience nationale pour l'autonomie etl'auto prise en charge desdéfisfait surface ainsi que la volonté du surpassement à franchir des étapes nouvelles dans leurvie. Les victimes des dérapages de la MINUSCAreçoivent l'assistance de l'Evêque de Bangassou, du Cardinal, des Pasteurs et des imans, des acteurs de l'assistance humanitaire. Des centrafricains et centrafricaines dans d'autres préfectures marchent et condamnent ces dérapages. Des ressortissants et ressortissantes du Mbomou, avec les élus du peuple, se mobilisent. Les chefs de famille, chefs de clan, chefs de terre, en silence, et dans la clandestinité, agissent, pour la survie de leurs communautés, et une paix durable. Des experts indépendantsdes Nations Unies, en droit de l'homme et en sécurité, et ceux des organisations internationales sur la réhabilitation de la chefferie traditionnelle,les uns après les autres, apportent réconfort moral et conseils pour que la paix, l'amour, et le droit à la vie soient le message essentiel à l'adresse des communautés éprouvées et pour que les résiliences propresimpulsent une dynamique de refondation nationale, comme le levierpour la paix, la sécurité et le bonheur.

Rapport sur la Crise Sécuritaire et Humanitaire dans le MBOMOU
Cabinet du Roi Bandia de Bangassou
+236 75 50 65 48 / +236 75 50 85 91

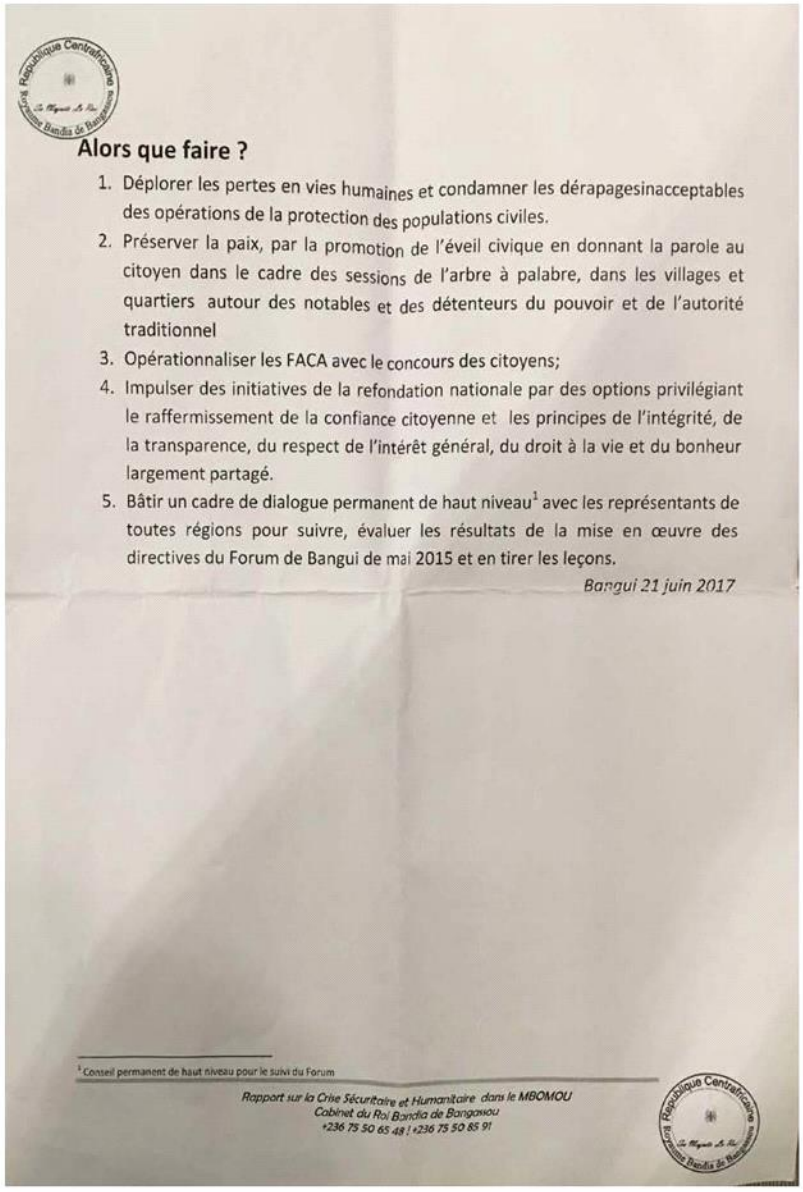

Alors que faire ?

1. Déplorer les pertes en vies humaines et condamner les dérapagesinacceptables des opérations de la protection des populations civiles.
2. Préserver la paix, par la promotion de l'éveil civique en donnant la parole au citoyen dans le cadre des sessions de l'arbre à palabre, dans les villages et quartiers autour des notables et des détenteurs du pouvoir et de l'autorité traditionnel
3. Opérationnaliser les FACA avec le concours des citoyens;
4. Impulser des initiatives de la refondation nationale par des options privilégiant le raffermissement de la confiance citoyenne et les principes de l'intégrité, de la transparence, du respect de l'intérêt général, du droit à la vie et du bonheur largement partagé.
5. Bâtir un cadre de dialogue permanent de haut niveau[1] avec les représentants de toutes régions pour suivre, évaluer les résultats de la mise en œuvre des directives du Forum de Bangui de mai 2015 et en tirer les leçons.

Bangui 21 juin 2017

[1] Conseil permanent de haut niveau pour le suivi du Forum

Rapport sur la Crise Sécuritaire et Humanitaire dans le MBOMOU
Cabinet du Roi Bandia de Bangassou
+236 75 50 65 48 / +236 75 50 85 91

Annex 4.2: "Mémorandum relatif à la généralisation de l'insécurité dans la région 6" of 1 July 2017.

Document obtained by the Panel on 2 August 2017 from Dobo Zero Paulin, representative of the "Coordination des Ressortissants de la Region 6".

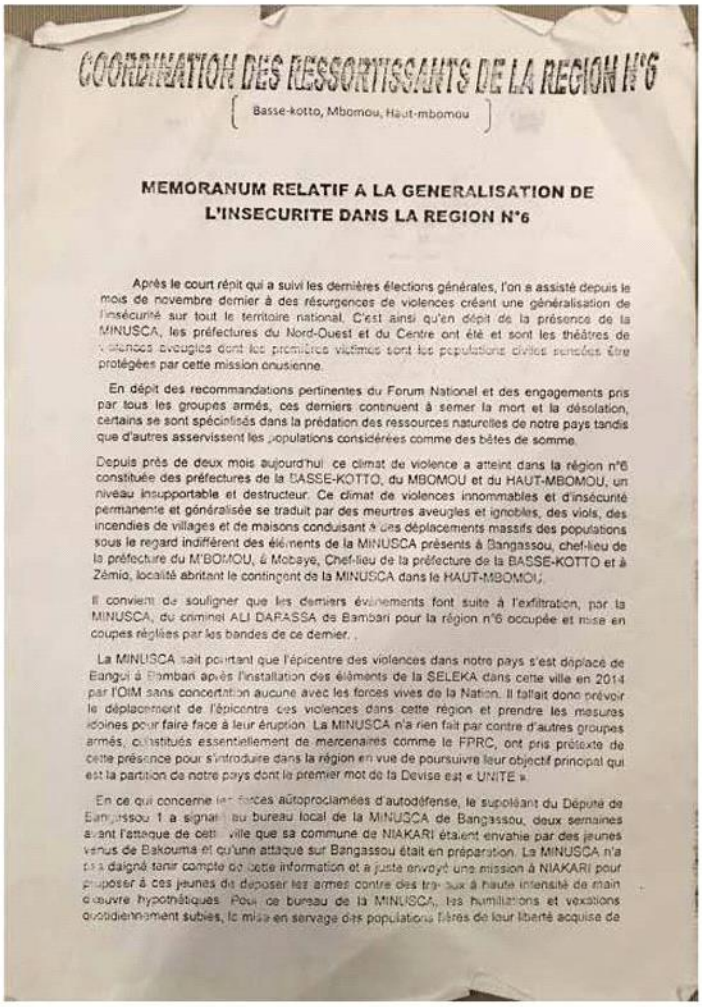

COORDINATION DES RESSORTISSANTS DE LA REGION N°6

Basse-kotto, Mbomou, Haut-mbomou

MEMORANUM RELATIF A LA GENERALISATION DE L'INSECURITE DANS LA REGION N°6

Après le court répit qui a suivi les dernières élections générales, l'on a assisté depuis le mois de novembre dernier à des résurgences de violences créant une généralisation de l'insécurité sur tout le territoire national. C'est ainsi qu'en dépit de la présence de la MINUSCA, les préfectures du Nord-Ouest et du Centre ont été et sont les théâtres de violences aveugles dont les premières victimes sont les populations civiles censées être protégées par cette mission onusienne.

En dépit des recommandations pertinentes du Forum National et des engagements pris par tous les groupes armés, ces derniers continuent à semer la mort et la désolation, certains se sont spécialisés dans la prédation des ressources naturelles de notre pays tandis que d'autres asservissent les populations considérées comme des bêtes de somme.

Depuis près de deux mois aujourd'hui ce climat de violence a atteint dans la région n°6 constituée des préfectures de la BASSE-KOTTO, du MBOMOU et du HAUT-MBOMOU, un niveau insupportable et destructeur. Ce climat de violences innommables et d'insécurité permanente et généralisée se traduit par des meurtres aveugles et ignobles, des viols, des incendies de villages et de maisons conduisant à des déplacements massifs des populations sous le regard indifférent des éléments de la MINUSCA présents à Bangassou, chef-lieu de la préfecture du M'BOMOU, à Mobaye, Chef-lieu de la préfecture de la BASSE-KOTTO et à Zémio, localité abritant le contingent de la MINUSCA dans le HAUT-MBOMOU.

Il convient de souligner que les derniers événements font suite à l'exfiltration, par la MINUSCA, du criminel ALI DARASSA de Bambari pour la région n°6 occupée et mise en coupes réglées par les bandes de ce dernier. .

La MINUSCA sait pourtant que l'épicentre des violences dans notre pays s'est déplacé de Bangui à Bambari après l'installation des éléments de la SELEKA dans cette ville en 2014 par l'OIM sans concertation aucune avec les forces vives de la Nation. Il fallait donc prévoir le déplacement de l'épicentre des violences dans cette région et prendre les mesures idoines pour faire face à leur éruption. La MINUSCA n'a rien fait par contre d'autres groupes armés, constitués essentiellement de mercenaires comme le FPRC, ont pris prétexte de cette présence pour s'introduire dans la région en vue de poursuivre leur objectif principal qui est la partition de notre pays dont le premier mot de la Devise est « UNITE ».

En ce qui concerne les forces autoproclamées d'autodéfense, le supléant du Député de Bangassou 1 a signalé au bureau local de la MINUSCA de Bangassou, deux semaines avant l'attaque de cette ville que sa commune de NIAKARI était envahie par des jeunes venus de Bakouma et qu'une attaque sur Bangassou était en préparation. La MINUSCA n'a pas daigné tenir compte de cette information et a juste envoyé une mission à NIAKARI pour proposer à ces jeunes de déposer les armes contre des travaux à haute intensité de main d'oeuvre hypothétiques. Pour ce bureau de la MINUSCA, les humiliations et vexations quotidiennement subies, le mise en servage des populations libres de leur liberté acquise de

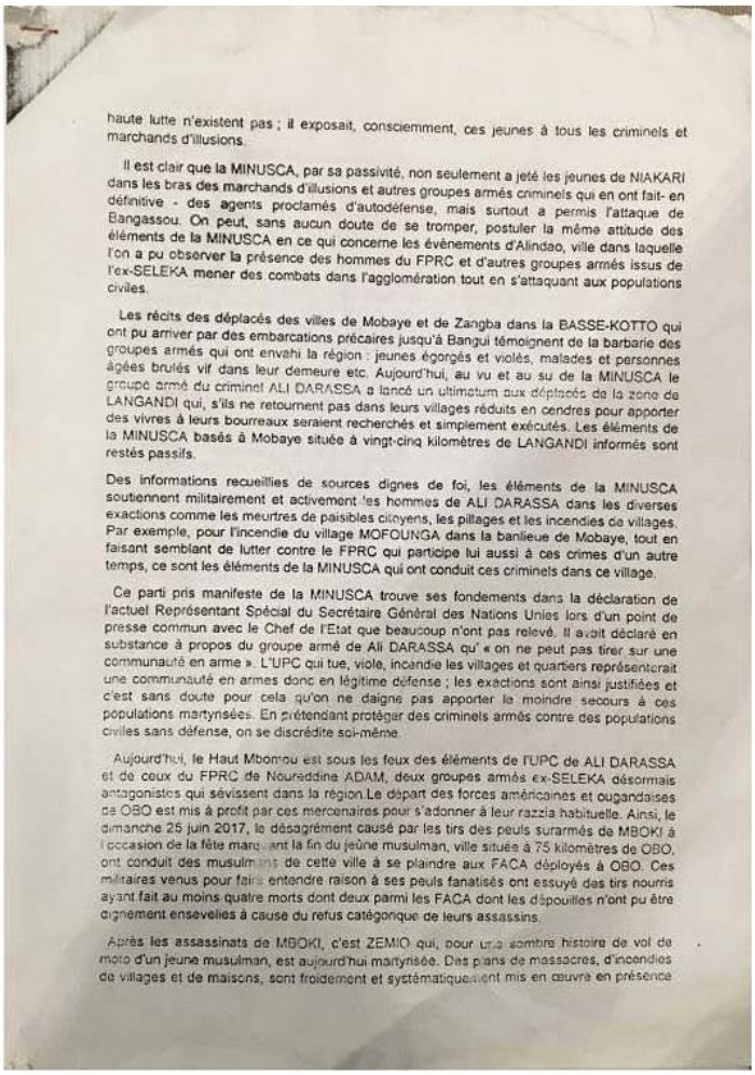

haute lutte n'existent pas ; il exposait, consciemment, ces jeunes à tous les criminels et marchands d'illusions.

Il est clair que la MINUSCA, par sa passivité, non seulement a jeté les jeunes de NIAKARI dans les bras des marchands d'illusions et autres groupes armés criminels qui en ont fait- en définitive - des agents proclamés d'autodéfense, mais surtout a permis l'attaque de Bangassou. On peut, sans aucun doute de se tromper, postuler la même attitude des éléments de la MINUSCA en ce qui concerne les évènements d'Alindao, ville dans laquelle l'on a pu observer la présence des hommes du FPRC et d'autres groupes armés issus de l'ex-SELEKA mener des combats dans l'agglomération tout en s'attaquant aux populations civiles.

Les récits des déplacés des villes de Mobaye et de Zangba dans la BASSE-KOTTO qui ont pu arriver par des embarcations précaires jusqu'à Bangui témoignent de la barbarie des groupes armés qui ont envahi la région : jeunes égorgés et violés, malades et personnes âgées brulés vif dans leur demeure etc. Aujourd'hui, au vu et au su de la MINUSCA le groupe armé du criminel ALI DARASSA a lancé un ultimatum aux déplacés de la zone de LANGANDI qui, s'ils ne retournent pas dans leurs villages réduits en cendres pour apporter des vivres à leurs bourreaux seraient recherchés et simplement exécutés. Les éléments de la MINUSCA basés à Mobaye située à vingt-cinq kilomètres de LANGANDI informés sont restés passifs.

Des informations recueillies de sources dignes de foi, les éléments de la MINUSCA soutiennent militairement et activement les hommes de ALI DARASSA dans les diverses exactions comme les meurtres de paisibles citoyens, les pillages et les incendies de villages. Par exemple, pour l'incendie du village MOFOUNGA dans la banlieue de Mobaye, tout en faisant semblant de lutter contre le FPRC qui participe lui aussi à ces crimes d'un autre temps, ce sont les éléments de la MINUSCA qui ont conduit ces criminels dans ce village.

Ce parti pris manifeste de la MINUSCA trouve ses fondements dans la déclaration de l'actuel Représentant Spécial du Secrétaire Général des Nations Unies lors d'un point de presse commun avec le Chef de l'Etat que beaucoup n'ont pas relevé. Il avait déclaré en substance à propos du groupe armé de Ali DARASSA qu' « on ne peut pas tirer sur une communauté en arme ». L'UPC qui tue, viole, incendie les villages et quartiers représenterait une communauté en armes donc en légitime défense ; les exactions sont ainsi justifiées et c'est sans doute pour cela qu'on ne daigne pas apporter le moindre secours à ces populations martyrisées. En prétendant protéger des criminels armés contre des populations civiles sans défense, on se discrédite soi-même.

Aujourd'hui, le Haut Mbomou est sous les feux des éléments de l'UPC de ALI DARASSA et de ceux du FPRC de Noureddine ADAM, deux groupes armés ex-SELEKA désormais antagonistes qui sévissent dans la région.Le départ des forces américaines et ougandaises de OBO est mis à profit par ces mercenaires pour s'adonner à leur razzia habituelle. Ainsi, le dimanche 25 juin 2017, le désagrément causé par les tirs des peuls surarmés de MBOKI à l'occasion de la fête marquant la fin du jeûne musulman, ville située à 75 kilomètres de OBO, ont conduit des musulmans de cette ville à se plaindre aux FACA déployés à OBO. Ces militaires venus pour faire entendre raison à ses peuls fanatisés ont essuyé des tirs nourris ayant fait au moins quatre morts dont deux parmi les FACA dont les dépouilles n'ont pu être dignement ensevelies à cause du refus catégorique de leurs assassins.

Après les assassinats de MBOKI, c'est ZEMIO qui, pour une sombre histoire de vol de moto d'un jeune musulman, est aujourd'hui martyrisée. Des plans de massacres, d'incendies de villages et de maisons, sont froidement et systématiquement mis en œuvre en présence

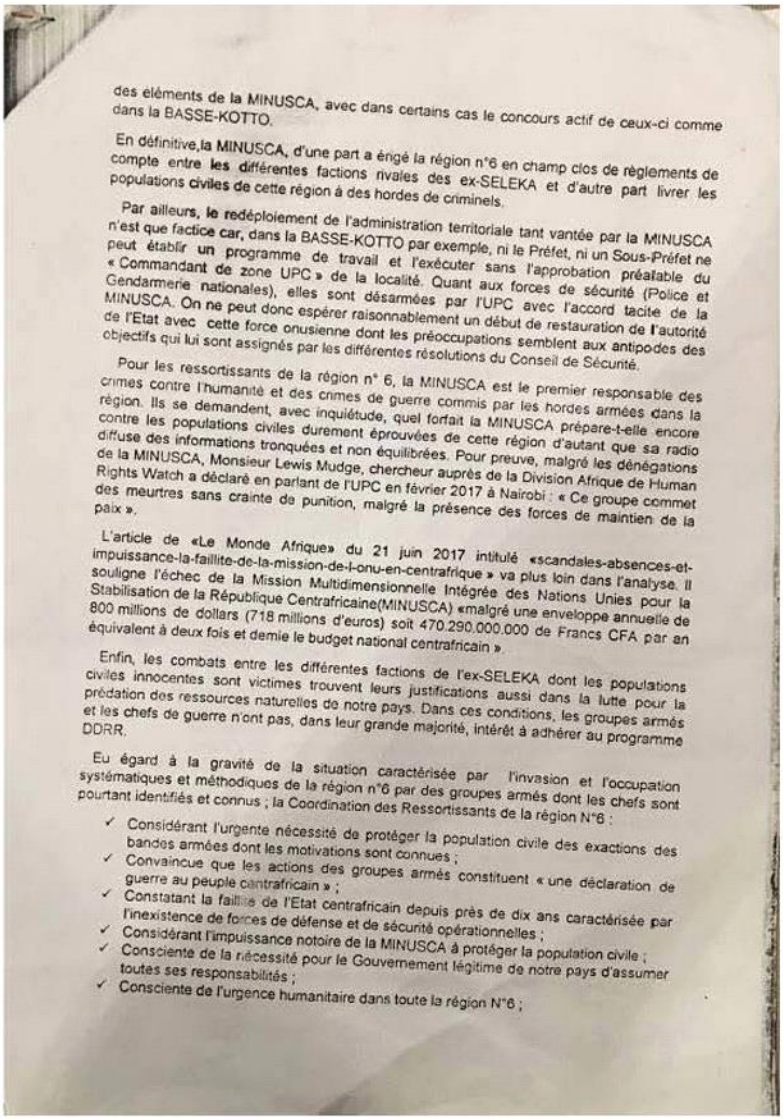

des éléments de la MINUSCA, avec dans certains cas le concours actif de ceux-ci comme dans la BASSE-KOTTO.

En définitive,la MINUSCA, d'une part a érigé la région n°6 en champ clos de règlements de compte entre les différentes factions rivales des ex-SELEKA et d'autre part livrer les populations civiles de cette région à des hordes de criminels.

Par ailleurs, le redéploiement de l'administration territoriale tant vantée par la MINUSCA n'est que factice car, dans la BASSE-KOTTO par exemple, ni le Préfet, ni un Sous-Préfet ne peut établir un programme de travail et l'exécuter sans l'approbation préalable du « Commandant de zone UPC » de la localité. Quant aux forces de sécurité (Police et Gendarmerie nationales), elles sont désarmées par l'UPC avec l'accord tacite de la MINUSCA. On ne peut donc espérer raisonnablement un début de restauration de l'autorité de l'Etat avec cette force onusienne dont les préoccupations semblent aux antipodes des objectifs qui lui sont assignés par les différentes résolutions du Conseil de Sécurité.

Pour les ressortissants de la région n° 6, la MINUSCA est le premier responsable des crimes contre l'humanité et des crimes de guerre commis par les hordes armées dans la région. Ils se demandent, avec inquiétude, quel forfait la MINUSCA prépare-t-elle encore contre les populations civiles durement éprouvées de cette région d'autant que sa radio diffuse des informations tronquées et non équilibrées. Pour preuve, malgré les dénégations de la MINUSCA, Monsieur Lewis Mudge, chercheur auprès de la Division Afrique de Human Rights Watch a déclaré en parlant de l'UPC en février 2017 à Nairobi : « Ce groupe commet des meurtres sans crainte de punition, malgré la présence des forces de maintien de la paix ».

L'article de «Le Monde Afrique» du 21 juin 2017 intitulé «scandales-absences-et-impuissance-la-faillite-de-la-mission-de-l-onu-en-centrafrique » va plus loin dans l'analyse. Il souligne l'échec de la Mission Multidimensionnelle Intégrée des Nations Unies pour la Stabilisation de la République Centrafricaine(MINUSCA) «malgré une enveloppe annuelle de 800 millions de dollars (718 millions d'euros) soit 470.290.000.000 de Francs CFA par an équivalent à deux fois et demie le budget national centrafricain ».

Enfin, les combats entre les différentes factions de l'ex-SELEKA dont les populations civiles innocentes sont victimes trouvent leurs justifications aussi dans la lutte pour la prédation des ressources naturelles de notre pays. Dans ces conditions, les groupes armés et les chefs de guerre n'ont pas, dans leur grande majorité, intérêt à adhérer au programme DDRR.

Eu égard à la gravité de la situation caractérisée par l'invasion et l'occupation systématiques et méthodiques de la région n°6 par des groupes armés dont les chefs sont pourtant identifiés et connus ; la Coordination des Ressortissants de la région N°6 :

- ✓ Considérant l'urgente nécessité de protéger la population civile des exactions des bandes armées dont les motivations sont connues ;
- ✓ Convaincue que les actions des groupes armés constituent « une déclaration de guerre au peuple centrafricain » ;
- ✓ Constatant la faillite de l'Etat centrafricain depuis près de dix ans caractérisée par l'inexistence de forces de défense et de sécurité opérationnelles ;
- ✓ Considérant l'impuissance notoire de la MINUSCA à protéger la population civile ;
- ✓ Consciente de la nécessité pour le Gouvernement légitime de notre pays d'assumer toutes ses responsabilités ;
- ✓ Consciente de l'urgence humanitaire dans toute la région N°6 ;

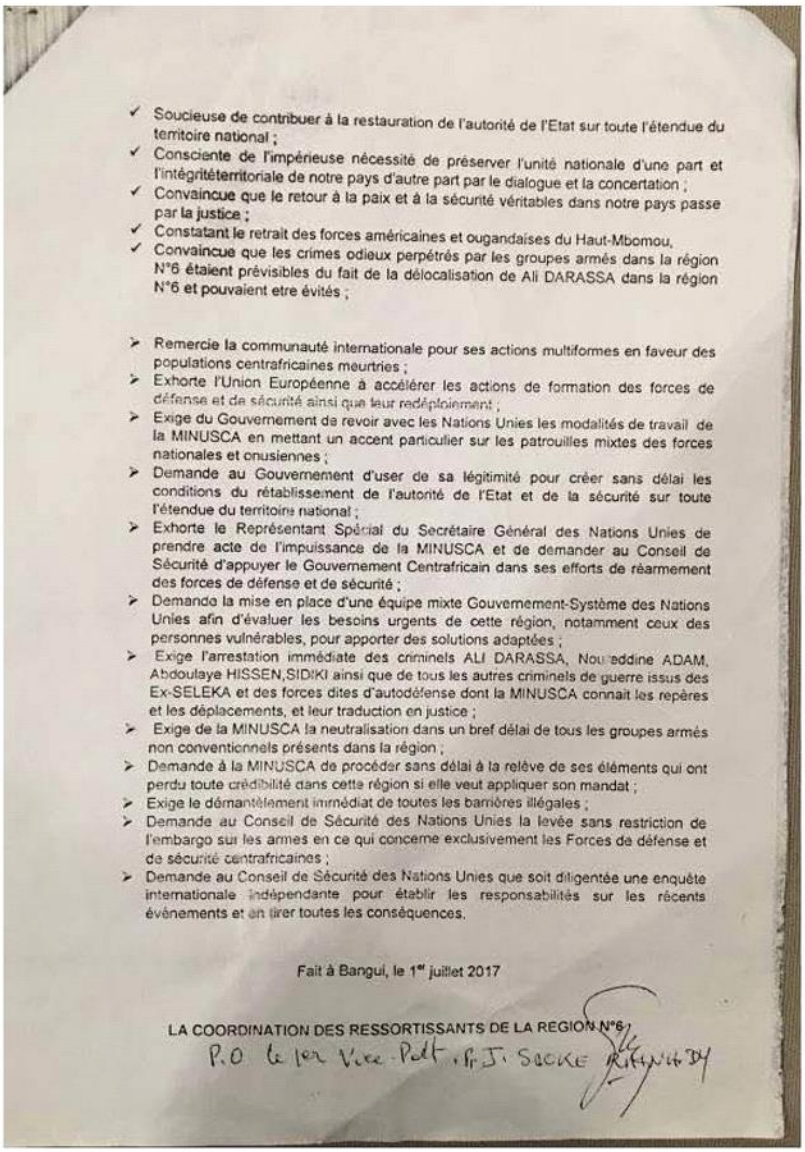

- ✓ Soucieuse de contribuer à la restauration de l'autorité de l'Etat sur toute l'étendue du territoire national ;
- ✓ Consciente de l'impérieuse nécessité de préserver l'unité nationale d'une part et l'intégritéterritoriale de notre pays d'autre part par le dialogue et la concertation ;
- ✓ Convaincue que le retour à la paix et à la sécurité véritables dans notre pays passe par la justice ;
- ✓ Constatant le retrait des forces américaines et ougandaises du Haut-Mbomou,
- ✓ Convaincue que les crimes odieux perpétrés par les groupes armés dans la région N°6 étaient prévisibles du fait de la délocalisation de Ali DARASSA dans la région N°6 et pouvaient etre évités ;

- ➢ Remercie la communauté internationale pour ses actions multiformes en faveur des populations centrafricaines meurtries ;
- ➢ Exhorte l'Union Européenne à accélérer les actions de formation des forces de défense et de sécurité ainsi que leur redéploiement ;
- ➢ Exige du Gouvernement de revoir avec les Nations Unies les modalités de travail de la MINUSCA en mettant un accent particulier sur les patrouilles mixtes des forces nationales et onusiennes ;
- ➢ Demande au Gouvernement d'user de sa légitimité pour créer sans délai les conditions du rétablissement de l'autorité de l'Etat et de la sécurité sur toute l'étendue du territoire national ;
- ➢ Exhorte le Représentant Spécial du Secrétaire Général des Nations Unies de prendre acte de l'impuissance de la MINUSCA et de demander au Conseil de Sécurité d'appuyer le Gouvernement Centrafricain dans ses efforts de réarmement des forces de défense et de sécurité ;
- ➢ Demande la mise en place d'une équipe mixte Gouvernement-Système des Nations Unies afin d'évaluer les besoins urgents de cette région, notamment ceux des personnes vulnérables, pour apporter des solutions adaptées ;
- ➢ Exige l'arrestation immédiate des criminels ALI DARASSA, Nourreddine ADAM, Abdoulaye HISSEN,SIDIKI ainsi que de tous les autres criminels de guerre issus des Ex-SELEKA et des forces dites d'autodéfense dont la MINUSCA connait les repères et les déplacements, et leur traduction en justice ;
- ➢ Exige de la MINUSCA la neutralisation dans un bref délai de tous les groupes armés non conventionnels présents dans la région ;
- ➢ Demande à la MINUSCA de procéder sans délai à la relève de ses éléments qui ont perdu toute crédibilité dans cette région si elle veut appliquer son mandat ;
- ➢ Exige le démantèlement immédiat de toutes les barrières illégales ;
- ➢ Demande au Conseil de Sécurité des Nations Unies la levée sans restriction de l'embargo sur les armes en ce qui concerne exclusivement les Forces de défense et de sécurité centrafricaines ;
- ➢ Demande au Conseil de Sécurité des Nations Unies que soit diligentée une enquête internationale indépendante pour établir les responsabilités sur les récents événements et en tirer toutes les conséquences.

Fait à Bangui, le 1er juillet 2017

LA COORDINATION DES RESSORTISSANTS DE LA REGION N°6

P.O le 1er Vice-Pdt : P.J. SECKE

Annex 4.3: Document featuring a list of IDPs to be expelled from the Bangassou camp.

The document was prepared by the Bangassou IDP camp manager, Abbé Guy Florentin (CARITAS), and subsequently obtained by the Panel from a confidential source on 24 September 2017.

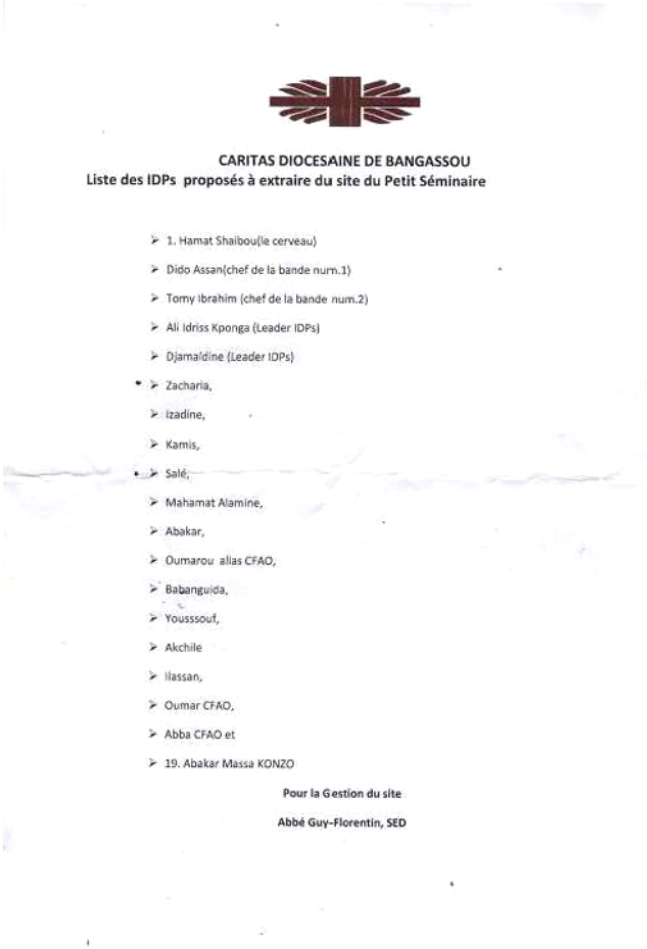

CARITAS DIOCESAINE DE BANGASSOU
Liste des IDPs proposés à extraire du site du Petit Séminaire

- 1. Hamat Shaibou(le cerveau)
- Dido Assan(chef de la bande num.1)
- Tomy Ibrahim (chef de la bande num.2)
- Ali Idriss Kponga (Leader IDPs)
- Djamaldine (Leader IDPs)
- Zacharia,
- Izadine,
- Kamis,
- Salé,
- Mahamat Alamine,
- Abakar,
- Oumarou alias CFAO,
- Babanguida,
- Youssouf,
- Akchile
- Ilassan,
- Oumar CFAO,
- Abba CFAO et
- 19. Abakar Massa KONZO

Pour la Gestion du site

Abbé Guy-Florentin, SED

Annex 4.4: Anti-balaka fighters and self-defence groups equipped with artisanal weapons, knives, machetes, bows and arrows.

Fighters in Gambo (Mbomou prefecture) on 16 August 2017. Photograph (Alexis Huguet/AFP) available at http://www.francetvinfo.fr/monde/centrafrique/human-rights-watch-denonce-le-recours-aux-esclaves-sexuelles-dans-le-conflit-centrafricain_2404060.html

Hunting rifles and ammunition, knives, bows and arrows seized by MINUSCA in Bangassou and Bambari and inspected by the Panel in June and September 2017.

Annex 4.5: Conventional weapons used by the leaders of anti-balaka and self-defence groups.

Conventional weapons are primarily used by the leaders of anti-balata and self-defence groups. Other fighters remain equipped with hunting rifles, knifes, machetes and bows. In Bangassou, only the leader Berebere had an automatic pistol. [2] On 11 August 2017 in Béma the Panel observed, that only anti-balaka leaders Pino Pino and Romaric and two other fighters carried AK-type assault rifles.[3] The other approximately 300 fighters were equipped with artisanal rifles and machetes.[4] After the attack on Bangassou on 13 May 2017, the fighters were seen with uniforms, red berets and radios. Several AK-type assault rifles were retrieved from the bodies of UPC fighters.

Photographs obtained by the Panel from a confidential source on 15 September 2017.

Annex 4.6: Maps of the arms-trafficking routes and entry points.

Annex 4.7: Hunting ammunition produced by Manufacture de cartouches congolaise (MACC) in Pointe Noire, Republic of the Congo, and sold in markets in the market of the Bria IDP camp.

Photographs taken by the Panel in Bria on 8 October 2017.

Annex 4.8: Data on Central African IDPs and refugees.

Source : Commision de Mouvement des Populations

Increase in 2017 of the number of IDPs (as of 30 September 2017).

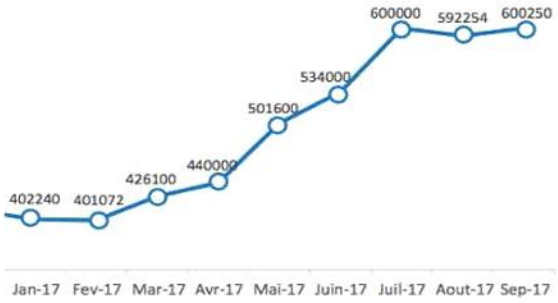

IDPs by prefecture, data available as of 30 September 2017 and available at http://us8.campaign-archive.com/?u=9e62930dcaf29260cf72aa7f9&id=2273f2cd05. Accessed on 30 October 2017.

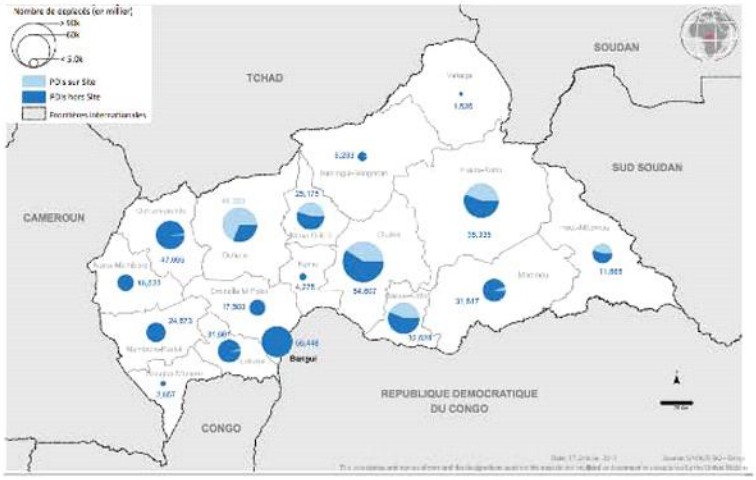

Prefecture	IDP sur sites	IDP en Famille d'Accueil	Total
OUAKA	37240	54607	91,847
OUHAM	46958	21456	68,414
BANGUI	0	56448	56,448
OMBELLA MPOKO	0	17500	17,500
LOBAYE	789	31691	32,480
NANA GRIBIZI	20424	25175	45,599
MAMBERE KADEI	54	24673	24,727
NANA MAMBERE	0	18523	18,523
HAUT MBOMOU	9599	11665	26,014
HAUTE KOTTO	30284	38335	68,619
MBOMOU	1524	31617	33,141
BASSE KOTTO	25492	32628	58,120
KEMO	0	4276	4,276
OUHAM PENDE	807	47665	48,472
BAMINGUI BANGORAN	174	6263	6,437
SANGHA MBAERE	0	2857	2,857
VAKAGA	0	1526	1,526
Grand Total	**173,345**	**426,905**	**600,250**

Map depicting the latest movements of IDPs, data as of 30 September 2017 and available at http://us8.campaign-archive.com/?u=9e62930dcaf29260cf72aa7f9&id=2273f2cd05. Accessed on 30 October 2017.

Refugees

Total numbers of refugees from the Central African Republic (OCHA). Data available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/OCHA-CAR-Overview-Oct2017%20-%2023102017.pdf. Accessed 30 October 2017.

Country	*Number of CAR refugees*
Cameroon	*233,000*
DRC	*167,000*
Chad	*74,000*
Congo	*30,000*
Total	*504,000*

Total number of Central African Republic refugees in the DRC (UNHCR). Data available at https://reliefweb.int/report/democratic-republic-congo/democratic-republic-congo-monthly-statistics-central-african-1. Accessed on 30 October 2017.

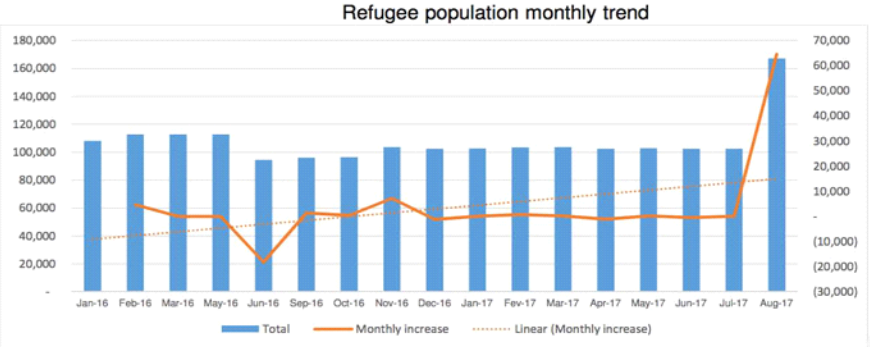

Distribution of Central African refugees in the DRC (UNHCR). Data available at https://data2.unhcr.org/en/documents/details/56890. Accessed on 30 October 2017.

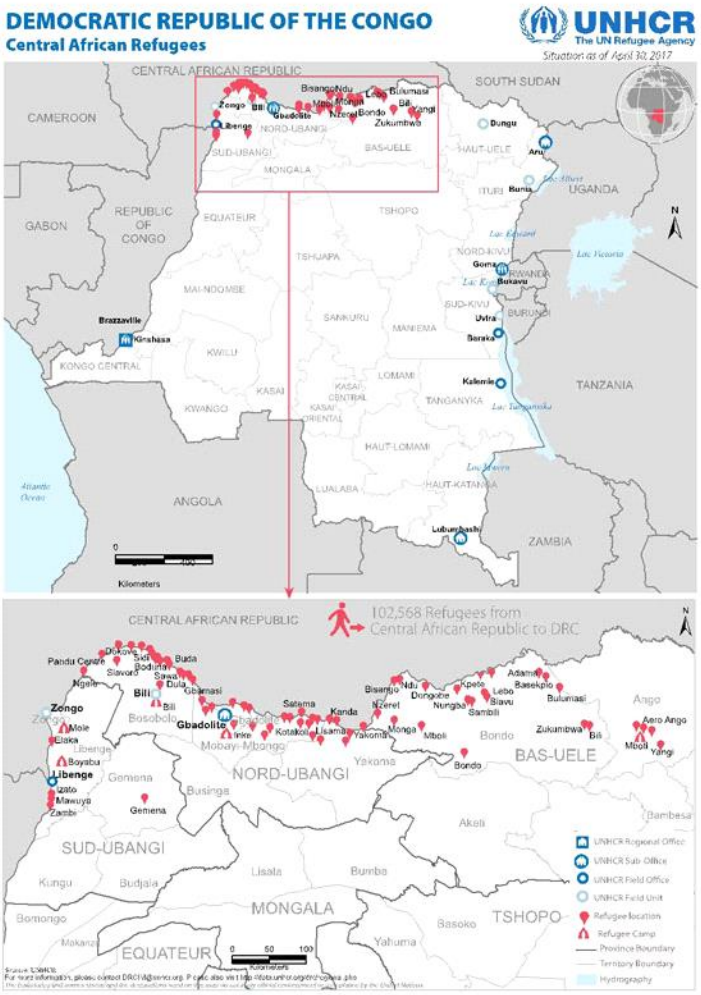

Humanitarian impact of the conflict in CAR: displacement of people: CAR refugees (in Cameroon and DRC) and IDPs (UNHCR). Data available at https://data2.unhcr.org/en/documents/details/58900. Accessed on 30 October 2017.

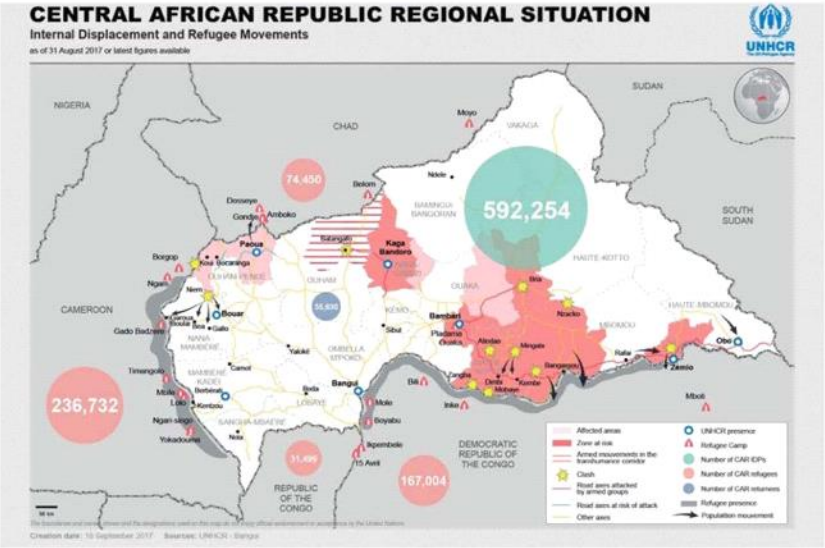

Annex 4.9: Destruction of households, United Nations offices and NGO premises in Zémio.

Photographs taken by the Panel, Zémio, 21 – 22 September 2017.

Insp. Academique - Rép. Centrafricaine
du Sud-Est Unité-Dignité-Travail
LYCEE DE
ZEMIO
190 m

Destruction of United Nations and NGO offices, Zemio.

Photographs taken by the Panel, Zémio, 21 – 22 September 2017.

UNHCR and Coopi's warehouse.

UNHCR and JUPEDEC health centre.

Annex 4.10: Humanitarian impact of LRA attacks during 2017.

Source: "Invisible Children LRA Crisis Tracker".

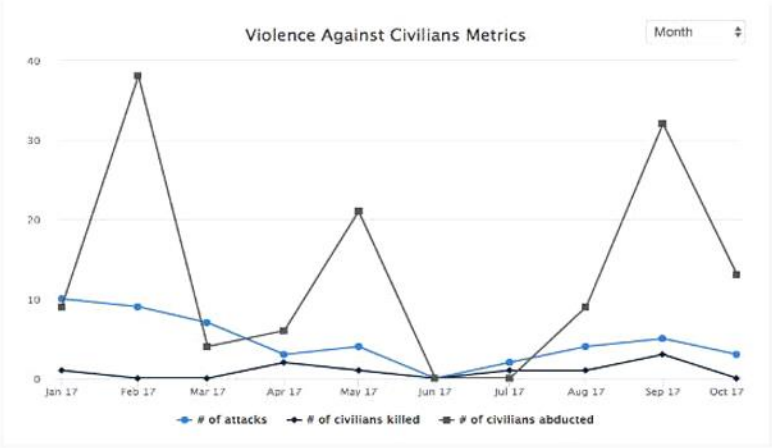

Map of LRA attacks in the Central African Republic, "Invisible Children LRA Crisis Tracker" as of 26 October 2017.

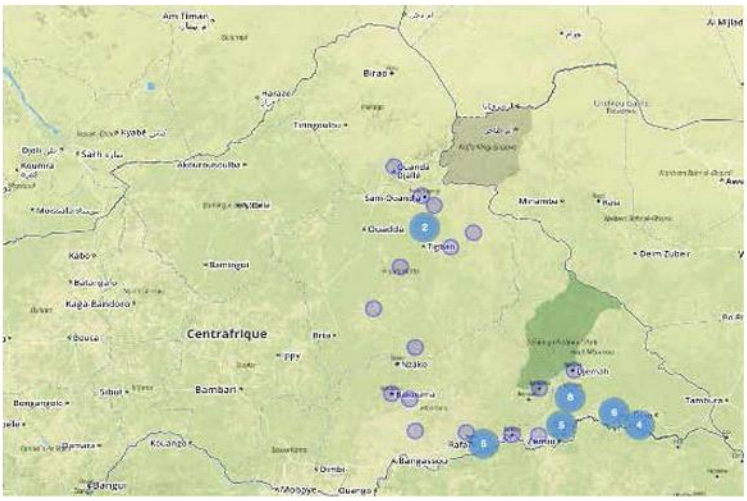

Annex 4.11: Total number of deaths of MINUSCA peacekeepers.

Source: Panel of Experts database and data of United Nations peacekeeping operations.

2014	1
2015	10
2016	2
2017	12
Total	25

Annex 4.12: Incidents against humanitarian NGOs.

Source: INSO.

NGO incidents in the Central African Republic. Total numbers as of September 2017. Data available at http://www.ngosafety.org/keydata-dashboard/. Accessed on 30 October 2017.

NGO incidents in the Central African Republic. Monthly incidents data as of September 2017. Data available at http://www.ngosafety.org/keydata-dashboard/. Accessed on 30 October 2017.

Annex 4.13: Testimonies of victims of sexual crimes.

Summaries of testimonies of victims of sexual violence interviewed by the Panel, Bangui, 25 September 2017.

The Panel had the opportunity to interview different victims from the areas of Alindao and Mobaye (Basse-Kotto)[5]. In mid-May 2017, UPC and self-defence groups clashed as they were trying to seize control of different locations in the Basse-Kotto prefecture. Civilians are frequently caught in the middle of the fighting and perceived as sympathizers if not supporters of one side or another. The perception is usually based on ethnic and/or religious grounds.

One victim indicated that between 18 and 21 May 2017, when UPC took control of Mobaye, some UPC elements went to his house and demanded money. He indicated that he had nothing as other self-defence groups had recently robbed him of all his belongings. UPC told him that he had probably given his money to support the self-defence group. Since he had no money, he was taken to their base where he was raped several times over a period of four days.

Another victim reported that on 15 May 2017, UPC attacked the village of Tombo (15 km south of Alindao). He and his family were not able to flee the village. UPC elements demanded money and food, but since he was unable to provide neither, they took his wife and gang-raped her. They later fled towards the Democratic Republic of the Congo where his wife decided to stay.[6]

The Panel was also informed that on 21 May 2017, one individual who went to work in the field outside the city of Mobaye was captured by members of a self-defence groupHe was accused of being a spy and then taken to their base in the forest where he was tied to a tree and raped by different individuals during a period of three days. Although he did not remember the names of his aggressors, he told the Panel that he was held by elements of unit called "Bravo".[7]

One resident of Zamba 1 (53 km east of Mobaye) indicated that on 1 June 2017, elements of a self-defence group attacked his village. He was taken, along with two women and another man, to a base outside the city. All were detained for almost a week and were beaten and raped several times. He identified his aggressors as Angimba Martin, Bonanga Bernard and Zack Agath. He said that that Martin and Berbard were also inhabitants of Zamba and that he was raped because in the past he had refused to join them.[8]

Another victim told the Panel that on 28 May 2017, a UPC unit under the command of Atai Mamat entered the village of Ngbougou. The UPC considered all the males in town as anti-balaka and therefore said that they deserved to be punished. All men were beaten,

[5] Meetings with victims, Bangui, 25 September 2017.
[6] Meeting with victim, Bangui, 25 September 2017.
[7] Meeting with victim, Bangui, 25 September 2017.
[8] Meeting with victim, Bangui, 25 September 2017.

robbed and some, including him, were raped. He said that he was gang-raped by Atai Mamat and two other persons.[9]

On 17 May 2017, a group of UPC fighters abducted and raped a woman who was in the field fetching wood. The victim reported that she was kept in captivity for several days and that besides being raped, she was forced to cook and clean for them.[10]

[9] Meeting with victim, Bangui, 25 September 2017.
[10] Meeting with victim, Bangui, 25 September 2017.

Annex 5.1: Final Communiqué of the meeting of Ippy dated 6 October 2017.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 13 October 2017. The document includes the terms of the Ippy Agreement, the list of participants and the minutes of the meeting.

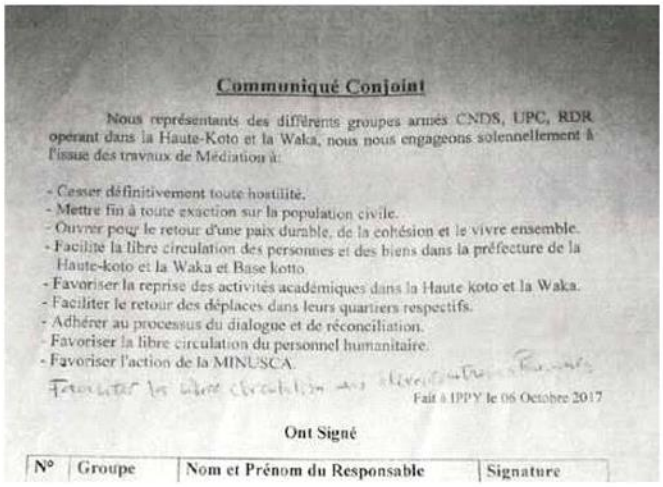

Communiqué Conjoint

Nous représentants des différents groupes armés CNDS, UPC, RDR operant dans la Haute-Koto et la Waka, nous nous engageons solennellement à l'issue des travaux de Médiation à:

- Cesser définitivement toute hostilité.
- Mettre fin à toute exaction sur la population civile.
- Ouvrer pour le retour d'une paix durable, de la cohésion et le vivre ensemble.
- Facilite la libre circulation des personnes et des biens dans la préfecture de la Haute-koto et la Waka et Base kotto.
- Favoriser la reprise des activités académiques dans la Haute koto et la Waka.
- Faciliter le retour des déplacés dans leurs quartiers respectifs.
- Adhérer au processus du dialogue et de réconciliation.
- Favoriser la libre circulation du personnel humanitaire.
- Favoriser l'action de la MINUSCA.

Fait à IPPY le 06 Octobre 2017

Ont Signé

N°	Groupe	Nom et Prénom du Responsable	Signature

Fait à IPPY, le 06-10-2017

Le Rapporteur

IBRAHIM Assil

Le Président de la séance

ABDOULAYE Issene R.

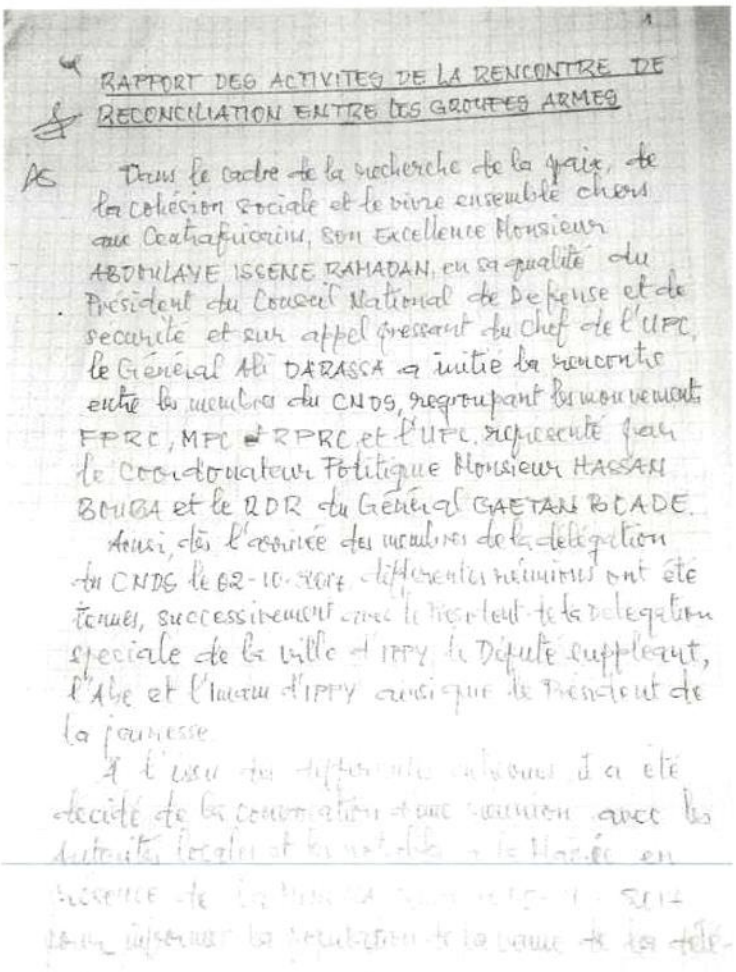

1

RAPPORT DES ACTIVITES DE LA RENCONTRE DE RECONCILIATION ENTRE LES GROUPES ARMES

Dans le cadre de la recherche de la paix, de la cohésion sociale et de vivre ensemble chers aux Centrafricains, son Excellence Monsieur ABOUBAKAYE ISSENE RAMADAN, en sa qualité du Président du Conseil National de Défense et de sécurité et sur appel pressant du Chef de l'UPC, le Général Ali DARASSA a initié la rencontre entre les membres du CNDS, regroupant le mouvement FPRC, MPC et RPRC et l'UPC, représenté par le Coordonateur Politique Monsieur HASSAN BOUBA et le RDR du Général GAETAN BOKADE.

Ainsi, dès l'arrivée des membres de la délégation du CNDS le 02-10-2017 différentes réunions ont été tenues, successivement avec le bureau de la délégation spéciale de la ville d'Ippy, le Député suppléant, l'Abé et l'Imam d'Ippy ainsi que le Président de la jeunesse

A l'issu des différentes échanges il a été décidé de la concentration et du cantonnement avec les autorités locales et la population à la Mairie en présence de [illegible] 2017 [illegible] la population et la remise de [illegible]

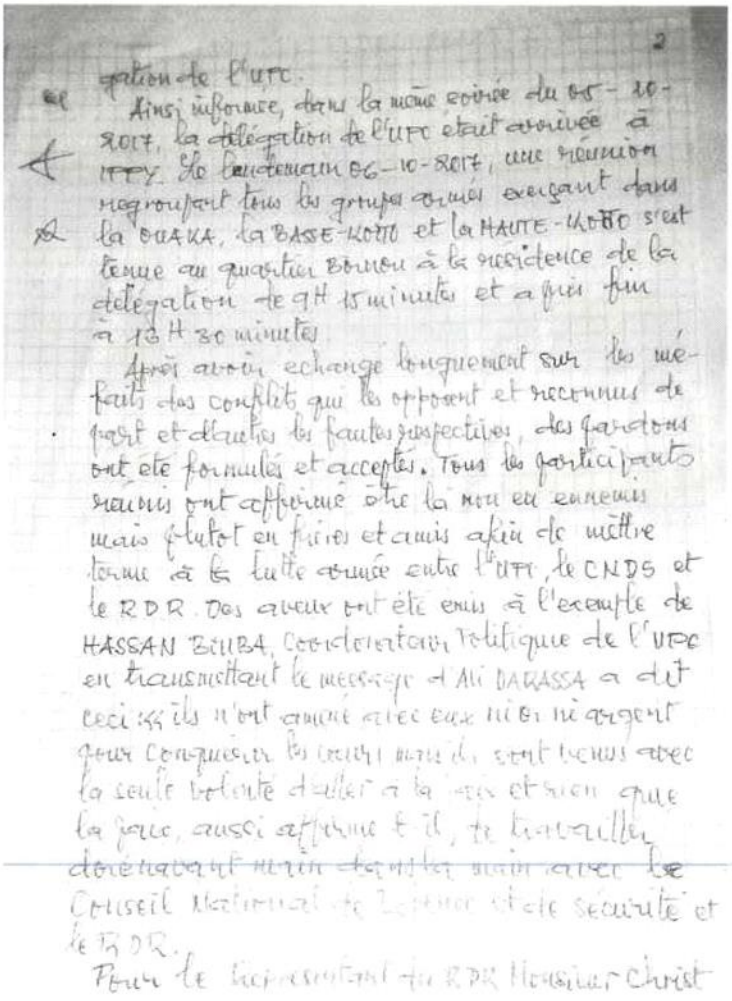

2

gation de l'UFC.

Ainsi informée, dans la même soirée du 05-10-2017, la délégation de l'UFC était arrivée à IFFY. Le lendemain 06-10-2017, une réunion regroupant tous les groupes armés exerçant dans la OUAKA, la BASSE-KOTTO et la HAUTE-KOTTO s'est tenue au quartier Bouaou à la résidence de la délégation de 9H 15 minutes et a pris fin à 13 H 30 minutes

Après avoir échangé longuement sur les méfaits des conflits qui les opposent et reconnus de part et d'autres les fautes respectives, des pardons ont été formulés et acceptés. Tous les participants réunis ont affirmé être là non en ennemis mais plutôt en frères et amis afin de mettre terme à la lutte armée entre l'UFC, le CNDS et le RDR. Des cœurs ont été émis à l'exemple de HASSAN BOUBA, Coordonnateur Politique de l'UFC en transmettant le message d'Ali DARASSA a dit ceci : ils n'ont amené avec eux ni or ni argent pour conquérir les cœurs mais ils sont venus avec la seule volonté d'aller à la paix et rien que la paix, aussi affirme t il, ils travailleront désormais main dans la main avec le Conseil National de Sécurité et le FDR.

Pour le représentant du RDR Monsieur Christ

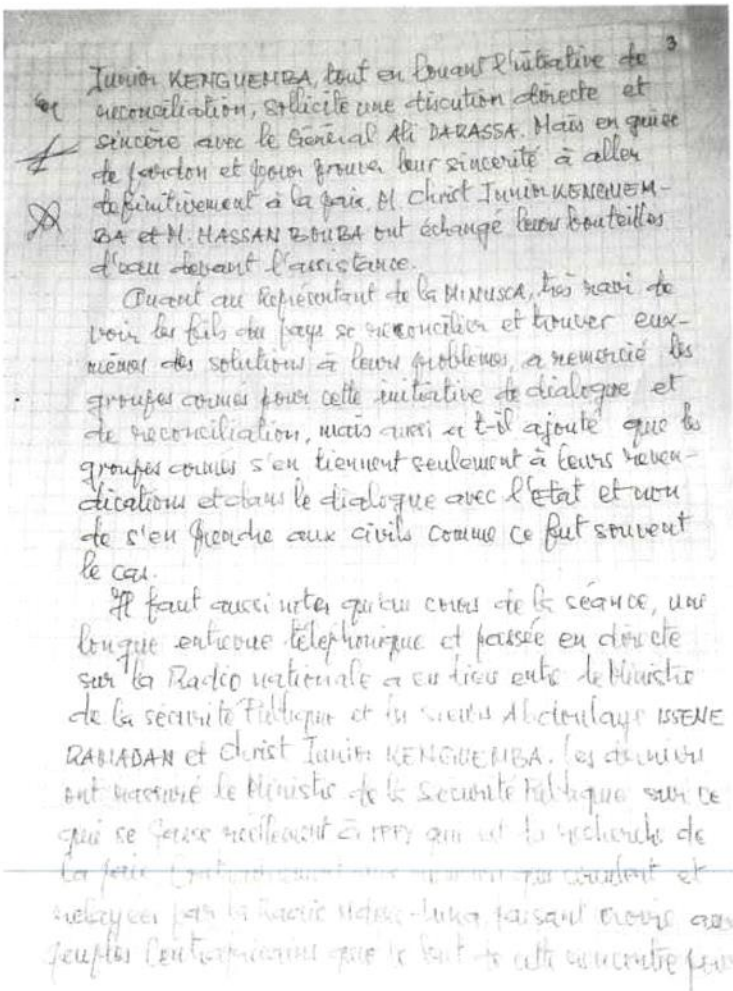

3

Junior KENGUEMBA, tout en louant l'initiative de réconciliation, sollicite une discussion directe et sincère avec le Général Ali DARASSA. Mais en guise de fardeau et pour prouver leur sincérité à aller définitivement à la paix, M. Christ Junior KENGUEMBA et M. HASSAN BOUBA ont échangé leurs bouteilles d'eau devant l'assistance.

Quant au représentant de la MINUSCA, très marri de voir les fils du pays se réconcilier et trouver eux-mêmes des solutions à leurs problèmes, a remercié les groupes armés pour cette initiative de dialogue et de réconciliation, mais aussi a-t-il ajouté que les groupes armés s'en tiennent seulement à leurs revendications et dans le dialogue avec l'état et non de s'en prendre aux civils comme ce fut souvent le cas.

Il faut aussi noter qu'au cours de la séance, une longue entrevue téléphonique et passée en directe sur la Radio nationale a eu lieu entre le Ministre de la sécurité Publique et le sieur Abdoulaye ISSENE DABIABAN et Christ Junior KENGUEMBA. Les derniers ont rassuré le Ministre de la Sécurité Publique sur ce qui se passe actuellement à PPPP qui est la recherche de la paix [illegible] et nettoyer par la Radio Nationale faisant croire aux peuples centrafricains que le but de cette rencontre pour

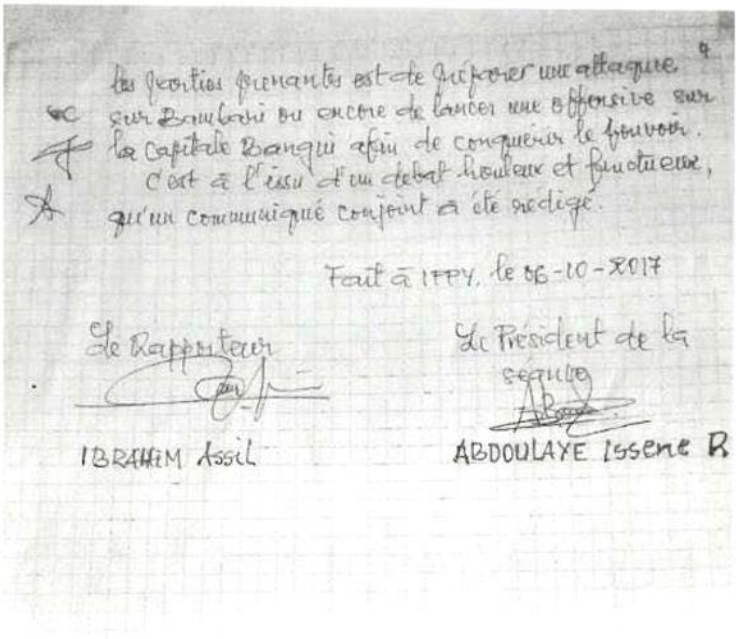

les parties prenantes est de préparer une attaque sur Bambari ou encore de lancer une offensive sur la capitale Bangui afin de conquérir le pouvoir.

C'est à l'issu d'un débat houleux et fructueux, qu'un communiqué conjoint a été rédigé.

Fait à IPPY, le 06-10-2017

Le Rapporteur

IBRAHIM Assil

Le Président de la séance

ABDOULAYE Issene R

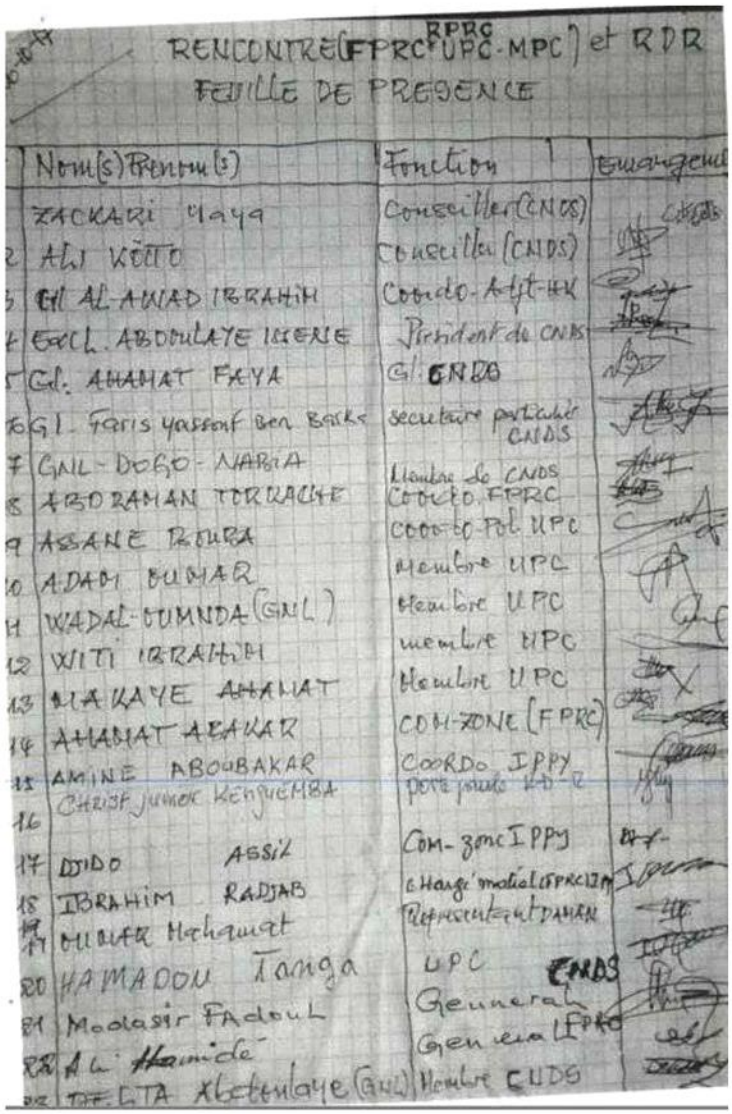

RENCONTRE (FPRC RPRC UPC-MPC) et RDR

FEUILLE DE PRESENCE

	Nom(s) Prénom(s)	Fonction	Emargement
1	ZACKARI Yaya	Conseiller (CNDS)	
2	ALI KÖTTO	Conseiller (CNDS)	
3	Gl AL-AWAD IBRAHIM	Coordo-Adjt-HK	
4	Gal. ABOUBAYE HIRENE	Président du CNDS	
5	Gl. AHAMAT FAYA	Gl. ENDS	
6	Gl. Faris Yassouf Ben Bakr	secretaire particulier CNDS	
7	GAL-DOGO-NARIA	Membre de CNDS	
8	ABDRAMAN TORNACHE	Coordo. FPRC	
9	ASSANE ROUBA	coordo-Pol UPC	
10	ADAM BUMAR	Membre UPC	
11	WADAL-DUMNDA (GNL)	Membre UPC	
12	WITI IBRAHIM	membre UPC	
13	MAKAYE AHAMAT	Membre UPC	
14	AHAMAT ABAKAR	COM-ZONE (FPRC)	
15	AMINE ABOUBAKAR	Coordo IPPY	
16	CHRIST JUNIOR KENGUEMBA	pour joute RD-C	
17	DIDO ASSIL	Com-zone IPPY	
18	IBRAHIM RADJAB	Chargé matériel UPRCI/M	
19	BUMAR Mahamat	Représentant DAMAN	
20	HAMADOU Tanga	UPC ENDS	
21	Moctasir Fadoul	General	
22	Ali Hamide	General FPRC	
23	DAFLTA Abdoulaye (GNL)	Membre CNDS	

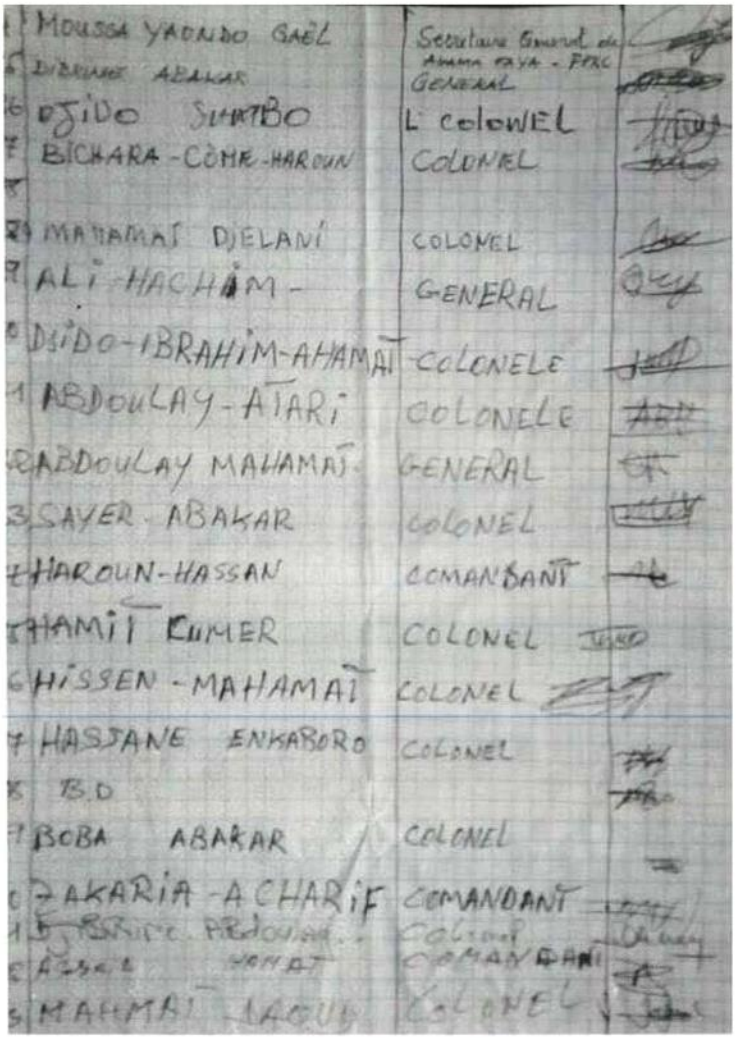

MOUSSA YAOUNDO GAËL	Secrétaire Général de l'Armée de l'Air - FASC GÉNÉRAL
DJIDO SALEBO	LT COLONEL
BICHARA-CÔME-HAROUN	COLONEL
MAHAMAT DJELANI	COLONEL
ALI-HACHIM-	GENERAL
DJIDO-IBRAHIM-AHAMAT	COLONELE
ABDOULAY-ATARI	COLONELE
ABDOULAY MAHAMAT	GENERAL
SAYER ABAKAR	COLONEL
HAROUN-HASSAN	COMANDANT
HAMIT KOMER	COLONEL
HISSEN-MAHAMAT	COLONEL
HASSANE ENKABORO	COLONEL
B.D	
BOBA ABAKAR	COLONEL
ZAKARIA-ACHARIF	COMANDANT
[illegible]	COLONEL
[illegible]	COMANDANT
MAHAMAT [illegible]	COLONEL

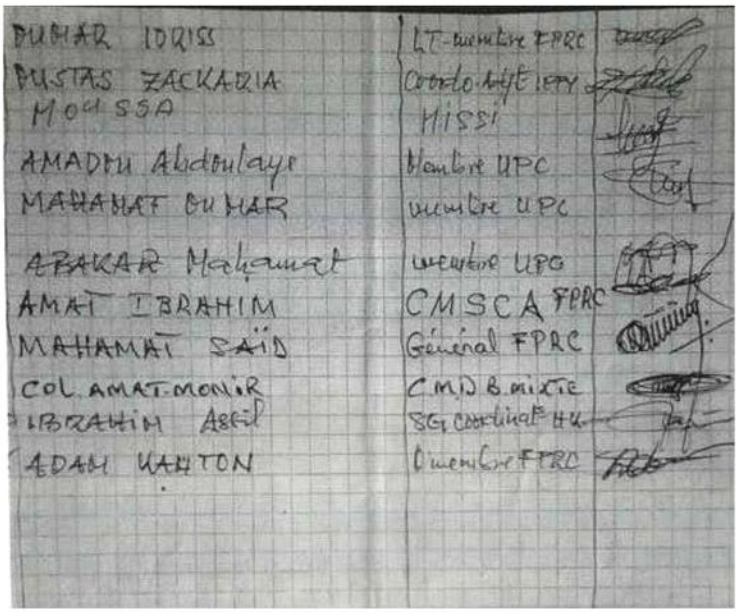

DUHAR IDRISS	LT-membre FPRC
DUSTAS ZACKARIA	Coordonateur FPRC
MOUSSA	MISSI
AMADOU Abdoulaye	Membre UPC
MAHAMAT OUMAR	membre UPC
ABAKAR Mahamat	membre UPC
AMAT IBRAHIM	CMSCA FPRC
MAHAMAT SAÏD	Général FPRC
COL AMAT-MONIR	CMD B mixte
IBRAHIM Abdel	SG Coordinat HK
ADAM KAHTON	Membre FPRC

Annexe 5.2: Map of Ouka prefecture: rural livestock communes and Ndassima gold mine.

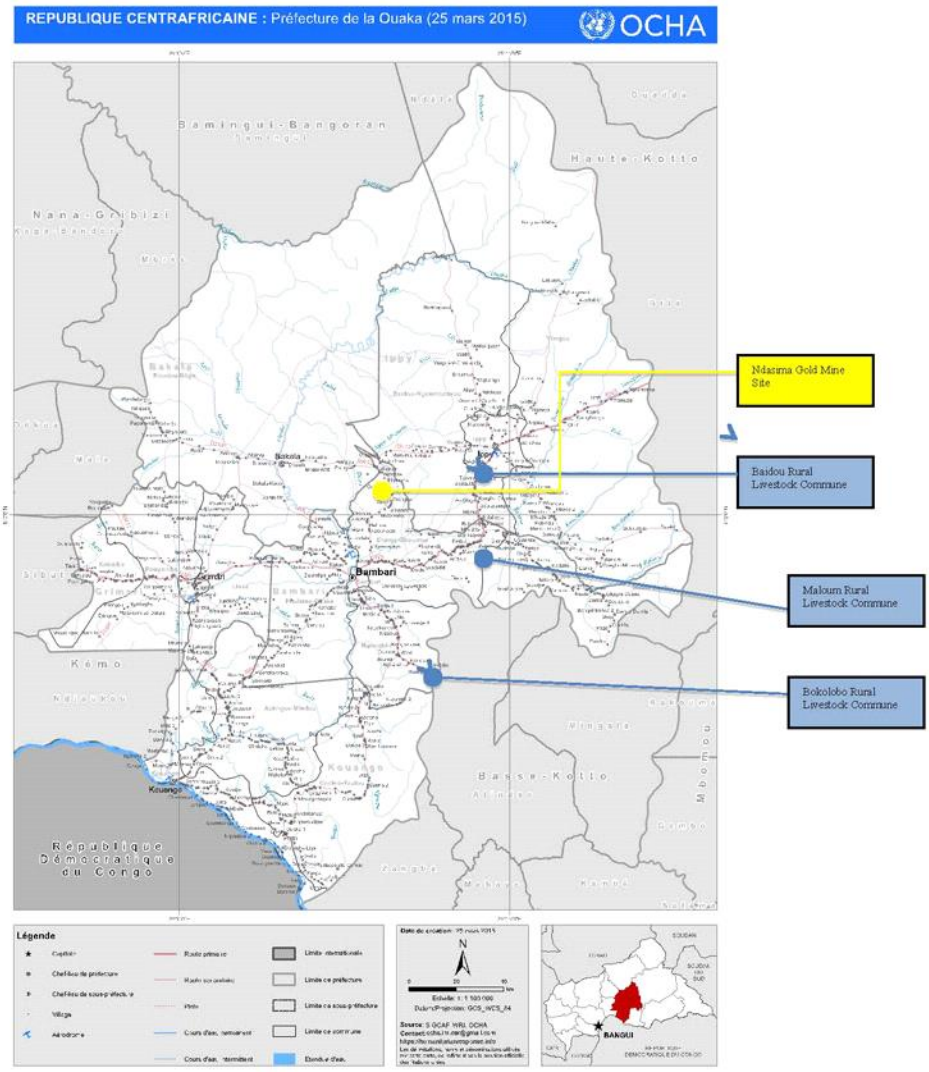

Annex 5.3: Communiqué of FPRC dated 15 October 2017, appointing Ali Darassa as CNDS Vice-President.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 19 October 2017.

FRONT POPULAIRE POUR LA RENAISSANCE
DE CENTRAFRIQU
BUREAU EXECUTIF NATIONAL
PRESIDENCE
N° 0024/FPRC/BEN/17

République Centrafricaine
Unité - Dignité - Travail

DECISION
PORTANT NOMINATION A DES POSTES DE RESPONSABILITES AU SEIN DE LA COALITION DU CONSEIL NATIONAL DE DEFENSE ET DE SECURITE

LE VICE PRESIDENT

Vu : les Décisions de l'Assemblée Générale des 05,06 et 07Juillet 2014 tenue a Birao ;
Vu : les Décisions de l'Assemblée Générale des 18 et 19 Octobre 2016 tenue a Bria portant création et mise en place du Conseil National de Défense et de Sécurité ;
Vu : l'Accord obtenu le 09 Octobre 2017 a Ippy.

DECIDE

Article 1 : les personnalités dont les noms suivent sont nommés à des postes de responsabilités suivants :

1-) Président du Conseil National de Défense et de Sécurité :Mr- ABDOULAYE ISSEN RAMADANE ;

2-) Vice-Président du Conseil National de Défense et de Sécurité : GL ALI DARASSA.

Article 2 : La présente décision qui prend effet à compter de la date de sa signature sera communique partout ou besoin sera.

Fait à Birao le 15 Octobre 2017

Le Vice-Président

VICE PRESIDENT

GI NOUREIDINE ADAM

Annex 5.4: UPC Communiqué of 21 October 2017 noting Ali Darassa's denial of his appointment as a CNDS member.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 23 October 2017.

MOUVEMENT DE L'UNITE POUR LA PAIX EN CENTRAFRIQUE
COORDINATION MILITAIRE
SECRETARIAT GENERAL

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité Travail

N° 78 / DM / 2017
2017

Bambari, le 21 octobre

COMMUNIQUE DE L'ETAT-MAJOR

L'Unité pour la Paix en Centrafrique (UPC), à travers la voix de son Coordinateur Militaire, Chef d'Etat-major de l'UPC, le Général d'Armée Ali Darrassa Mahamat, apporte le démenti le plus formel contre l'information selon laquelle le Coordinateur Militaire, Chef d'Etat-major de l'UPC, le Général d'Armée Ali Darrassa Mahamat aurait accepté une nomination au poste de Vice-Président du Conseil National de Défense et de Sécurité (CNDS) telle que rapportée par un communiqué daté du 15 octobre à Birao par le Général Nourredine Adam.

Fidèle à ses convictions, le Coordinateur Militaire, Chef d'Etat-major de l'UPC, le Général d'Armée Ali Darrassa Mahamat n'a jamais eu l'intention de quitter l'UPC ni de dissoudre son Mouvement au sein d'une autre entité. L'UPC a signé des Accords de Paix avec tous les groupes et mouvements centrafricains qui désirent la Paix, dont les Anti-Balaka du Général Gaëtan Boadé. Quitter l'UPC équivaudrait à renier ces accords et un retour en arrière dans le chaos qui a frappé notre chère Centrafrique.

Pour rappel, le Coordinateur Militaire, Chef d'Etat-major de l'UPC, le Général d'Armée Ali Darrassa Mahamat a signé le 11 octobre à Ippy au nom de l'UPC des accords de Paix avec les Généraux Ali et Hissène, mettant fin à une tension interne de plusieurs mois. Récemment encore, l'UPC a accepté son entrée dans le Gouvernement Centrafricain afin de consolider la Paix et participer activement au développement des populations centrafricaines, sans distinction de genre, de religion et d'ethnie.

Les décisions qui concernent l'UPC et son Coordinateur Militaire, Chef d'Etat-major de l'UPC, le Général d'Armée Ali Darrassa Mahamat sont rendues publiques par des communiqués de l'UPC qui ne sera jamais inféodée à qui que ce soit.

Vive la Paix, Vive la Centrafrique

Le coordinateur Militaire, Chef d'Etat-major de l'UPC

Tel : 75 67 70 46 – 72 48 25 12

Le format de cette lettre est un document officiel et authentique de l'UPC. Tout autre modèle est un

Le Général d'Armée Ali Darrassa Mahamat

Annex 5.5: MPC communiqué of 1 October 2017 noting Al-Khatim's resignation from CNDS.

Document obtained by the Panel on 19 October 2017.

GENERAL DES ARMES
ALKATIM MAHAMAT
TEL: 75 50 52 84

MOUVEMENT PATROTIQUE POUR
LA ENTRAFRIQUE (MPC)
****
PRESIDENCE
****
BUREAU EXECUTIF NATIONAL
****
SECRETARIAT GENERAL
****
ETAT-MAJOR GENERAL DES ARMEES
****
N° 0018 /MPC/PR/BE/SG/EMGA/2017

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
****
Unité – Dignité – Travail
****
01 OCT 2017

COMMUNIQUE DE PRESSE

Le **Mouvement Patriotique pour la Centrafrique (MPC)**, par la voix de son Chef d'Etat-major, le Général **ALKATIM MAHAMAT**, porte à la connaissance du Gouvernement Centrafricaine, de la communauté internationale, de la MINUSCA et de l'opinion nationale, que le **MPC** n'a aucun accord avec tous les Mouvements ou fonction de la coalisions Ex-Seleka.

A savoir, **FPRC, RPRC, Rj, et 3R**

A daté de ce jour, 01/10/2017, que tous le monde comprennent, le **MPC** est un Mouvement Politico-militaire a part entière et indépendant de toute coalisions avec les différentes tendances, représenté par deux (2) structures fonctionnelle à savoir:

- **Etat Major général du Mouvement**
- **Bureau Politique**

Désormais à l'intention du gouvernement centrafricaine, de la communauté internationale et a la MINUSCA, s'agissant des nos revendications politique, il revient à l'Etat major du mouvement de le faire par écrit et transmettre à qui de droit ou par la voix de notre représentant a Bangui pour transmission. Et non, un autre leader d'un groupe armé ou un autre mouvement à le droit de discuté ou négocier a notre place.

01 OCT 2017
Fait à Kaga Bandoro le 01/10/2017

Le Général **ALKATIM MAHAMAT**
Chef d'état major du Mouvement (MPC)

GENERAL DES ARMES
ALKATIM MAHAMAT
TEL: 75 50 52 84

LE CHEF D'ETAT MAJOR DES ARMES

Annex 5.6: FPRC communiqué of 11 October 2017 expressing FPRC opposition to the prefects appointed by President Touadéra.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 12 October 2017.

FRONT POPULAIRE
POUR LA RENAISSANCE
DE CENTRAFRIQUE

BUREAU EXECUTIF
NATIONAL
PRESIDENCE

No_0022_/FPRC/BEN017

RÉPUBLIQUE
CENTRAFRICAINE

Unité - Dignité - Travail

COMMUNIQUE DE PRESSE DUBUREAU POLITIQUE

Le bureau politique du Font Populaire pour la Renaissance de Centrafrique (FPRC) communique á l'intention du Gouvernement et de la Communauté Internationale que la Stabilité dans la region du Nord- Est demande une retenue dans Les actions à mener. C'est pourquoi il demande au Gouvernement de sursoir pour l'instant l'envoi des nouveaux Préfets dans ces zones afin d'éviter des nouvelles manifestations populaires hostiles à la venue des nouveaux et de continuer avec les anciens

Faità Birao le 11 Octobre 2017
LeVice-Président

G/ NOUREIDINE ADAM

VICE PRÉSIDENT

Annex 5.7: Training of youth from Vakaga prefecture by a consultant recruited by FPRC.

Photograph obtained by the Panel from a confidential source on 23 October 2017.

Annex 5.8: Minutes of Patrick Kozungu-Yakangi's hearing by USAF.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 18 August 2017.

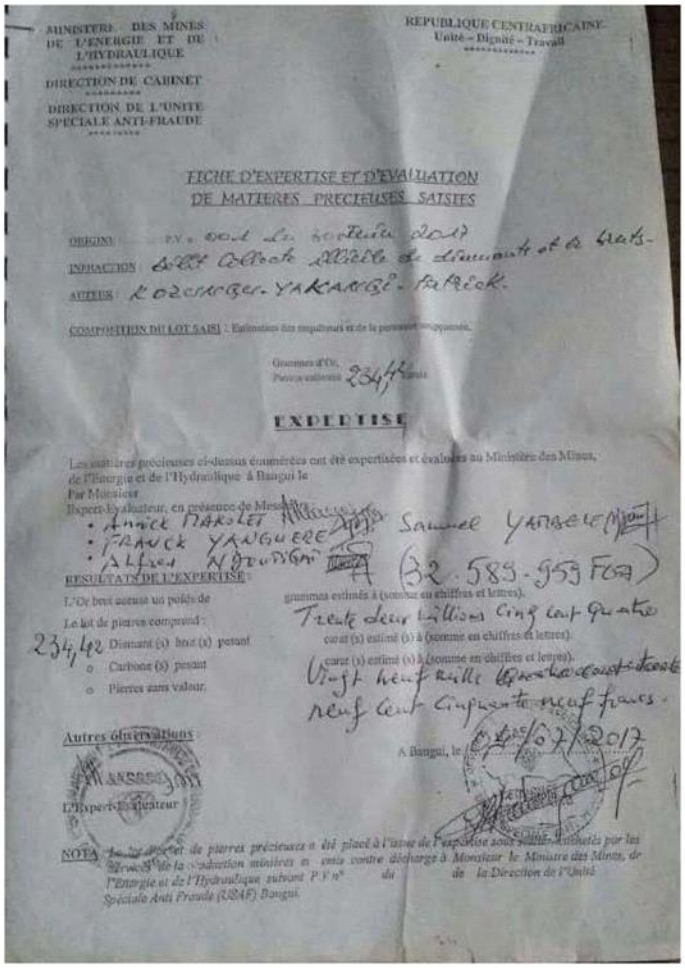

MINISTERE DES MINES
DE L'ENERGIE ET DE
L'HYDRAULIQUE

DIRECTION DE CABINET

DIRECTION DE L'UNITE
SPECIALE ANTI-FRAUDE

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité – Travail

FICHE D'EXPERTISE ET D'EVALUATION
DE MATIERES PRECIEUSES SAISIES

ORIGINE : P.V. n° ... du ... 2017

INFRACTION : Délit d'détenu illégale de diamant et de grats-

AUTEUR : KOZUNGUE- YAKANGI- Patrick.

COMPOSITION DU LOT SAISI : Estimation des enquêteurs et de la personne mise en cause.

Grammes d'Or :
Pierres estimées : 2344 Carats

EXPERTISE

Les matières précieuses ci-dessus énumérées ont été expertisées et évaluées au Ministère des Mines, de l'Energie et de l'Hydraulique à Bangui le
Par Monsieur
Expert-Evaluateur, en présence de Messieurs :
• Annick NAKOLET
• FRANCK YANGUERE
• Alfred N'Dounga
Samuel YANGBE
(32.589.959 FCFA)

RESULTATS DE L'EXPERTISE :

L'Or brut accuse un poids de ... grammes estimés à (somme en chiffres et lettres).

Le lot de pierres comprend :

2344,2 Diamant (s) brut (s) pesant Trente deux billions cinq cent quatre carat (s) estimé (s) à (somme en chiffres et lettres).

o Carbone (s) pesant Vingt neuf mille huit cent soixante neuf cent cinquante neuf francs.

o Pierres sans valeur.

Autres observations :

A Bangui, le 04/07/2017

L'Expert-Evaluateur

NOTA : Le lot d'or et de pierres précieuses a été placé à l'issue de l'expertise sous scellés établis par les Services de la Législation minières en vertu contre décharge à Monsieur le Ministre des Mines, de l'Energie et de l'Hydraulique suivant P.V n° du de la Direction de l'Unité Spéciale Anti Fraude (USAF) Bangui.

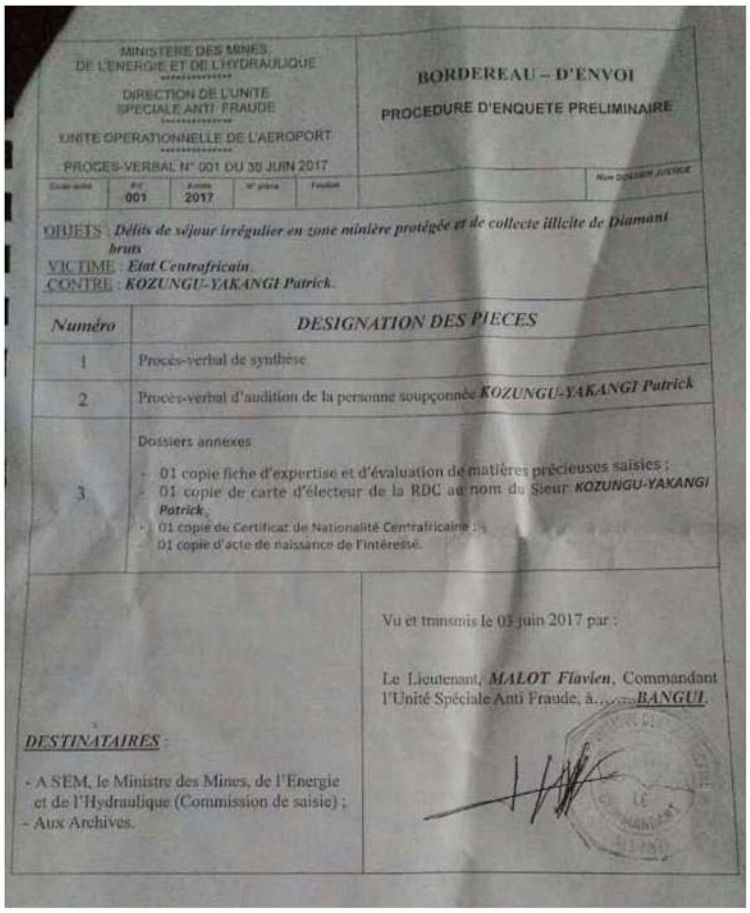

MINISTERE DES MINES,
DE L'ENERGIE ET DE L'HYDRAULIQUE
****
DIRECTION DE L'UNITE
SPECIALE ANTI FRAUDE
****
UNITE OPERATIONNELLE DE L'AEROPORT
****
PROCES-VERBAL N° 001 DU 30 JUIN 2017

BORDEREAU – D'ENVOI

PROCEDURE D'ENQUETE PRELIMINAIRE

Code acte	N°C	Année	N° plainte	Feuillet	Num DOSSIER JUSTICE
	001	2017			

OBJETS : ***Délits de séjour irrégulier en zone minière protégée et de collecte illicite de Diamant bruts***
VICTIME : ***Etat Centrafricain***.
CONTRE : ***KOZUNGU-YAKANGI Patrick***.

Numéro	*DESIGNATION DES PIECES*
1	Procès-verbal de synthèse
2	Procès-verbal d'audition de la personne soupçonnée ***KOZUNGU-YAKANGI Patrick***
3	Dossiers annexes - 01 copie fiche d'expertise et d'évaluation de matières précieuses saisies ; - 01 copie de carte d'électeur de la RDC au nom du Sieur ***KOZUNGU-YAKANGI Patrick*** ; - 01 copie de Certificat de Nationalité Centrafricaine ; - 01 copie d'acte de naissance de l'intéressé.

DESTINATAIRES :

- A SEM. le Ministre des Mines, de l'Energie et de l'Hydraulique (Commission de saisie) ;
- Aux Archives.

Vu et transmis le 03 juin 2017 par :

Le Lieutenant, ***MALOT Flavien***, Commandant l'Unité Spéciale Anti Fraude, à ..... ***BANGUI***.

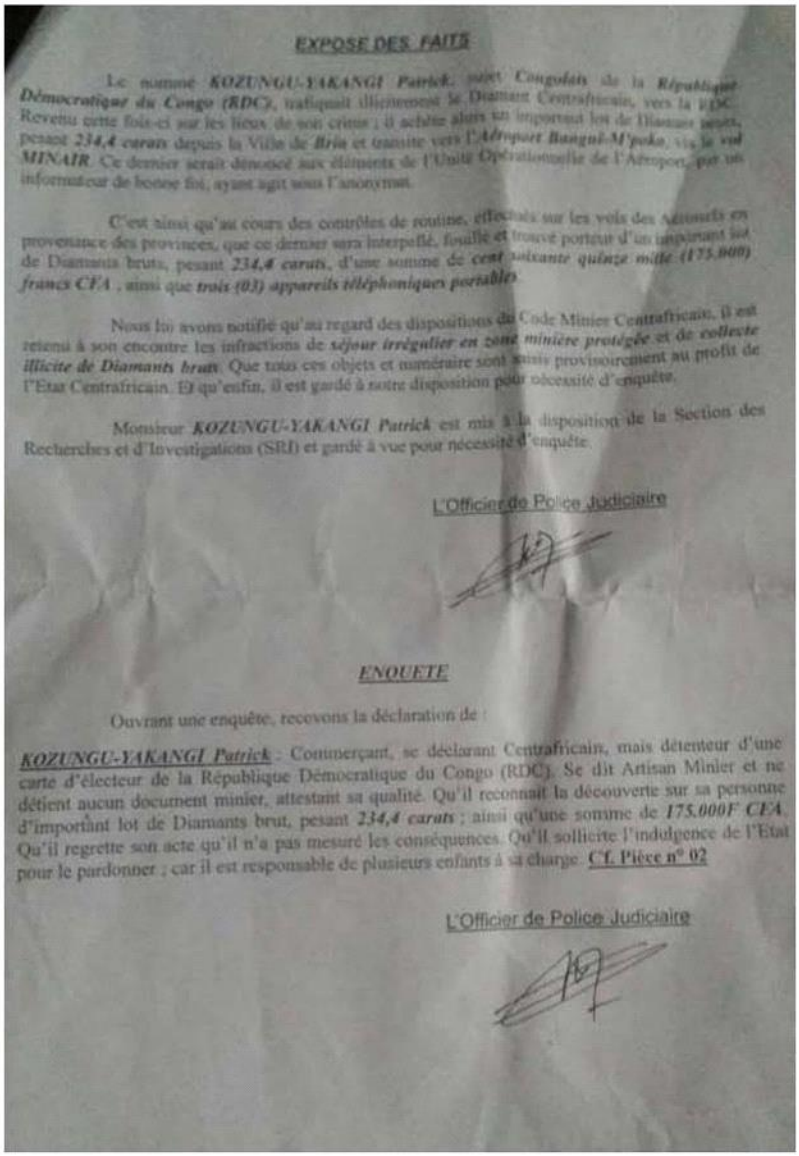

EXPOSE DES FAITS

Le nommé ***KOZUNGU-YAKANGI Patrick***, sujet ***Congolais*** de la ***République Démocratique du Congo (RDC)***, trafiquait illicitement le Diamant Centrafricain, vers la RDC. Revenu cette fois-ci sur les lieux de son crime ; il achète alors un important lot de Diamant brute, pesant ***234,4 carats*** depuis la Ville de ***Bria*** et transite vers l'***Aéroport Bangui-M'poko***, via le ***vol MINAIR***. Ce dernier serait dénoncé aux éléments de l'Unité Opérationnelle de l'Aéroport, par un informateur de bonne foi, ayant agit sous l'anonymat.

C'est ainsi qu'au cours des contrôles de routine, effectués sur les vols des Aéronefs en provenance des provinces, que ce dernier sera interpellé, fouillé et trouvé porteur d'un important lot de Diamants bruts, pesant ***234,4 carats***, d'une somme de ***cent soixante quinze mille (175.000) francs CFA*** , ainsi que ***trois (03) appareils téléphoniques portable***.

Nous lui avons notifié qu'au regard des dispositions du Code Minier Centrafricain, il est retenu à son encontre les infractions de ***séjour irrégulier en zone minière protégée*** et de ***collecte illicite de Diamants bruts***. Que tous ces objets et numéraire sont saisis provisoirement au profit de l'Etat Centrafricain. Et qu'enfin, il est gardé à notre disposition pour nécessité d'enquête.

Monsieur ***KOZUNGU-YAKANGI Patrick*** est mis à la disposition de la Section des Recherches et d'Investigations (SRI) et gardé à vue pour nécessité d'enquête.

L'Officier de Police Judiciaire

ENQUETE

Ouvrant une enquête, recevons la déclaration de :

KOZUNGU-YAKANGI Patrick : Commerçant, se déclarant Centrafricain, mais détenteur d'une carte d'électeur de la République Démocratique du Congo (RDC). Se dit Artisan Minier et ne détient aucun document minier, attestant sa qualité. Qu'il reconnait la découverte sur sa personne d'important lot de Diamants brut, pesant ***234,4 carats*** ; ainsi qu'une somme de ***175.000F CFA***. Qu'il regrette son acte qu'il n'a pas mesuré les conséquences. Qu'il sollicite l'indulgence de l'Etat pour le pardonner ; car il est responsable de plusieurs enfants à sa charge. **Cf. Pièce n° 02**

L'Officier de Police Judiciaire

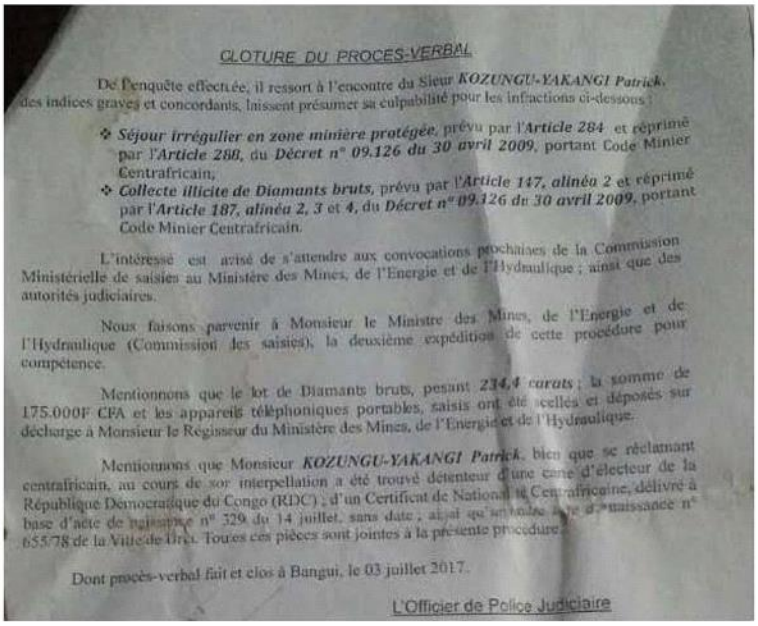

CLOTURE DU PROCES-VERBAL

De l'enquête effectuée, il ressort à l'encontre du Sieur ***KOZUNGU-YAKANGI Patrick***, des indices graves et concordants, laissent présumer sa culpabilité pour les infractions ci-dessous :

- ***Séjour irrégulier en zone minière protégée***, prévu par l'***Article 284*** et réprimé par l'***Article 288***, du ***Décret n° 09.126 du 30 avril 2009***, portant Code Minier Centrafricain;
- ***Collecte illicite de Diamants bruts***, prévu par l'***Article 147, alinéa 2*** et réprimé par l'***Article 187, alinéa 2, 3*** et ***4***, du ***Décret n° 09.126 du 30 avril 2009***, portant Code Minier Centrafricain.

L'intéressé est avisé de s'attendre aux convocations prochaines de la Commission Ministérielle de saisies au Ministère des Mines, de l'Energie et de l'Hydraulique ; ainsi que des autorités judiciaires.

Nous faisons parvenir à Monsieur le Ministre des Mines, de l'Energie et de l'Hydraulique (Commission des saisies), la deuxième expédition de cette procédure pour compétence.

Mentionnons que le lot de Diamants bruts, pesant ***234,4 carats*** ; la somme de 175.000F CFA et les appareils téléphoniques portables, saisis ont été scellés et déposés sur décharge à Monsieur le Régisseur du Ministère des Mines, de l'Energie et de l'Hydraulique.

Mentionnons que Monsieur ***KOZUNGU-YAKANGI Patrick***, bien que se réclamant centrafricain, au cours de son interpellation a été trouvé détenteur d'une carte d'électeur de la République Démocratique du Congo (RDC) ; d'un Certificat de Nationalité Centrafricaine, délivré à base d'acte de naissance n° 329 du 14 juillet, sans date ; ainsi qu'un extrait [illegible] d'acte de naissance n° 655/78 de la Ville de Uvira. Toutes ces pièces sont jointes à la présente procédure.

Dont procès-verbal fait et clos à Bangui, le 03 juillet 2017.

L'Officier de Police Judiciaire

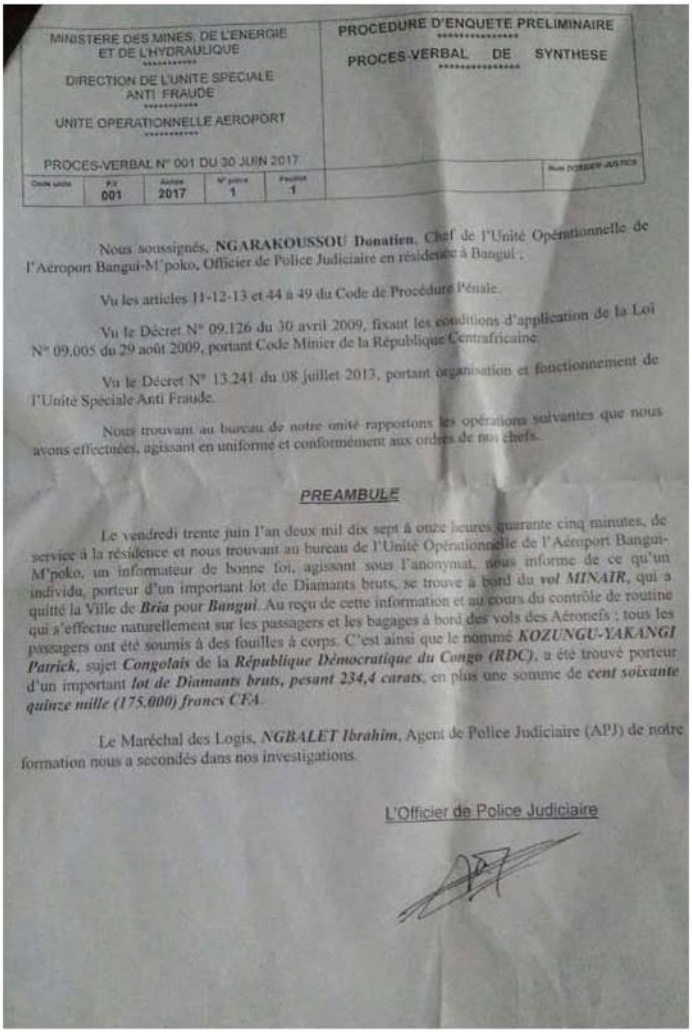

MINISTERE DES MINES, DE L'ENERGIE ET DE L'HYDRAULIQUE

DIRECTION DE L'UNITE SPECIALE ANTI FRAUDE

UNITE OPERATIONNELLE AEROPORT

PROCEDURE D'ENQUETE PRELIMINAIRE

PROCES-VERBAL DE SYNTHESE

PROCES-VERBAL N° 001 DU 30 JUIN 2017

Code unité	P.V	Année	N° pièce	Feuillet
	001	2017	1	1

Nous soussignés, **NGARAKOUSSOU Donatien**, Chef de l'Unité Opérationnelle de l'Aéroport Bangui-M'poko, Officier de Police Judiciaire en résidence à Bangui ;

Vu les articles 11-12-13 et 44 à 49 du Code de Procédure Pénale.

Vu le Décret N° 09.126 du 30 avril 2009, fixant les conditions d'application de la Loi N° 09.005 du 29 août 2009, portant Code Minier de la République Centrafricaine.

Vu le Décret N° 13.241 du 08 juillet 2013, portant organisation et fonctionnement de l'Unité Spéciale Anti Fraude.

Nous trouvant au bureau de notre unité rapportons les opérations suivantes que nous avons effectuées, agissant en uniforme et conformément aux ordres de nos chefs.

PREAMBULE

Le vendredi trente juin l'an deux mil dix sept à onze heures quarante cinq minutes, de service à la résidence et nous trouvant au bureau de l'Unité Opérationnelle de l'Aéroport Bangui-M'poko, un informateur de bonne foi, agissant sous l'anonymat, nous informe de ce qu'un individu, porteur d'un important lot de Diamants bruts, se trouve à bord du ***vol MINAIR***, qui a quitté la Ville de ***Bria*** pour ***Bangui***. Au reçu de cette information et au cours du contrôle de routine qui s'effectue naturellement sur les passagers et les bagages à bord des vols des Aéronefs ; tous les passagers ont été soumis à des fouilles à corps. C'est ainsi que le nommé ***KOZUNGU-YAKANGI Patrick***, sujet ***Congolais*** de la ***République Démocratique du Congo (RDC)***, a été trouvé porteur d'un important ***lot de Diamants bruts, pesant 234,4 carats***, en plus une somme de ***cent soixante quinze mille (175.000) francs CFA***.

Le Maréchal des Logis, ***NGBALET Ibrahim***, Agent de Police Judiciaire (APJ) de notre formation nous a secondés dans nos investigations.

L'Officier de Police Judiciaire

Annex 5.9: Record of diamonds of Mr. Abadi Shouki seized in Douala, Cameroon.

Document obtained by the Panel on 11 September 2017 from the Kimberley Focal Point in Douala.

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES DOUANES

REPUBLIQUE DU CAMEROUN
Paix - Travail - Patrie

N° 44/ENF/DIGO/SDLTE/GAL/13/SCDAE

Le Commandant de Subdivision

Monsieur le Point Focal
Processus KIMBERLEY
Aéroport International de Douala

Objet : Demande d'évaluation

Monsieur le Point Focal,

En date du six Août 2017, les agents de la Brigade Touristique de l'Escale de l'Aéroport International de Douala ont, au cours de l'exécution de leur mission de contrôle de passagers et bagages saisi onze (11) pièces de diamant brut d'un poids total de 21carats sur le passager en provenance de BANGUI

Conformément aux dispositions du **Décret N° 2011/3666/PM du 02/11/2011 sur la certification du Processus KIMBERLEY au Cameroun;**

Et afin de nous permettre de nous permettre de boucler la procédure douanière et calculer les droits des douanes;

J'ai honneur de vous lesdits lots de diamants pour les formalités d'évaluation.

Veuillez croire, Monsieur le Point Focal, à l'expression de ma parfaite collaboration.

Douala, le 08 AOUT 2017

OFFICIER DES DOUANES
N° 2878

Annex 5.10: Warrant and case filed against Abadi Shouki.

Documents obtained by the Panel from a confidential source on 9 September 2017.

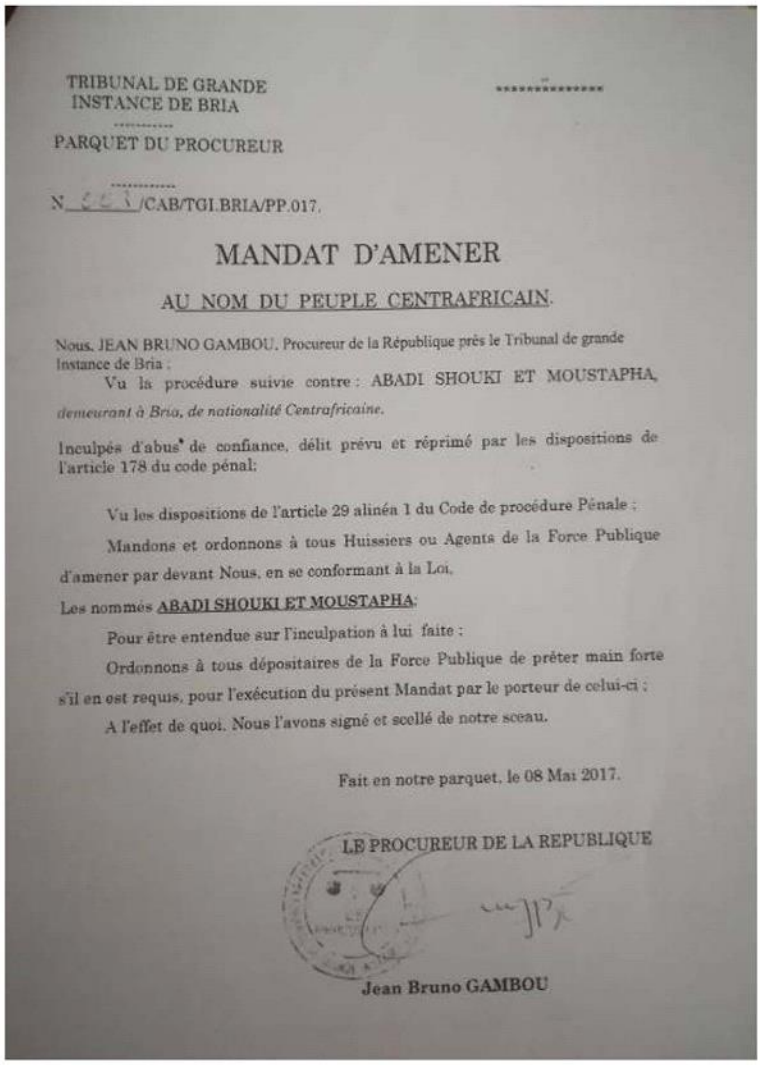

TRIBUNAL DE GRANDE INSTANCE DE BRIA

PARQUET DU PROCUREUR

N°____/CAB/TGI.BRIA/PP.017.

MANDAT D'AMENER

AU NOM DU PEUPLE CENTRAFRICAIN.

Nous, JEAN BRUNO GAMBOU, Procureur de la République près le Tribunal de grande Instance de Bria ;

Vu la procédure suivie contre : ABADI SHOUKI ET MOUSTAPHA, *demeurant à Bria, de nationalité Centrafricaine.*

Inculpés d'abus de confiance, délit prévu et réprimé par les dispositions de l'article 178 du code pénal;

Vu les dispositions de l'article 29 alinéa 1 du Code de procédure Pénale ;

Mandons et ordonnons à tous Huissiers ou Agents de la Force Publique d'amener par devant Nous, en se conformant à la Loi,

Les nommés **ABADI SHOUKI ET MOUSTAPHA**;

Pour être entendue sur l'inculpation à lui faite :

Ordonnons à tous dépositaires de la Force Publique de prêter main forte s'il en est requis, pour l'exécution du présent Mandat par le porteur de celui-ci ;

A l'effet de quoi, Nous l'avons signé et scellé de notre sceau.

Fait en notre parquet, le 08 Mai 2017.

LE PROCUREUR DE LA REPUBLIQUE

Jean Bruno GAMBOU

TRIBUNAL DE GRANDE INSTANCE DE BRIA

Unité – Dignité - Travail

N°[illegible]/CAB/TGI.BRIA/PP.017.

SOIT-TRANSMIS

A

Monsieur le Commandant de la Brigade Territoriale de BRIA

Objet : Enquête en arrestation si les faits sont établis avec transfèrement.

J'ai l'honneur de vous transmettre la plainte de monsieur MOUNZER Nassour et autres : POUR EXECUTION des instructions y relatives.

Fait en notre Parquet, le 08 Mai 2017

Le Procureur de la République

Jean Bruno GAMBOU

Annex 5.11: Weapons of ex-Séléka leaders and fighters

MPC leader General Al-Khatim showing his QSZ-92-2 caliber 9x19 mm pistol. Photograph taken by the Panel in Kaga Bandoro on 13 September 2017.

Photograph of pistol manufactured by the Turkish enterprise RETAY, obtained by the Panel from confidential source on 3 November 2017. Such pistols are used by ex-Séléka fighters.

Annex 5.12: FPRC and MPC fighters and their weaponry in Ouandago and along the axis between Batangafo, Kabo and Sido (Nana-Gribizi prefecture).

Photographs taken by the Panel during its field mission from 11 to 15 August 2017.

Photographs of FPRC fighters and their weaponry taken by the Panel in Akoursoulbak on 18 October 2017.

Photographs of FPRC/Goula fighters and their weaponry taken by the Panel in Bria on 8 October 2017.

Annex 5.13: Taxation system set up by General Damane.

In February 2017, a deal worth FCFA 12 million was struck between General Damane and a Sudanese merchant for the supply of weapons and ammunition.[11] The weapons were transported in commercial trucks via the road between Tulu and Ouadda (Haut-Kotto prefecture), as observed by an eyewitness, where they were received by General Damane.

General Damane was able to make the payment thanks to a lucrative taxation system. General Damane controls the "customs service" at five road blocks on the road between Ouadda and Bria, and every commercial truck is charged FCFA 250.000 per road block. Between February and May 2017, the taxes for the five roadblocks, i.e. FCFA 1,25 million, had to be paid integrally in Ouadda.

[11] Meeting with confidential source, Bangui, 24 September and 20 October 2017. IPIS study, unpublished.

Annex 5.14: Destruction of Batangafo and IDP camp.

Photographs taken by the Panel, Batangafo, 11 August 2017.

Annex 5.15: IDPs and returnees' camps at Kabo and Moyen Sido.

Photographs taken by the Panel in Kabo and Moyen Sido (Nana-Grébizi), 12 and 13 August 2017.

Annex 5.16: FPRC and UPC command orders for the release of child soldiers.

FPRC command order for the release of child soldiers dated 13 May 2017.

FRONT POPULAIRE POUR LA RENAISSANCE
DE CENTRAFRIQUE
HAUT CONSEIL SUPREME
BUREAU EXECUTIF NATIONAL
PRESIDENCE
N° 007 /FPRC/BEN/HCS/CNDS.017

République Centrafricaine
Unité - Dignité - Travail

Fait le 13 Mai 2017

NOTE CIRCULAIRE

A l'attention des Officiers, Sous-Officiers, et les Commandants des Zones

Il est impérativement demandé à tous les Officiers Généraux, Officiers Supérieurs, Sous-Officiers et Commandants des Zones au strict respect et à l'application effective des dispositions de l'Accord sur l'engagement des groupes Politico-militaires, signé le 5 Mai 2015 pour mettre fin au recrutement et l'utilisation des enfants dans le groupe ainsi que les autres violations graves des Droits de l'enfant.

Tous les enfants âgés de moins de 18 ans identifiés, doivent être recensés et dissocier du groupe et remis automatiquement aux équipes de la cellule pour la protection de l'enfance de la Minusca et à l'UNICEF tel que souscrit dans l'accord susmentionné.

Il est par ailleurs demandé à tous ces responsables militaires mentionnés ci-haut à faciliter l'accès et la libre circulation aux équipes techniques et les points focaux du mouvement désignés à cet effet qui sillonneront leurs localités respectives de contrôle. Ainsi il faut leur apporter soutien et protection pour la réussite de cette mission.

Ampliations
-Minusca/Unicef
-CNDS/Etat Major Général
-S/D.Politique Coordinations Prefectorales
-Com. Zones des Diff. Oc

Le Vice Président

FRONT POPULAIRE POUR LA RENAISSANCE DE CENTRAFRIQUE
VICE-PRESIDENCE
UNITE ET SECURITE

GI Nourredine ADAM

UPC command order for the release of child soldiers dated 25 September 2017.

MOUVEMENT DE L'UNITE POUR LA PAIX EN CENTRAFRIQUE
COORDINATION MILITAIRE
SECRETARIAT GENERAL

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité - Dignité Travail

N° 79 / DM / 2017 Alindao, le 25 septembre 2017

MEMORANDUM - Pour la sortie des enfants des rangs de l'UPC

L'Unité pour la Paix en Centrafrique (UPC) est signataire de l'Accord d'Engagement du 24 avril 2015 entre les groupes politico-militaires et le Gouvernement de Centrafrique. L'UPC, à travers son Coordinateur Militaire, Chef d'Etat-major de l'UPC, le Général d'armée Ali Darrassa Mahamat,

Animé d'une irrésistible volonté de faire cesser les luttes stériles et les ambitions démesurées basées sur les démons de la haine, de la division, de la guerre et du chaos qui ne profitent qu'à quelques aventuriers,

Confirmant son engagement actif dans un dialogue de sortie de crise pour la réconciliation nationale et le retour à une Paix durable en Centrafrique et sa volonté d'apaisement et de respect de toutes les populations vivant en Centrafrique et leurs aspirations légitimes de sécurité, de Paix, de bien-être et de développement,

Confirmant qu'il est temps d'affronter courageusement les défis pour marcher main dans la main vers l'avenir et reconstruire ce cher pays qui est le nôtre, pour le plus grand bonheur des populations centrafricaines sans distinction de religion et d'ethnie,

Soucieux de la promotion et la protection de chaque enfant de Centrafrique et le respect du DIH,

L'UPC, à travers son Coordinateur Militaire, Chef d'Etat-major de l'UPC, le Général d'Armées Ali Darrassa Mahamat prend la ferme intention de sortir tous les garçons et toutes les filles de moins de 18 ans qui se trouveraient encore dans ses rangs et de les remettre à l'UNICEF pour leur réinsertion dans la vie civile.

Par le présent mémorandum, il est demandé à tous les commandants de l'UPC de dresser une liste des filles et garçons de moins de 18 ans et d'acheminer ces derniers à l'Etat-major de l'UPC avant le 15 octobre 2017 en vue de leur remise à l'UNICEF.

Vive l'enfance et le Peuple Centrafricain !

Le Coordinateur Militaire, Chef d'Etat-major de l'UPC
Le Général d'Armée Ali Darrassa Mahamat

GENERAL
ali DARRASSA mahamat

Tél : 75 63 70 46 – 72 48 25 17

Annex 6.1: Roadblocks in the Nana-Mambéré and Ouham Pendé prefectures.

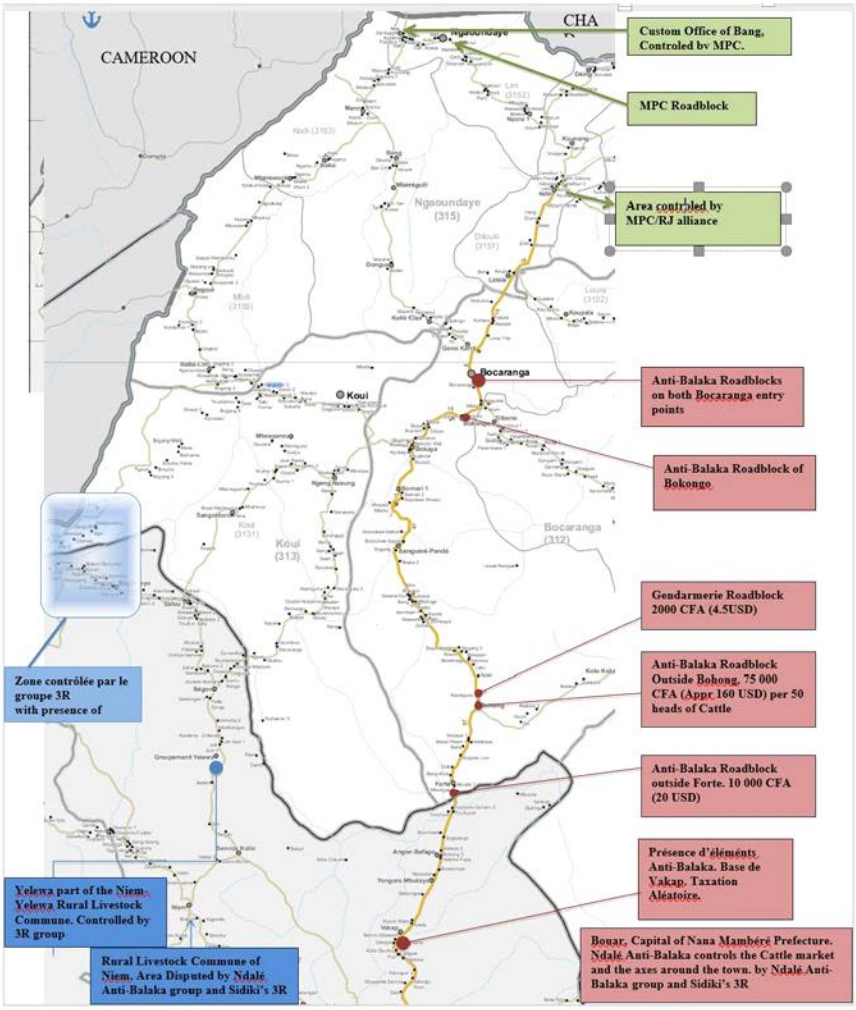

Annex 6.2: Weapons and uniforms of 3R fighters.

Available at https://www.facebook.com/788167961250259/photos/pcb.1200220356711682/1200214370045614/?type=3. Accessed on 12 October 2017.

Annex 7.1 Incidents in 2017 targeting Muslims in Berbérati and Sosso-Nakombo.

Incidents taken from the Panel of Experts database. (January – October 2017).

10 January	During the nights of 6 and 7 January 2017, 25 Fulani were abducted at Noufou village (73 km west of Berberati) by an unidentified armed group who allegedly came from the Cameroon border.
31 January	A 20-year-old Muslim man was arbitrary detained since 9 January 2017 at Berberati's gendarmerie.
28 February	Locals informed of the discovery, in the Muslim neighborhood of Poto-Poto, Berbérati, of scattered leaflets, allegedly distributed by AB elements, containing threats against Muslim refugee returnees, telling them to go back to the Kinzou refugee camp in Cameroon. Locals also informed that alleged anti-balaka elements have thrown stones at some Muslim houses.
23 April	Muslim population in Bouli (38 km west of Carnot), Mambéré-Kadéï prefecture, reported being harassed by FDPC elements in the area.
21 May	Eight children, seven of them from the Fulani community of Beina 1 village (89 km north-west of Berbérati), where abducted by unidentified perpetrators who demanded an unknown ransom for their liberation. Reportedly, the non-Fulani child was killed during the abduction.
22 May	Muslim population in Berbérati informed that FACA elements allegedly extorted Muslim civilians and returnees at checkpoints manned by the Gendarmerie in Bania village (50 km south-east of Berbérati) and claimed that Muslim civilians were not allowed to gather in public spaces in the town. Allegedly, they were also told that they cannot build a mosque.
25 July	Muslim population in Nola indicated that FACA and Gendarmerie elements were levying FCFA 10,000 per night from Muslim families to provide security.
2 August	Muslims in Sosso Nakombo complained that they are unable to move freely or retake possession of their homes and businesses. According to them, local authorities allow anti-balaka elements to continue occupying their properties.
18 August	Muslim community representatives in Sosso Nakombo indicated that anti-balaka elements have been racketeering and robbing Muslim civilians. Although local authorities have been informed of such incidents, so far, they have taken no action.
15 September	Allegedly the former Mayor of Sosso Nakombo threatened to harm a group of Muslims for their uninformed return to the community. The ex-Mayor allegedly said that he was going to bring a group of elements to chase the Muslims from Sosso Nakambo. Muslims reiterated that are constantly harassed and threaten by AB elements in Sosso Nakombo.
4 October	The President of Sosso Nakombo's youth organization had forbidden the access to a local mosque.

Annex 7.2: Armed element on the 'Wili' mining site (Ouham prefecture).

Photograph obtained by the Panel on 10 October 2017 from a confidential source.

Annex 7.3: Private security on CAMSONA's gold-mining site, area of Sosso-Nakombo (Nana-Mambéré prefecture).

Photograph taken by the Panel on 2 August 2017.

Annex 7.4: Anti-balaka on the 'Wili' mining site.

Photograph of Dieudonné Ndomaté, operations' coordinator in the anti-balaka coordination of Patrice-Edouard Ngaïssona.

Available at https://www.facebook.com/dieudonne.ndomate.3/posts/410945489289853. Accessed on 7 November 2017.

The picture was published by Dieudonné Ndomaté himself on 3 May 2017. He indicated in the comments that the picture was taken at the mining site in Koro Mpoko.

Annex 7.5: MACC hunting ammunition and tramadol seized in Bangui on 17 July and 29 August 2017.

Photographs taken by the Panel in Bangui, Customs Office and Port Beach, on 21 September 2017.

Trafficking of narcotics and soft drugs

Fighters from the anti-balaka and self-defence groups consume significant amounts of narcotics and soft drugs, especially before and during the attacks. Soft drugs and tramadol, whose importation into the Central African Republic is prohibited[12], are openly sold on the markets and shops in the entire country. Boxes of tramadol are trafficked into the Central African Republic via Zongo in the Democratic Republic of the Congo and Garoua Boulaï in Cameroon.[13] Customs office showed substantial numbers of tramadol boxes seized in Bangui and expressed concern with the increasing trafficking of these prohibited narcotics.[14]

Annex 7.6: AK-type assault rifles, chargers and ammunition carried by two anti-balaka elements, Kenguema Brice and Mingatouloum Arnaud.

Photograph taken by the Panel in Boali on 14 October 2017.